الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Abbas Laghrour University of khenchela

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences

Department of Finance and Accounting

Specialization: Accounting

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور- خنشلة-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلـــوم التسيـــير

قسم: مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبـــــــة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان

الرقمنة ودورها في تحسين جودة المراقبة الجبائية – دراسة حالة –

إعداد الطالب:

- **بركان محمد**
- **درهم يزيد**

إشراف الأستـــــــــــاذ:

د– بوعافية عادل

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
بلجبل خالد	دكتور	عباس لغرور خنشلة	رئيسا
بوعافية عادل	دكتور	عباس لغرور خنشلة	مشرفا
عاشور سهام	دكتور	عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية: **2025/2024 م**

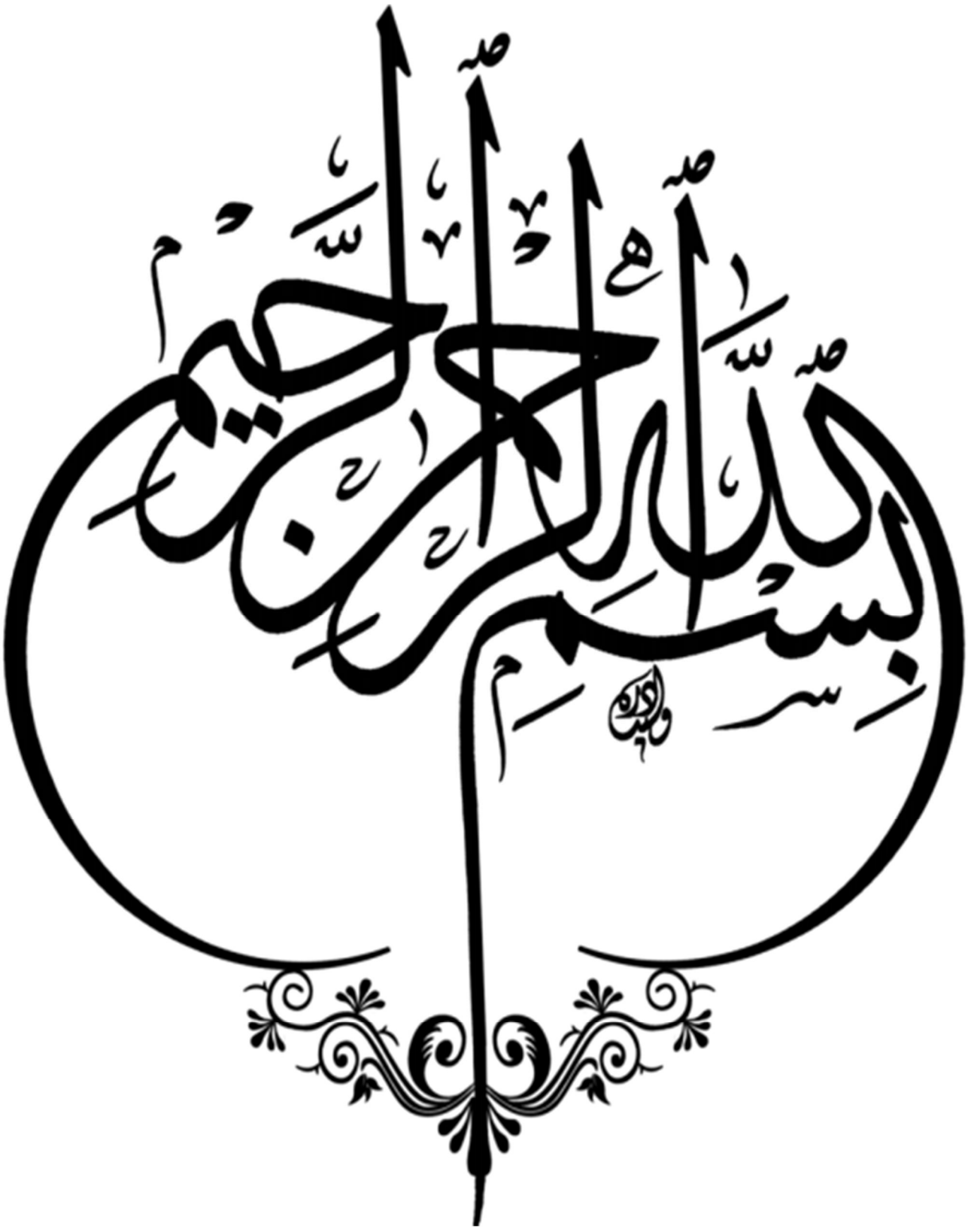
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا

تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

سورة النمل الآية 19

عملا بقوله تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنّكم" نحمد اللّه حمدا كثيرا، طيبا فيه، حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، نحمده لأنه سهل لنا مبتغانا، ومدنا بالقوة والعزم والإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع، فالحمد له أوّلا لأنه علمنا ما لم نكن نعلم.

واقتداء بقوله صلى اللّه عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر اللّه)،

أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير لأستاذي المشرف الدكتور " بوعافية عادل" الذي أشرف على هذا البحث وكان نعم المشرف والموجه فجزاه اللّه عنّي وعن العلم وطلبته خير الجزاء.

كما نتقدم الى السادة أعضاء لجنة المناقشة بالشكر الجزيل على تشريفهم ومناقشتهم وتقييمهم هذا العمل

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الخالص أيضا جميع أساتذة الماستر قسم مالية ومحاسبة بجامعة لغرور عباس خنشلة

وختاما أشكر جميع الأساتذة والدكاترة

الذين تتلمذت على أيديهم عبر مراحل

التعليم التي مررت بها.

الإهداء

الى والدي حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما

إلى زوجتي وبناتي نورسين وأريام حفظهم الله ورعاهم

الى جميع زملاء وموظفي قطاع الضرائب لولاية خنشلة

خاصة زملائي بمفتشية الضرائب الخامة

الى أصدقائي وزملائي الأعزاء كل باسمه

الى جميع الأساتذة والزملاء دفعة ماستر محاسبة 2024/2025

جامعة لغرور عباس خنشلة

الى كل طالب وباحث علم أهدي هذا البحث

المتواضع عرفانا ومحبة

بركان محمد

الإهداء

إلى والدي حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما والدتي بركة

دعائها أطال الله في عمرها

إلى زوجتي أبنائي حفظهم الله ورعاهم

إلى جميع أخواني وأخواتي كل باسمه جعلهم الله عونا لي

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى أصدقائي وزملائي الأعزاء كل باسمه

إلى جميع الزملاء دفعة ماستر محاسبة دفعة 2025/2024

إلى كل طالب وباحث علم أهدي هذا البحث المتواضع عرفانا ومحبة

مريم يزيد

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في تحسين جودة الرقابة الجبائية، وعليه تم استخدام المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال ابراز مختلف انواع الرقابة والتحقيق الجبائي المعتمد من طرف الإدارة الجبائية، وكذلك المراحل التي قطعتها في مختلف العمليات الجبائية وعلى وجه الخصوص قطاع الضرائب الذي يعتمد الأنظمة الإلكترونية والتكنولوجيات الحديثة في عمليات التحصيل الضريبي مما يساهم بشكل كبير في تحقيق اهداف السياسة المالية للدولة بطرف أكثر فعالية وفاعلية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة الإدارة الجبائية، الرقابة على الوثائق، التحقيق المحاسبي.

summary:

This study aims to shed light on the digitization of the tax administration and its role in improving the quality of fiscal control, and accordingly the historical approach, and the descriptive analytical approach was used by highlighting the various types of control and tax investigation approved by the tax administration, as well as the stages that it cut in various tax processes and in particular the tax sector that adopts electronic systems and modern technologies in tax collection operations, which contributes greatly to achieving the goals of the financial policy of the state With a more effective and effective party.

Key words: digitization fiscal management, control of documents, accounting investigation.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
التشكرات	
الاهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	II
فهرس الاشكال	III
المقدمة	أ
الفصل الأول الرقمنة وما يرتبط بها من مفاهيم	07
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة	08
المطلب الأول ماهية الرقمنة	08
المطلب الثاني: خصائص الرقمنة	10
المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة ونماذجها	11
المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية	16
المطلب الأول: ماهية رقمنة الإدارة الجبائية	16
المطلب الثاني: أسباب رقمنة الإدارة الجبائية	17
المطلب الثالث: صعوبات وتحديات تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية	19
الفصل الثاني: الرقابة الجبائية والمفاهيم المرتبطة بها	25
المبحث الأول: مفهوم ومظاهر الرقابة الجبائية	26
المطلب الأول: عموميات حول الرقابة الجبائية	26
المطلب الثاني: اثر رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجبائية	28
المبحث الثاني: الاطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية واشكالها	32
المطلب الأول: المرجعية القانونية للرقابة الجبائية	32
المطلب الثاني: أجهزة الرقابة الجبائية واشكالها	35
المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية	45
المطلب الرابع: جودة المعلومات المحاسبية	47

الفصل الثالث: دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية أم البواقي	52
المبحث الأول: الاطار المنهجي والتعريف بمركز الضرائب محل الدراسة	53
المطلب الأول: الاطار المنهجي	53
المطلب الثاني: النشأة والهيكل التنظيمي لمركز الضرائب أم البواقي	54
المطلب الثالث: مهام مصالح مركز الضرائب لولاية أم البواقي	60
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لنتائج التحقيق الجبائي من حيث الإيرادات المحصلة	62
المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج لفترة (2016، 2017)	62
المطلب الثاني عرض وتحليل النتائج للفترة (2020، 2021 ،2022)	65
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمؤشرات التسيير للتحقيق الجبائي	70
المطلب الأول: دراسة تحليلية لفترة (2016، 2017)	70
المطلب الثاني: دراسة تحليلية لفترة (2020، 2021، 2022)	72
المطلب الثالث: مقاربة بين مؤشرات التسيير للتحقيق الجبائي قبل وبعد تطبيق الرقمنة	73
المبحث الرابع: رقمنة مركز الضرائب لولاية أم البواقي	76

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نماذج الرقمنة	13
02	أسباب الرقابة الجبائية	27
03	اهداف الرقابة الجبائية	27
04	حقوق المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية	34
05	مهام المديرية الولائية للضرائب	39
06	المهام الرئيسية الخاصة بمفتشية الضرائب	40
07	أنواع معلومات المحاسبية	45
08	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	48
09	الإيرادات الجبائية لفترة ما قبل الرقمنة 2016 و2017	62
10	مكونات الإيرادات المحصلة من تحقيق الجبائي قبل الرقمنة	63
11	الإيرادات المحصلة من تحقيق الجبائي بعد الرقمنة (2020، 2021، 2022)	65
12	مكونات الإيرادات المحصلة من التحقيق الجبائي بعد تطبيق الرقمنة	65
13	مقارنة النتائج وتحليلها	67
14	متوسط عدد الملفات الخاضعة للتحقيق قبل الرقمنة (2016، 2017)	69
15	حجم المردودية للملفات الخاضعة للتحقيق قبل الرقمنة	70
16	متوسط عدد الملفات الخاضعة للتحقيق بعد تطبيق الرقمنة (2020، 2021، 2022)	71
17	حجم المردودية للملفات الخاضعة للتحقيق بعد تطبيق الرقمنة	72

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للرقابة الجبائية	32
02	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات DRV	35
03	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات الشركات	37
04	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب CDI	38
05	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب DWI	40
06	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب	41
07	اشكال الرقابة	44
08	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب أم البواقي	56
09	الشكل البياني لنسب مختلف الضرائب والرسوم المحصلة عن طريق الرقابة الجبائية 2016	63
10	الشكل البياني لنسب مختلف الضرائب والرسوم المحصلة عن طريق الرقابة الجبائية 2017	64
11	الإيرادات المحصلة من التحقيق بعد تطبيق الرقمنة لسنة 2020	66
12	الإيرادات المحصلة من التحقيق بعد تطبيق الرقمنة لسنة 2021	66
13	الإيرادات المحصلة من التحقيق بعد تطبيق الرقمنة لسنة 2022	66
14	مقارنة الإيرادات الجبائية المحصلة خلال الفترتين قبل وبعد تطبيق الرقمنة	67
15	متوسط عدد الملفات الجبائية المحقق فيها قبل وبعد الرقمنة	72
16	مردودية الملفات الجبائية المحقق فيها قبل وبعد الرقمنة	73
17	تنظيم مشروع نظام SAP	77
18	القائمة الخاصة بأمين الصندوق في نظام SAP	79
19	نافذة العون المكلف بإنشاء حسابات المكلفين بالضريبة عبر بوابة "جبايتك"	81
20	واجهة العون المكلف بإرسال وثيقة طلب المعلومات	83
21	تحرير وثيقة طلب المعلومات في نظام SAP	83
22	الواجهة الخاصة بالعون المكلف بالمتابعة الجبائية في نظام SAP	84
23	نسخة من مستخرج جدول الضرائب في نظام SAP	85

المقدمة

مقدمة:

تشكل رقمنة المنظومة الجبائية آلية لتحقيق الشفافية والحيادية في تطبيق القوانين وإعطاء أكثر فعالية للنظام الجبائي الجزائري، كما تعد رقمنة الإدارة الضريبية من بين القطاعات المهمة التي سعت الدول إلى تطوير وتحسين الخدمة العمومية بها وذلك من اجل الارتقاء بهذا القطاع المهم باعتباره يحظى بأهمية بالغة لما له من أثار النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

كما تشكل الإيرادات الضريبية أهمية بالغة للدولة حتى تتمكن من القيام بمختلف وظائفها، فالتحول الرقمي يعتبر المنفذ الآمن للإحصاء وتطوير الخدمات وتحسينها بشكل يرقى إلى الطموحات، من أجل تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، وعلى رأسها التحولات الرقمية التي تملك تأثيرا كبيرا على كافة مناحي الحياة، وانعكاسها على أعمال وأداء الإدارات، ومن بينها الإدارة الجبائية.

ولقد لعبت المديرية العامة الضرائب دورا بارزا كجزء أساسي في القطاع المالي حيث حققت العديد من الإنجازات الفعلية ضمن اطار مشروع رقمنة الإدارة الضريبية وذلك من خلال تطبيق الرقمنة على جميع العمليات الجبائية، بالإضافة الى التشغيل الآلي لجميع الإجراءات المتعلقة بفرض الضريبة والتحصيل الجبائي والرقابة الجبائية، ولهذا سعت المديرية العامة للضرائب الى انشاء قنوات اتصال حديثة مع المكلفين بالضريبة من خلال اطلاق موقعها الإلكتروني والبوابتان الإلكترونيان المديرية الضرائب مساهمتك" و "جبايتك"، تهدف هذه الجهود الى تحسين عملية الرقابة الجبائية وزيادة الحصيلة الجبائية عن طريق مكافحة جميع اشكال التهرب الضريبي، مما يساهم في تحقيق اصلاح شامل للنظام الجبائي.

01- إشكالية الدراسة:

واستنادا للعرض الموجز اتضحت لنا معالم إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها كالآتي:

- **ما مدى مساهمة رقمنة الادارة الجبائية في تحسين جودة الرقابة الجبائية؟**

02- التساؤلات الفرعية:

وحتى نستطيع الإجابة عن الإشكالية والتطرق لكل جوانب الموضوع محل الدراسة اتجهنا لطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالرقمنة الجبائية؟
- ما مدى تقدم الإدارة الجبائية في عملية الرقمنة؟
- كيف تساهم الرقمنة في تسهيل الاجراءات على المكلفين بالضريبة وأيضا الحد من التهرب الضريبي؟

03- فرضيات الدراسة:

كإجابة مبدئية على تساؤلات الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي سنحاول التأكد من صحتها من خلال دراسة كافة جوانب الموضوع.

- يقصد بالرقمنة الجبائية المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية؛
- تساهم الرقمنة في دعم التحقيق المحاسبي؛
- تساهم الرقمنة في دعم التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة.؛
- تحد الرقمنة الجبائية من التهرب الضريبي والرفع من كفاءة التحصيل الضريبي خلال السداد الإلكتروني للضرائب والفوترة الإلكترونية.

04- أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهميته من أهمية الجباية بصفة عامة كمورد أساسي للخزينة العمومية، حيث تعد رقمنة الإدارة الجبائية خطوة هامة لإضفاء الشفافية في التعامل مع شركاء قطاع الضرائب، وكذلك رفع مستوى التحصيل الضريبي وتقليل التهرب والغش وتحقيق العدالة الجبائية.

05- أهداف الدراسة:

تسليط الضوء على مختلف المفاهيم والتي من أهمها:

- الرقمنة وكيفية استخدامها في الادارة الجبائية؛
- الهياكل التي قامت الإدارة الجبائية بعصرنتها؛
- التدابير الإلكترونية لرقمنة الإدارة الجبائية (جبايتك مساهمتك)؛
- التأكد من وجود علاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية وتأثيرها على الإيرادات الضريبية.

06- مبررات اختيار الموضوع

من البديهي أن لكل باحث أراد الخضوع لدراسة ما هناك أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحث هو من هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي:

❖ **الأسباب الذاتية:** تتمثل في:

✓ الرغبة الشخصية في الاطلاع على هذا الموضوع، وواقع تطبيقه في الإدارة الجبائية خصوصا كونه موضوع العصر؛

✓ الطموح من أجل اثراء المكتبة الجامعية بالمعلومات حول الموضوع والطموح لجعله مرجع الأبحاث المستقبلية.

❖ **الأسباب موضوعية:**

✓ دور رقمنة الإدارة الجبائية لدعم فعالية الرقابة الجبائية؛

✓ اعطاء نظرة عامة على كيفية تطبيق الرقمنة في مصالح الادارة الجبائية؛

✓ تسليط الضوء في هذه الدراسة على العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في جودة الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي.

07- المنهج المتبع في الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات وعلى ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى لتحقيقها، تم الاعتماد على **المنهج الوصفي،** وذلك من خلال التطرق إلى وصف كل متغيرات الدراسة والمتمثلة في الرقمنة الجبائية، التحصيل الضريبي، الغش بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي من خلال المرجعية القانونية للرقابة الجبائية والمعلومات المحاسبية وأنواعها.

08- الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي اعتمدنا عليها في دراستنا:

- دراسة القوادري محمد": تحت عنوان رقمنة النظام الضريبي ودورها في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر2022 حيث تدور اشكالية البحث حول ما مدى تساهم رقمنة النظام الضريبي في تحسين اداء الرقابة الجبائية؟

وقد هدف هذا المقال الى تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية، وقد توصل الباحث الى أن بداية التوجه الى الرقمنة النظام الضريبي في الجزائر من خلال إطلاق نظام المعلومات "جبايتك" وهو نظام معلوماتي الكتروني مستخدم تم تبنيه بداية من سنة 2017 والتي كانت مرتكزة على عملات التصريحات الجبائية وعمليات التحصيل الجبائي فقط دون التطرق الى محور الرقابة الجبائية وهذا ما أدى الى عدم تفعيل أداء الرقابة الجبائية.

وقد أفادتنا هذه الدراسة في بناء الجانب النظري والجانب التطبيقي ومن هذا المنطق اعطتنا هذه الأخيرة تصورا أوليا على خطة البحث.

تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في الجانب النظري حيث تطرقنا فيه الى مفاهيم عامة حول رقمنة الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية.

ويكمن وجه الإختلاف في تطرقنا إلى أشكال الرقابة الجبائية بكل أنواعها الشكلية وعلى الوثائق والرقابة بعين (المكان المحاسبي، المصوب والمعمق)، بينما تطرق الى التحقيق المحاسبي فقط.

- دراسة كميلية بوكرة": تحت عنوان انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006) (2022) مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي الجزائر 2023 حيث تدور اشكالية البحث حول ماهي انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر؟

وقد هدف هذا المقال الى مواكبة التطورات التي عرفتها الإدارة الجبائية حيث عملت المصالح الضريبية على ادخال الرقمنة كأسلوب للتعامل مع المكلفين بالضريبة من حيث التصريح والدفع والتوصل إلى أهمية الرقمنة في زيادة الايرادات الضريبية خاصة بعد سنة 2006 بداية تطبيق الترقيم الجبائي للمكلفين.

تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في التطرق الى الهياكل الجديدة بعد عصرنة الإدارة الجبائية وكيفية إنشاء رقم التعريف الجبائي وطريقة التصريحات الإلكترونية "جبايتك ومساهمتك".

ويكمن وجه الإختلاف بتطرقنا إلى الرقابة الجبائية بأشكالها بينما في دراستهم لم يتم التطرق اليها:

- دراسة فهيمة بلول": تحت عنوان الادارة الالكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبايتك ومساهمتك نموذجا)، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو 2022، حيث تدور اشكالية البحث حول ما مدى فعالية برنامج الادارة الضريبية الالكترونية كوسيلة بديلة لتحسين الأداء الضريبي في الجزائر؟

وقد هدف هذا المقال الى تسليط الضوء على واقع تقديم الخدمة العمومية بالطريقة الالكترونية في مادة الضرائب والى أي مدى تمكنت هذه الآلية من تحقيق فعالية الأداء الضريبي.

يكمن وجه التشابه في الدراسة التي قمنا بها مع دراستهم في تطرقنا الى طريقة التصريح والدفع الإلكترونيين "جبايتك ومساهمتك".

وتمثل وجه الإختلاف من خلال دراستنا في أننا تطرقنا إلى دور رقمنة الإدارة الجبائية في تسهيل عملية الرقابة الجبائية بينما في دراستها تطرقت الى الإدارة الضريبية الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي.

- دراسة بوجريو عبد الرؤوف" حراق مصباح" تحت عنوان التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي دراسة حالة مديرية الولائية للضرائب لولاية ميلة خلال الفترة (2010-2019 مجلة ميلاف للبحوث والدراسات المركز الجامعي ميلة – الجزائر 2022 حيث تدور إشكالية حول ما هو دور التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية للأشخاص الطبيعيين في تفعيل التحصيل الجبائي بالمديرية الولائية لولاية ميلة؛

وقد هدف هذا المقال الى إبراز دور التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية للأشخاص الطبيعيين في تفعيل وتحسين التحصيل الجبائي.

- دراسة "محمد قلي فهيمة بلول تحت عنوان الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية جامعة لتامنغست الجزائر 2018 حيث تدور الاشكالية البحث حول الى أي مدى وقف المشرع الجزائري في تكريس الرقابة الجبائية بشكل يضمن الحفاظ على موارد الخزينة العمومية من جهة وعدم المساس بحقوق المكلفين بالضريبة من جهة أخرى.

وقد هدف هذا المقال الى فعالية الرقابة الجبائية في الحفاظ على الموارد الخزينة العمومية وأهميتها في التصدي لكل من يسعى لاستعمال مختلف الحيل والمناورات للتهرب عن دفع ما عليه من ديون لصالح خزينة الدولة والبحث عن مدى اقرار المشرع لضمانات وحقوق لصالح المكلف بالضريبة.

تشابهت دراستنا من خلال التطرق الى المفاهيم العامة للرقابة الجبائية المفهوم الأسباب الأشكال، حقوق الإدارة الجبائية في اتحاد الإجراءات الرقابية.

وكان الإختلاف من حيث تطرقنا الى مبادئ الرقابة الجبائية والإطار التنظيمي لها بينما في هذه الدراسة لم يتم التطرق لهما.

09- هيكل الدراسة:

حتى يتسنى لنا أمام الإلمام بالجوانب المختلفة لموضوع البحث، والإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات صحة أو خطا الفرضيات المقترحة، فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسين:

- **الفصل الأول:** تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للإدارة الجبائية للرقمنة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين يبرز المبحث الأول الإطار المفاهيمي للرقمنة، أما المبحث الثاني حول أسباب تحول الإدارة الجبائية للرقمنة.
- **أما الفصل الثاني:** حيث تعرضنا في هذا الفصل إلى الرقابة الجبائية والمفاهيم المرتبطة بها، وقد قسم بدوره إلى مبحثين رئيسيين، المبحث الأول مفهوم ومظاهر الرقابة الجبائية تناولنا فيها عموميات حول الرقابة الجبائية وأثر رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجبائية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية وأشكالها.
- **الفصل الثالث** فتم من خلاله تناولنا الدراسة الميدانية والتي تمثلت في دراسة تحليلية على مستوى مركز الضرائب لولاية ام البواقي حيث قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث
  - المبحث الأول الإطار المنهجي والتعريف بمركز الضرائب محل الدراسة؛
  - المبحث الثاني دراسة تحليلية لنتائج التحقيق الجبائي من حيث الإيرادات المحصلة قبل وبعد تطبيق الرقمنة؛
  - المبحث الثالث دراسة تحليلية لمؤشرات التسيير للتحقيق الجبائي قبل وبعد تطبيق الرقمنة.

كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين، متبوعة بجملة من التوصيات والاقتراحات المقدمة.

الفصل الأول

الرقمنة وما يرتبط بها من المفاهيم

الفصل الأول: الرقمنة وما يرتبط بها من مفاهيم

التحول الرقمي في الإدارات العمومية والخاصة يعتبر من المواضيع الهامة والمثيرة في عصرنا الحالي، حيث يعكس مدى التقدم التكنولوجي وابتكارات العصر الرقمي. يهدف التحول الرقمي إلى تحسين الأداء وزيادة الفعالية من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتشمل هذه العملية تطبيقات متنوعة مثل إدارة الموارد، وتحليل البيانات، وتبسيط الإجراءات، وتحسين خدمات العملاء.

في الإدارات العمومية، يساهم التحول الرقمي في تحسين الخدمات العامة وجعلها أكثر شفافية وكفاءة، مما يسهل على المواطنين الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية بسهولة. من جهة أخرى، يعزز التحول الرقمي في الإدارات الخاصة من القدرة التنافسية للشركات، حيث يمكنهم تبني تقنيات متقدمة لتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

باختصار، يعتبر التحول الرقمي في الإدارات العمومية والخاصة خطوة أساسية نحو مستقبل أكثر تطوراً وازدهاراً، حيث يتم استغلال التكنولوجيا لتوفير بيئة عمل متكاملة ومستدامة.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق الى

المبحث الأول: الرقمنة وما يرتبط بها من مفاهيم

المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية

المبحث الأول الإطار المفاهيمي للرقمنة

الرقمنة في مجال الإدارة تمثل تغييرًا جذريًا في أسلوب إدارة المؤسسات وعمليات اتخاذ القرار. لم تعد الرقمنة تقتصر على تحويل المستندات الورقية إلى ملفات إلكترونية، بل تطورت لتشمل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة لتحسين الأداء وتعزيز دقة القرارات.

المطلب الاول: ماهية الرقمنة

كانت ومازالت الرقمنة أحد أهم عوامل التطور الرقمي، مما ساهمت في تعزيز التواصل بين الأفراد والمؤسسات وهذا ما سنتناوله ونتطرق إليه أولا.

1- نشأة الرقمنة

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في المرافق ومؤسسات المعلومات لتسيير الأنشطة المكتبية لتحقيقها نتائج مرضية وذلك في مجال الفهرسة الإلكترونية والإعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكويتية في يوليو 1994.

والهدف منها جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الأنترنت ولتصل إلى أوسع الحدود وجاءت بعد عدة اجتماعات من أهمها اجتماع بروكسل سنة 1995 يشمل إقامة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

انتقلت بعدها إلى أوروبا باسم ذاكرة ميموريا بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية وأكسفورد تاست أرشيف ومعهد تولون وبعدها بعدة دول متقدمة من خلال مشاريع عملاقة للمكتبات الرقمية، إلا أن العديد من الباحثون والمتخصصون في مجال المكتبات الرقمية اختلفوا في التسميات ولكن يبقى جوهرها واحد وهو إدخال تطبيقات الحاسوب والشبكات في تنظيم الوثائق وإدارة واسترجاع المعلومات.

ومن هنا كانت انطلاقة الرقمنة، ونظرا لما توفره هذه الأخيرة من فعالية في إنجاز المهام وتبسيط الإجراءات (تقليل الوقت والجهد، تعزيز النتائج)، فقد توسع استخدام الرقمنة لتشمل حاليا غالبية القطاعات إن لم يكن جميعها ومن خلال دراستنا الحالية سنحاول تناول الرقمنة ضمن القطاع الضريبي، وهذا من خلال الوقوف على أهم المميزات والخصائص التي أضافتها الرقمنة للقطاع الضريبي وخصوصا في مجال الرقابة الجبائية.

2- مفهوم الرقمنة:

الرقمنة مفهوم حديث ارتبط ظهوره مع بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي نتج عنه التحول من استخدام الطرق التقليدية في نقل المعلومات والمعارف إلى استخدام الارقام في نقل هذه المعلومات والمعارف بتوظيف هذه التكنولوجيا الحديثة في هذا الميدان (حميدوش و حميدة، ديسمبر 2020، صفحة 44).

وقد أوجد العلماء في بحوثهم النظام الرقمي Digital ليتم تحويل المعلومة قبل ارسالها إلى رقم؛ والرقمنة أو التحويل الرقمي digitization هي "عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي، وذلك من أجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني".

وعرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على أنها "عملية إلكترونية لإنتاج رموز الكترونية أو رقمية، سواء من خلال وثيقة أو أي وشيء مادي، أو من خلال إشارات الكترونية تناظرية" (رحاب فايزة و عمر، 2020، صفحة 17).

مما سبق، يمكن استخلاص بان الرقمنة هي التحول من البيانات والنصوص الورقية الى بيانات والنصوص الكترونية باستخدام أجهزة الكترونية مثل الحاسوب، الماسح الضوئي والانظمة المعلوماتية من اجل اختصار الوقت وتقليل الجهد والحفاظ على المعلومات من التلف.

3- اهداف الإدارة الرقمية

تهدف الإدارة الرقمية إلى تحسين كفاءة العمل الإداري من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة. من بين أهدافها الرئيسية:

3-1- الأهداف الإدارية: هدف الإدارة من الرقمنة هو

تتمثل الأهداف الإدارية للإدارة الرقمية في تحسين كفاءة العمل الإداري وتطوير الأداء التنظيمي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة. من بين هذه الأهداف:

- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات؛
- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات؛
- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرهم في كثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة؛
- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء؛
- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل والتخصص به؛
- التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث؛
- إلغاء نظام الأرشيف الورقي واستبداله بنظام أرشفة إلكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان؛
- تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية (احمد عبد الله، راندا رفعت ، و صفية، 2024، صفحة 160)؛

- تحقيق السرعة المطلوبة لإنجازات إجراءات العمل وبتكلفة مالية مناسبة؛
- زيادة حجم الاستثمارات التجارية والتسويقية؛
- توفير المعلومات لأصحاب القرار بدقة وفي الوقت المناسب، ورفع مستوى الرقابة إلكترونيا؛
- تقليل الجمود الإداري والبيروقراطي من خلال التدفق المستمر للمعلومات بين الإدارات وفي جميع الجهات، والتأكيد على العمل الإستراتيجي (سليمة بن حسن، 2014، صفحة 217).

3-2- الأهداف الاجتماعية والاقتصادية: الرقمنة لها تأثير كبير على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، حيث تساهم في:

- محاربة البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل اليومية؛
- تعميق مفهوم الشفافية ومحاربة المحسوبية والفساد والبيروقراطية؛
- القدرة الجيدة للمجتمع على التعامل مع معطيات العصر التقني؛
- الحفاظ على حقوق الموظفين من حيث الإبداع والابتكار؛
- تقريب الإدارة من لمجتمع، وتوفير الخدمات الجيدة للمجتمع في كل زمان ومكان؛
- تحسين الانتعاش الاقتصادي وجذل الاستثمار وتقديم خدمات ذات نوعية جيدة وسريعة؛
- تقليل تكاليف التشغيل وتكاليف أداء الخدمة من حيث خفض كميات الملفات والخزائن، لحفظها والإنجاز السريع للخدمات وبتكلفة مالية مناسبة؛
- استيعاب عدد كبير من الزبائن في وقت واحد، ودون حضورهم للإدارة؛
- تقليل الأخطاء المرتبطة بالموظفين، وزيادة تعزيز القدرات التنافسية للمنظمات خاصة في مجال تحسين أداء الخدمات، ومواكبة التطور التكنولوجي للدول المتقدمة مما يساعد على تضييق الفجوة الاقتصادي والعلمية بينها وبين الدول النامية (سليمة بن حسن، 2014، صفحة 218).

المطلب الثاني: خصائص الرقمنة

تساهم عملية الرقمنة في تحقيق الخصائص التالية (بطاط نور الدين، 2021، الصفحات 126 - 127):

- **الحفظ:** تعد الوسائط الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لمجموعة من المخاطر؛
- **التخزين:** فعملية التحويل الرقمي تمنح مساحة أكبر للتخزين حيث يمكن للقرص المضغوط تخزين آلاف الصفحات؛
- **الاقتسام (المشاركة):** حيث أتاحت الرقمنة للعديد من الأشخاص عرض نفس المستندات في الوقت نفسه وذلك عبر شبكة الانترنت؛
- **سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام:** تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث انه عندما تحول المواد المكتبية والوثائقية إلى شكل رقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدل عدة دقائق أو ساعات؛

- سهولة التوصيل: حيث يتم توصيل المعلومات للمستفيد دون تدخل البشري والربح المادي من خلال بيع منتج رقمي سواء على أقراص مضغوطة، أو إتاحته على شبكة بهدف تغطية التكاليف لضمان استمرار العمليات (بطاط نور الدين، 2021، الصفحات 126 - 127).

المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة ونماذجها

تتطلب عملية الرقمنة تضافر جهود أطراف كثيرة تأتي في المقام الأول توفر البنية الأساسية للرقمنة، وفي المقام الثاني العامل البشري المؤهل، وهو مجموع القائمين والعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة بالرقمنة وكذلك العامل المالي، بالإضافة إلى توفر الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية كما لا ننسى الإطار القانوني وعليه يتطلب إنجاز هذه العملية تحقيق مجموعة الشروط يمكن إيجازها فيما يلي: (حميدوش و حميدة، ديسمبر 2020، صفحة 47)

1- المتطلبات القانونية:

تشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة اللازمة للعمل.

1-1- المتطلبات التنظيمية والإدارية:

تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجراءها على البنى التنظيمية والإجراءات والهياكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فاعليتها.

1-2- المتطلبات التقنية:

ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية:

- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت؛
- المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها؛
- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية.

2- التقنيات المستخدمة في مجال الادارة الرقمية:

يمكن حصر أهم العناصر المستخدمة في مجال الإدارة الرقمية فيما يلي: (بودالي محمد و بوشنب موسى، 2016، صفحة 257)

1.2- نظم المعلومات الإدارية:

يقصد بها النظم التي صممت لأداء وظيفة أو وظائف محددة وهي غالبا الأعمال الروتينية اليومية التي تقوم بها دائرة حكومية ما، مثل الاتصالات الإدارية، إدارة الملفات الطبية في المستشفيات، نظم المحاسبة، نظم شؤون الموظفين وغيرها. وقد ظهر خلال السنوات الأخيرة ما يعرف بالنظم المتكاملة ويقصد بها النظم التي تتكون من عدة نظم فرعية تتكامل فيما بينها بحيث تكون في النهاية نظاما شاملا لجميع وظائف الدائرة.

في الغالب لا تجد كثير من الدوائر نظم متكاملة تلبي احتياجاتها كما تريد، وبالتالي تلجأ إلى تصميم نظم خاصة بها. في هذه الحالة يجب على الدائرة مراعاة المعايير القياسية قدر الإمكان حتى تستطيع التكامل مع التقنيات الأخرى مثل الانترنت. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك النظم سواء النظم الجاهزة أو المطورة محليا يجب أن تكون سهلة الاستخدام ويكون انسياب العمل (workflow) سلسا ومنطقيا.

2.2- تقنيات الأرشفة الرقمية:

تستخدم الماسحات الضوئية (السكانر) لتحويل الوثائق الورقية إلى شكل رقمي يمكن تخزينه وتبادله عبر الشبكات المحلية أو الانترنت، ويستخدم لهذا الغرض ماسحات سريعة جدا تعادل سرعة آلات تصوير المستندات تقريبا.

وتكون مرتبطة عادة بنظام للأرشفة الرقمية يقوم بتخزين الوثائق وفهرستها بطريقة تمكن من استرجاعها عند الحاجة لها.

3.2- نظم إدارة المحتويات:

هي برامج تركب في مواقع الأنترنت لتسهل عملية إدارة المعلومات (المحتويات). وتستخدم تلك النظم قواعد بيانات لتخزين جميع المعلومات، إضافة إلى القوالب الجاهزة وذلك لإنتاج صفحات ويب ديناميكية تكون في النهاية موقعا متكاملا. وعليه يمكن إضافة المحتويات إلى الموقع بسرعة وبواسطة أشخاص ليس لديهم خلفية عن تقنيات الويب، وتخرج تلك المحتويات في شكل متناسق واحترافي عندما تتصفح بواسطة برامج تصفح الانترنت.

4.2- البوابات:

هي مواقع تستخدم نظام أو عدة نظم لإدارة كمية كبيرة من المحتويات بحيث تصبح أشبه ما تكون ببوابة تخيلية لتلك الدائرة، يستطيع المراجع الدخول عن طريقها إلى أغلب الخدمات التي تقدمها مباشرة من بيته أو مكتبة.

وكمثال على ذلك حكومة دبي الالكترونية http://www.dubai.ae.

يمكن تطبيق مفهوم النماذج الإلكترونية على العمليات النمطية بين الجهات الحكومية سواء كان ذلك على شكل نماذج مطبوعة تقرأ آلياً، أو ملفات إلكترونية ترسل بشكل أمن وتقرأ آلياً.

2-5- نظام الدفع الإلكتروني:

هناك طرق عديدة للدفع على الإنترنت مثل بطاقات الائتمان وغيرها، وفي مجال الحكومة الإلكترونية يمكن توظيف تلك الطرق وتطويرها للتوافق مع احتياجات القطاعات الحكومية، وقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتطوير نظام سداد للمدفوعات لخدمة التعاملات المالية للحكومية الإلكترونية.

2-6- محركات البحث:

هي عبارة عن أدوات يمكن عن طريقها البحث في كامل الموقع واسترجاع المعلومات. وتعد محركات البحث من نماذج نظم الاسترجاع الحرة التي تعتمد على الكلمات المفتاحية للدلالة على موضوع البحث، ويمكن لمحركات البحث أن تشمل جميع النصوص التي يحتويها الموقع، مما يوسع نطاق البحث ويزيد من كفاءة الاسترجاع.

2-7- واجهات المستخدم التفاعلية وتصميم الموقع:

يلعب تصميم الموقع وواجهة الاستخدام دورا كبيرا في نجاح الموقع. حيث تساعد المستفيد في الوصول المباشر والسريع إلى المعلومات المطلوبة. (بودالي محمد و بوشنب موسى، 2016، صفحة 257)

3-نماذج الرقمنة:

للرقمنة عدة نماذج نذكرها في الجدول التالي:

جدول رقم (01): نماذج الرقمنة. اعتمد هذا الشكل في عناوين الجداول

النموذج	المفهوم
النموذج الفني *(The Technical Model)*	تحويل المنظمات رقميًا باستخدام بحوث العمليات وعلوم الحاسب والإدارة، مع إهمال الجوانب السلوكية، مما قد يسبب رفض التطبيقات الإلكترونية.
النموذج السلوكي *(The Behavioral Model)*	يركز على المتغيرات السلوكية الفردية والجماعية والتنظيمية والبيئية عند التحول الرقمي.
النموذج الفني الاجتماعي ***(The Sociotechnical Model)***	يأخذ في الاعتبار التفاعل الفني والتنظيمي، ويركز على استراتيجية الأعمال والبرمجيات اللازمة (حسابات، قواعد بيانات، اتصالات).

نموذج المشاركة في المعلومات ***(Information Partnership)***	يعتمد على اشتراك المؤسسة في شبكات معلومات (محلية أو دولية) أو الاستعانة بشركات معلومات لتوفير الخدمة.
نموذج تحليل القوى التنافسية ***(The Competitive Power Analysis Model)***	بناء نظم معلومات متكاملة لدعم التحليل الرباعي والتخطيط الاستراتيجي، لتعظيم القوى وتقليل الضعف والسيطرة على الفرص.
نموذج إدارة الأصول الرقمية ***(Digital Asset Management)***	يعتمد على عدة شركات معلومات واتصالات لإدارة الملفات الرقمية.
نموذج التحول التدريجي ***(The Strategic Transformation Model - Gradual)***	يعتمد على القدرات المالية للتحول، دون دراسات جدوى مسبقة، ويعاني من تقادم الحاسبات وصعوبة تحديث البرمجيات.
نموذج التحول الاستراتيجي ***(The Strategic Transformation Model)***	يعتمد على التخطيط الاستراتيجي واعتبار تكنولوجيا المعلومات ركيزة للمركز التنافسي، مع الإيمان بأهمية المنافسة بالوقت.
نموذج التحول الديناميكي ***(The Dynamic Transformation Model)***	يحقق الاستخدام الفعال لعلاقة المؤسسة بالمتغيرات البيئية وتقدم تكنولوجيا المعلومات؛ أساسه التفاعل والتكامل والتنسيق بين احتياجات المؤسسة والبيئة والتكنولوجيا.
نموذج التنظيم والتطوير ***(The Organization and Development Model)***	يعتمد على التحول العضوي للمنظمات لاستقبال التحول الرقمي من خلال التعلم والتدريب التحويلي.
نموذج الأمثالية ***(The Optimization Model)***	يبحث عن الحلول المثالية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، ويستخدم المحاكاة والاختبار لضغط التكاليف وتحقيق أعلى النتائج (مثال: التخصيص العلمي للموارد الرقمية).
نموذج التكلفة والمكاسب ***(Cost-Benefit Analysis Model)***	تقارن المؤسسات تكاليف التحول الرقمي بالمكاسب المتوقعة، وقد ترفض إذا زادت التكلفة.
نموذج التحويل المتكامل ***(The Integrated Transformation Model)***	يقوم على فلسفة المنظومات والتحول المتكامل لجميع الإدارات، يربط بين تغيير منظومة الأعمال وتحديث الإدارة الإلكترونية (حسابات، برمجيات، شبكات، قواعد بيانات، إنترنت).

نموذج التحويل الاستئجاري ***(The Rental Model For Transformation)***	تعتمد المؤسسات على شركاء الحاسبات والبرمجيات في إدارة منظومة المعلومات، بناءً على خبرة الشركات التكنولوجية والمستخدم.
نموذج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ***(The Information Communication Technology model)***	يعتمد على أهمية الربط الشبكي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للاستفادة من الإنترنت في دعم القرارات، ويقيس المراكز التنافسية لإدخال تحديثات مستمرة وفق المنافسين.

المصدر من اعداد الطالبين بناء على المرجع (ارفيس سمية و قيمر شيماء، 2020-2021، صفحة 15)

إن دخول الرقمنة كتقنية حديثة بهدف تحسين الخدمة العمومية، يمثل إستراتيجية يمكن من خلالها تحقيق نتائج ايجابية، وهو ما يقتضيه التطوير الحقيقي لمفهوم الرقمنة كأحد متطلبات الحداثة والتطور من جهة، والخدمة العمومية كأنشطة ومهام داخل المؤسسات العمومية من جهة أخرى في فضاء يتسم بالتحولات والتطورات السريعة، في علاقة تفاعلية بين الرقمنة والخدمة العمومية وبالتالي للوصول إلى مفهوم اصطلاحي موحد للرقمنة والخدمة العمومية، يرجع لمدى التطبيق الفعلي لمشروعات الرقمنة لتطوير الخدمات الرقمية.

المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية

لقد قامت السلطات العمومية بجهود ملموسة نحو تعزيز الإدارة الإلكترونية وتحسين الخدمات العامة، خاصه في قطاع الضرائب، هذه الخطوة تعكس التزامها بتحقيق التقدم في العصرنة وتلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل.

المطلب الاول: ماهية الرقمنة الإدارة الجبائية

سنطرق فيما يلي إلى مفهوم الرقمنة الجبائية، أسبابها ودوافع اللجوء إليها.

1- مفهوم الرقمنة الادارة الجبائية

في الجزائر، تم تبني الرقمنة كعنصر أساسي في الإصلاحات الضريبية منذ عام 1992 .تم تطوير بوابات إلكترونية مثل "جبايتك" و"مساهمتك" لتبسيط عملية تقديم التصريحات الضريبية عبر الإنترنت .كما أن تطبيقات مثل نظام SAPساعدت في تحسين كفاءة الإدارة الجبائية من خلال تسريع الإجراءات وتوفير بيانات دقيقة للمكلفين بالضرائب.

1-1- تعريف الرقمنة الادارة الجبائية

تعرف رقمنة الإدارة الضريبية على أنها" عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية وبدون استخدام الورق ***pearless management***، ومن هنا نقول أن رقمنة الإدارة الضريبية تتمثل في استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في تقديم الخدمات الإدارية من أجل تسهيل المعاملات الإدارية وتوفير الوقت والجهد (لطفي بن شيخ، 2023، صفحة 4).

وتعرف كذلك على أنها" تبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النظام الضريبي الجزائري، وتحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، من خلال تحديث هذا النظام في صورة إقرار الوثائق والعقود الإلكترونية، ونظام المراجعة الإلكترونية (مشنق الحسين و بشيش عبد المالك، 2023، صفحة 9).

وتعرف كذلك على أنها" تلك الأجهزة الحكومية تستبدل التعامل التقليدي الورقي بالتعامل الإلكتروني باستخدام شيكات الاتصال عموما ومن بينها شبكة الإنترنت على وجه الخصوص لإجراء التعاملات التالية:

- تعامل الأجهزة الحكومية مع بعضها إلكترونيا؛
- تعامل الأجهزة الحكومية مع مؤسسات الأعمال؛
- تقديم خدمات حكومية للمواطنين.

وهذا لهدف الحصول على مزايا استخدام شبكات الاتصال والتي تتمثل في إنجاز كافة العمليات بسرعة فائقة وسهولة عالية في أي وقت ومكان ممكن.

وعليه يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية: هي عبارة عن تعاملات إلكترونية بديلة عن التعامل التقليدي بين المكلفين بالضريبة وبين الإدارة الضريبية بواسطة وسائل إلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ووسائل الإعلام الآلي وغيرها (عوادي مصطفى و شيخي حسين، 2023، صفحة 4).

وتعرف كذلك على أنها:" استبدال التعاملات الورقية في ميدان الضرائب بنظام المعلومات إلكتروني ينفذ جميع الوظائف والأعمال الضريبية على الفور وبشكل متسلسل.

يهدف هذا النهج إلى تحقيق جميع الأهداف المرجوة في ميدان الإدارة الضريبية" (كوثر ريموش و فاتح احمية ، 2023).

وتعرف كذلك على أنها" الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية، والتي تحول من مدخلات نظام المعلومات الجبائي إلى مخرجات، وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية" (بن عمارة منصور و جلابة علي، 2023، صفحة 8).

1-2- خصائص الرقمنة الجبائية

- الحفظ: تعد الوسائط الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لمجموعة من المخاطر؛
- الاقتسام (المشاركة): حيث أتاحت الرقمنة للعديد من الأشخاص عرض نفس المستندات في الوقت نفسه وذلك عبر شبكة الأنترنت؛ (عوادي مصطفى و شيخي حسين، 2023، صفحة 4)
- تخزين واسترجاع الوثائق الإلكترونية: القدرة على تخزين واسترجاع الوثائق الضريبية بشكل إلكتروني؛
- التحقق التلقائي من البيانات: استخدام أنظمة التحقق التلقائي لتقليل الأخطاء في البيانات؛ (كوثر ريموش و فاتح احمية ، 2023، صفحة 5)
- السرية والخصوصية للمعلومات والبيانات الجبائية المهمة بما تملكه تلك الادارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات؛
- عدم التقيد بالزمان والمكان؛
- إدارة بلا ورق. (بن عمارة منصور و جلابة علي، 2023، صفحة 8)

المطلب الثاني أسباب رقمنة الإدارة الجبائية

تتمثل أسباب رقمنة الإدارة الجبائية في جملة من الأسباب نذكرها فيما يلي:

1- تضخم عدد الهياكل الإدارية:

تعاني الإدارة الضريبية في الجزائر من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتماثل مهامها، بسبب اختلال وضعف الهيكل التنظيمي، وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التوصل إلى إدارة بأقل تكلفة، وفي هذا الشأن يرمي برنامج

العصرنة إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلف وأرقام أعمالهم المحققة، بمعنى آخر (تطبيق إستراتيجية الإصلاح الإداري التي تركز على النواحي الهيكلية والتنظيمية).

2- تدهور وضعية الهياكل الإدارية

إن وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتراوح ما بين المتوسطة والسيئة، وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب، بل هي مستأجرة لدى الخواص، أو مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري أو هيئات وإدارات حكومية أخرى، وهذا يعني صورة سلبية على الإدارة الضريبية، بحيث يتساءل الكثير من المكلفين أين تذهب أموالهم ومساهمتهم الضريبية، إذا لم تستفد منها بالدرجة الأولى إدارة الضرائب، لتعود إليهم بالفائدة، وهذا ما يستدعي عملية العصرنة لمواكبة موجة التطور الحاصل في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية، بغرض تحسين نوعية الخدمات المقترحة للمكلفين، والاستجابة لتطلعاتهم (لطفي بن شيخ، 2023، صفحة 8، 9).

3- الفساد في الإدارة الضريبية

الفساد هو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، تنعكس نتائجه على رفاهية المجتمع، باعتباره انحراف بالسلطة العامة الممنوحة للموظفين عن الأهداف المقررة لها قانونيا، يمكن التمييز بين حالتين من حالات الفساد، أولهما أداء وتقديم خدمات مشروعة (تلقي رشوة أداء الوظائف المعتادة التي يعهد بها إلى الموظف)، وتتمثل الحالة الثانية في قيام الموظف بتقديم خدمات يحظرها القانون (مثل الكشف عن معلومات سرية، أو تمزيق وإتلاف وثائق رسمية، اختلاس)، وفي كلتا الحالتين نتحدث عن سلوك يدفع الموظف إلى وضع مصالحه بشكل غير قانوني فوق مصالح المجتمع، بغض النظر عن القسم الذي أقسم عليه عند التعيين.

3-1- النفوذ السياسي واللوبي المالي

يؤثر سلبا على أداء الإدارة الضريبية، وعلى نفسية المكلفين بالضريبة الملتزمين بانتظام، وخاصة عندما يقترن المال بالسلطة.

3-2- تعقيد النظام الضريبي

لقد ساهم النظام الضريبي بشكل كبير في عدم فاعلية الإدارة الضريبية في الرفع من نسب التحصيل الضريبي (محدودية القاعدة الضريبية، انخفاض مستويات الامتثال)، حيث كان نظاما معقدا ولا يواكب التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما تميز بكثرة الضرائب التي يتضمنها، وارتفاع معادلتها (ارتفاع الضغط الضريبي الإجمالي)، وعدم مراعاة القواعد العامة التي تحكم الضريبة، بالإضافة إلى عدم استقرار التشريع الضريبي نتيجة لكثرة التعديلات التي تطرا عليه بموجب قوانين المالية، كما كان يتضمن عدة مواد مبهمة وغامضة تؤدي إلى عدة تأويلات وتفسيرات، وبالتالي سوء تطبيق القوانين الضريبية. (لطفي بن شيخ، 2023، صفحة 7، 8)

3-3- تحقيق مبدأ من مبادئ الضريبة:

وهو تحقيق مبدأ الاقتصاد في النفقة من خلال تقليص النفقات.

3-4- اتساع حجم الاقتصاد الموازي، واستفحال ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي

يعرف القطاع الموازي على أنه جميع القطاعات الاقتصادية التي لا تتوافر على وجود قانون، وهو يمثل جزءا كبيرا جدا من حجم الاقتصاد الجزائري، وتشير تقديرات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إلى أن السوق الموازية بالجزائر تعادل ما بين 38,32% من الناتج الإجمالي غير النفطي، وقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق بروز ممارسات غير أخلاقية من طرف بعض الشركات والتجار، كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة، والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني، وتواضع إمكانيات ووسائل إدارة الضرائب في إحصاء أنشطة الاقتصاد الموازي أصبح من الضروري عصرنته لتسهيل مهام التحصيل الضريبي (بطاهر بختة، 2023، صفحة 12، 13).

3-5-عدم الحصول على المعلومة الضريبية في وقتها، وبالتالي الوقوع في فخ التقادم الذي أدى إلى ضياع الحقوق الضريبية.

في ضل اعتماد هذه الأسباب وجدت الإدارة الضريبية نفسها مجبرة لاعتماد مخطط محكم يتماشى وطبيعة مصالحها وهياكلها، بهدف الدخول التدريجي في هذا النظام، وذلك عن طريق الاعتماد على نماذج دول لها تجربة رائدة في هذا المجال (آية رهام بوحفصة و عنترة برباش، 2023، صفحة 6).

المطلب الثالث: صعوبات وتحديات تطبيق الرقمنة في الجزائر

إن عملية التحول نحو تفعيل الرقمنة ليس بالأمر الهين يل هو في غاية التعقيد لذا يلزم على المنظمات معرفة التحديات التي تواجه عملية التطبيق، إضافة إلى سعيها لتخطي المعوقات التي تحول دون تحقيق العملية بنجاح وسنحاول فيما يلي إيجاز أهمها:

1- تحديات تطبيق الرقمنة:

تتهافت المنظمات اليوم نحو تبني مشروع الرقمنة، وتسارع إلى إدخال التقنيات الجديدة في أعمالها، وعلى الرغم من المزايا الناتجة عن إدخالها، إلا أن عملية الانتقال هذه لا تخلو بأي شكل من الأشكال من التحديات الكبيرة، والتي تتمثل في:

- إدارة عملية التحول الإلكتروني الكامل لأنشطة وعمليات المنظمة؛
- تهيئة المنظمة للانتقال إلى نموذج الأعمال الإلكترونية؛
- تنمية وتطوير البنية التحتية للأعمال الإلكترونية؛

- إدارة موقع المنظمة على شبكة المعلومات العالمية.

2- معوقات تطبيق الرقمنة:

تعد الرقمنة وليدة الفكر الإداري الحديث، ومحاولة تطويرها على مستوى المنظمة عادة ما يصاحبها عدة عراقيل تحول دون تحقيقها بنجاح، وقد اتجه بعض الباحثين إلى تصنيفها إلى جوانب متعددة كما يلي:

2-1- معوقات إدارية وأمنية:

تواجه الإدارة في تحولها من الأسلوب التقليدي إلى الإلكتروني عددا من المعوقات الإدارية والأمنية يمكن عرضها:

2-1-1- المعوقات الإدارية: تواجه الإدارة في رحلة تحولها من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الإلكتروني عددا من المعوقات الإدارية لعل أبرزها:

- غياب الإستراتيجية الفعالة؛
- غموض المفهوم: فما زال الكثير من القيادات الإدارية في العديد من الحكومات والمنظمات لا يدركون مفهوم الحكومة الإلكترونية بصورة جيدة، لذلك فإن الأمر يستلزم إظهارا للمفهوم وتحقيق الأرضية الفكرية لهم؛
- الافتقار إلى التخطيط والتدريب المناسبين: وضح كبار عرابي أن غياب التخطيط يشكل عالقا رئيسيا أمام التحول الرقمي.

ومن خلال التخطيط السليم من البداية إلى النهاية وتدريب الموظفين، يمكن تقليل فرص الفشل وزيادة فرصهم في النجاح.

2-1-2- المعوقات الأمنية: تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

- مخاوف كبيرة لدى المتعاملين مع الإدارات من نجاح إحدى محاولات الاختراق للإدارة التي يتعاملون معها، وأن يمس ذلك الاختراق البيانات الخاصة بهم بالحذف أو التدمير، أو استغلالها في أعمال غير مشروعة؛
- عدم توافر برمجيات تحكم الرقابة على الاختراقات المتعمدة؛
- تشمل تحديات أمن المعلومات نطاقا واسعًا من العناصر، بعضها فني تقني يرتبط بالأنظمة التقنية والبرامج والأجهزة المستخدمة، وبعضها الآخر يرتبط بالأفراد والهيئات الإدارية القائمة على الإدارات الإلكترونية حول العالم.

2-2- المعوقات البشرية:

إن نقص في الموارد البشرية مع العصر الرقمي يعد معوقا يواجه المؤسسات عن ممارستها لتكنولوجيا الحديثة. وتتمثل فيما يلي:

- ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي؛
- قلة يرامج التدريب في مجال التقنية الحديثة المتطورة في المنظمات؛
- نقص الخبرات لدى المديرين وندرة تقديم حوافز مادية لهم؛
- ضعف المعرفة الكافية بتقنيات الحاسب الآلي، والرهبة والخوف الذي يمتلكه العاملين بالإدارة عند استخدامه؛
- قلة تشجيع المسؤولين للأفراد على التعلم الذاتي للبرامج وتطبيقات الإدارة الالكترونية وتقنية المعلومات؛
- قصور نظرة الموظفين والعمال الإداريين في المنظمات إلى المشروعات التقنية والحاسب عامة على رؤية ما تكلفه هذه المشروعات من نفقات، دون النظر إلى إيجابياتها وفوائدها؛
- مقاومة التغيير: إذ أن إقامة مثل هذا المشروع تحمل في طياته الكثير من المتغيرات على مستوى المنظمات والأقسام والشعب، وإعادة توزيع المهام والصلاحيات مما يستلزم تغييراً في القيادات الإدارية والمراكز الوظيفية وقد ينجم عن ذلك في أغلب الأحيان مقاومة للتغيير من قبل المديرين والموظفين من خلال:
  - تنامي شعور بعض المديرين وذوي السلطة بأن هذا التغيير يشكل تهديداً؛
  - مقاومة العاملين للتغيير وشعورهم أنه لن يكون لهم مقاعد في الإدارات الجديدة، أو أن حضورهم على الأقل سيكون هامشيا؛
  - خوف بعض الموظفين وبخاصة القدامى من فشل تجربتهم في التعامل مع كل جديد، كذلك ضعف مهاراتهم اللغوية وخصوصا الانجليزية، مما يؤخر مشروع الإدارة الالكترونية حتى تتمكن المؤسسات من إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد أو استبدالهم؛
  - خوف المتعاملين من أثر السلبيات التقنية الحديثة على مصالحهم وما يترتب عليها من تقليص العمالة وانخفاض الحوافز.

2-3- معوقات مالية: وتتمثل فيما يلي:

- تكلفة استخدام الشبكة العالمية للأنترنت.
- قلة الموارد المالية المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية وبخاصة الشاء الشبكات وتطوير الأجهزة؛
- قلة الموارد المتاحة لدى الادارات العليا؛
- قلة توفير المخصصات المالية التي تحتاج اليها عمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق الادارة الالكترونية.
- توجيه التمويل نحو الامور الأكثر الحاحاً؛

- نقص الموارد المالية للمؤسسات؛
- ضعف نظام الحوافز المادية للموظفين في العمل الالكتروني؛
- عدم القيام بدراسة الجدوى من الناحية الاقتصادية لمتطلبات تطبيق الادارة الإلكترونية وتجهيزاتها.

2-4- التحديات التقنية: وتتمثل التحديات فيما يلي:

- صعوبات ومشكلات تشغيل الحاسب الآلي في بعض البيئات المؤسساتية؛
- ندرة وجود مواصفات ومعايير موحدة للأجهزة المستخدمة حتى داخل المؤسسة الواحدة؛
- تقادم اجهزة وبرامج الحاسب الآلي المستخدمة؛
- ضعف البنية التحتية لشيكات الاتصال في بعض المناطق ولكثير من المؤسسات؛
- ضعف قطاع التقنيات الحديثة في الدول النامية؛
- ندرة اتباع الطرق العلمية لتحديد الاحتياجات اللازمة لمختلف الوحدات والتجهيزات للإدارة الالكترونية؛
- قلة توافر المبرمجين الفنيين ونقص البرامج بالتحول الى الادارة الالكترونية؛
- قلة الدورات المستمرة التي تواكب التقنيات الحديثة (عامر ايمان و عتيق شيخ، 2025، صفحة 451، 452).

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل مختلف مفاهيم النظرية المرتبطة بالرقمنة والإدارة، حيث تبين لنا من خلال المبحث الأول انه لا يوجد مفهوم محدد للرقمنة وهذا بسبب حداثة هذا المفهوم على مستوى الإدارة، كما يتم الاعتماد على نظام الرقمنة على مستوى الإدارة من اجل تكوين مختلف جوانبها والعمل على القضاء على طرق التقليدية والمشاكل البيروقراطية.

كما تطرقنا في المبحث الثاني الى مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر، حيث تم تبني الرقمنة كعنصر أساسي في الإصلاحات الضريبية منذ عام 1992 .تم تطوير بوابات إلكترونية مثل "جبايتك" و"مساهمتك" لتبسيط عملية تقديم التصريحات الضريبية عبر الإنترنت .كما أن تطبيقات مثل نظام SAP ساعدت في تحسين كفاءة الإدارة الجبائية من خلال تسريع الإجراءات وتوفير بيانات دقيقة للمكلفين بالضرائب.

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف رقمنة الإدارة الجبائية

رقمنة الإدارة الجبائية تشمل تطبيق التقنيات الحديثة لتحسين عمليات إدارة الضرائب، وزيادة الشفافية والكفاءة، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات، تقليل الأخطاء الناجمة عن التدخل البشري، وتعزيز الالتزام الضريبي عبر أنظمة إلكترونية متطورة .

في الجزائر، خطت الجهود خطوات ملحوظة في هذا المجال مع اعتماد أنظمة معلوماتية متقدمة، مثل منصات التصريح الضريبي الإلكتروني .تمكن هذه المنصات المكلفين من تقديم بياناتهم الضريبية وإجراء معاملاتهم بكل سهولة عبر الإنترنت .كما تسهم هذه المبادرات في رفع جودة الخدمات المقدمة وتقليص نسبة التهرب الضريبي من خلال تعزيز آليات الرقابة المالية بفعالية أكبر.

ويمكن حصر اهم معوقات رقمنة الإدارة الجبائية:

- نقص الموارد المادية مثل أجهزة الاعلام الالي وقدمها؛
- ضعف الاتصال بالأنترنيت وفي بعض الأحيان انقطاع يدوم أسبوع وأكثر؛
- نقص المورد البشري المؤهل؛
- نقص الوعي بأهمية الرقمنة لدى أعوان الإدارة او المكلف بالضريبة؛
- قدم الملفات وعدم تحيين الوثائق؛
- عدم التنسيق بين الإدارات الأخرى وتسهل مهمة عملية الرقمنة.

الفصل الثاني:

الرقابة الجبائية والمفاهيم المرتبطة بها

الفصـــل الثـــاني:

تمهيد:

جودة الرقابة الجبائية تشير إلى مدى فعالية وكفاءة عمليات التدقيق الضريبي في تحقيق أهدافها، مثل ضمان الامتثال الضريبي، مكافحة التهرب الضريبي، وتحسين شفافية المعلومات المالية. تعتمد جودة الرقابة الجبائية على عدة عوامل، منها دقة البيانات المحاسبية، كفاءة المفتشين الجبائيين، ومدى تطبيق القوانين الجبائية بشكل عادل ومنصف.

في الجزائر، تلعب الرقابة الجبائية دورًا مهمًا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث يتم التدقيق في التصريحات الضريبية لضمان صحتها ومطابقتها للواقع المالي للمكلفين بالضريبة. كما توفر التشريعات الجبائية ضمانات للمكلفين بالضريبة، مثل إشعار مسبق بالتحقيق وحق الاستعانة بمستشار أثناء عملية الرقابة.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق الى الرقابة الجبائية والمفاهيم المرتبطة بها في ثلاث مباحث

- **المبحث الأول وهو مفهوم ومظاهر الرقابة الجبائية؛**
- **المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية واشكالها؛**
- **المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية وانواعها.**

المبحث الأول: مفهوم ومظاهر الرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية تشير إلى مدى فعالية وكفاءة عمليات التدقيق الضريبي في تحقيق أهدافها، مثل ضمان الامتثال الضريبي، مكافحة التهرب الضريبي، وتحسين شفافية المعلومات المالية. تعتمد جودة الرقابة الجبائية على عدة عوامل، منها دقة البيانات المحاسبية، كفاءة المفتشين الجبائيين، ومدى تطبيق القوانين الجبائية بشكل عادل ومنصف.

وهذا المبحث قسم الى مطلبين:

المطلب الأول: عموميات حول الرقابة الجبائية؛

اما المطلب الثاني فيتمثل في أثر رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجبائية

المطلب الأول: عموميات حول الرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية هي أمر لابد منه في أي نظام وأي مجتمع كان فهي تعتبر الرادع لكل ما يحاول المساس بخزينة الدولة ضررا، سواء من انحرافات أو ممارسات تؤثر سلبا على أمن خزينة الدولة، فتحرص الرقابة على تنفيذ كل القوانين الجبائية وبتحقيق ودقة عاليين، فالنظام الذي لا تتوفر فيه رقابة جبائية صحيحة وشاملة يعتبر نظاما فاشلا وغير موثوق فيه لعدم تمتعه بمصداقية كاملة.

1- مفهوم الرقابة الجبائية:

تمثل الرقابة الجبائية الوجه المغاير للنظام التصريحي. يتم حساب الضريبة انطلاقا من التصريحات التي يكتتبونها بناء على العناصر التي تقررون اعتمادها، وعليه يحق للإدارة الجبائية القيام ب الرقابة البعدية للعناصر المصرح بها (www.mfdgi.gov.dz، 2023).

فالرقابة الجبائية هي سلطة تمنحها الدولة للإدارة الجبائية وهذا من خلال جملة من الإجراءات التي حددها لها قانون الإجراءات الجبائية والمتعلقة بكيفية مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة والمقدمة من طرفهم يدويا أو إلكترونيا للإدارة الجبائية والمرتبطة بنشاطهم ومداخيلهم (واضح سليمة و عيسى اسماعين، 2023، صفحة 220).

2- أسباب وأهداف الرقابة الجبائية:

توجد العديد من الأسباب والدوافع التي تبرز أهمية وجود نظام ضريبي محكم لمراقبة التصريحات والكشوف المالية المقدمة من قبل المكلفين، وذلك للتأكد من صحة وصدق المعلومات المصرح بها. كما تسعى السلطات الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تستند إليها في تنفيذ عملية الرقابة الضريبية.

2-1- أسباب الرقابة الجبائية:

تتعدد وتتنوع أسباب الرقابة الجبائية، حيث يمكن أن تؤدي أي حالة معينة إلى فرض الرقابة من قبل الإدارة. ومن الحالات الشائعة التي تستدعي ضرورة تنفيذ الرقابة الجبائية ما يلي:

الجدول رقم 02 أسباب الرقابة الجبائية

سبب الرقابة الجبائية	شرح السبب
حرية المكلف بالضريبة في التصريح بمداخيله:	بما أن الأنظمة الجبائية الحديثة أنظمة تصريحية تسمح للمكلف بالتصريح بمداخيله من تلقاء نفسه من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بنشاطه ومداخيله للإدارة الجبائية باعتبارها أساس لتحديد الوعاء الضريبي ويفترض أنها صحيحة ما لم يثبت العكس وللتأكد من ذلك وجدت الرقابة الجبائية لمراقبة هذه التصريحات كالتأكد من صحتها ومراقبة مطابقتها لما هو موجود في الحقيقة.
محاربة التهرب الضريبي	يسعى بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب من دفعها عن طريق التحايل بشتى الطرق المختلفة، بالإضافة إلى ضخامة هذه الظاهرة وتوسع نطاقها كصعوبة قياسها، لذلك دعت الضرورة إلى وجود آلية رقابية تهدف إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي.
محاربة الغش الضريبي:	تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي تسعى الإدارة من ورائها إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة الغش الضريبي أو التخفيض من حدته، فالرقابة تعتبر وسيلة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة المعلومات المدلى بها في اقتراحات المكلفين، وإرساء مبدأ أساسي للقطاعات

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المرجع (قوادري محمد، 2022، صفحة 243، 244).

2-2- أهداف الرقابة الجبائية:

تهدف الرقابة الجبائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تذكر منها:

الجدول رقم 03 اهداف الرقابة الجبائية

هدف الرقابة الجبائية	شرح الهدف
الهدف القانوني:	يتمثل في مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين بالقوانين والأنظمة وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة

	لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب الضريبي من دفع مستحقاتهم الجبائية.
الهدف الإداري:	تُعد الرقابة الجبائية أداة إدارية هامة لتحسين الأداء وتحقيق الفعالية، وذلك من خلال عدة طرق، بما في ذلك: - الكشف عن أي نقائص أو انحرافات في التشريع الجبائي المعمول به، وتوجيه التنبيهات اللازمة لتصحيحها؛ - تحديد المخالفات والأخطاء التي يرتكبها المكلفون بالضريبة، وتحليل أسبابها وتأثيراتها على الميزانية العامة، وبالتالي تساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ القرارات الصائبة لتصحيح الوضع؛ - إعداد الإحصائيات وتحليلها، بما في ذلك دراسة نسب الغش الضريبي وغيرها من المؤشرات، بهدف تعزيز مستوى الشفافية؛ - تحسين جودة التقارير الدورية، وتحديد النقاط الحرجة التي تستدعي التدخل من أجل التحسين والتطوير.
الهدف المالي والاقتصادي:	تهدف الرقابة الجبائية إلى حماية الموارد العامة والحد من جميع أشكال الهدر، بما يسهم في زيادة إيرادات الخزينة العامة، مما يتيح تعزيز القدرة على تقديم خدمات عامة متنوعة وزيادة مستوى الرفاهية في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الرقابة الجبائية إلى حماية حقوق الخزينة والتأكد من تقديم المكلفين بالضريبة لتصاريحهم بطريقة صحيحة وفي الوقت المناسب.
الهدف الاجتماعي:	يتمثل في محاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو التقصير في أداء وتحمل واجباته اتجاه المجتمع، وتحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة.

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المرجع (خابي عبد اللطيف و بن لدغم محمد، 2025، صفحة 478، 479).

المطلب الثاني: أثر رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجائية:

تعد عملية الرقابة الجبائية باستخدام نظام الرقمنة من بين المشاريع التي اعتمدها الإدارة الجبائية، إلا أن المديرية العامة للضرائب والمراكز التابعة لها لم تكتمل كليا عملية إدماج محور الرقابة الجبائية ضمن نظام المعلومات الجبائي "جبايتك"، إذ لا يزال المحققين الجبائيين لدى مديريات الضرائب يعتمدون على الطريقة الكلاسيكية في عملية الرقابة الجبائية بما في ذلك التحقيق المحاسبي.

1- دراسة حالة ملف خاضع للتحقيق المحاسبي:

في حالة استخدام نظام جبايتك في الرقابة الجبائية لدراسة ملف خضع للتحقيق المحاسبي فستتم الخطوات الآتية: (خير الدين شرواطي، 2022، الصفحات 400-405)

1-1- بداية التحقيق المحاسبي:

يتم ارسال الإشعار بالتحقيق مع تسجيل وتوثيق الإشعار إلكترونيا في حساب المكلف عبر منصة جبايتك مع نسخ الإشعار برد المكلف ب "تم الاستلام" ضمن حساب المكلف، هذا الأمر يسمح بالتأكد بأن المكلف قد استلم الإشعار بطريقة آمنة مع تحديد تاريخ ووقت الاستلام، وهذا بخلاف الطريقة الكلاسيكية التي لا تسجل هذه الوثائق ضمن نظام المعلومات.

1-2- الفحص المحاسبي:

في هذه المرحلة يقوم المحققون بنسخ محضر المعاينة الخاص بالموجودات الخاصة بالمكلف بتاريخ المعاينة وإدراجه ضمن الحساب الإلكتروني للمكلف مع تسجيل جميع الملاحظات الخاصة بالمعاينة.

1-3- إعداد الإشعار بالتبليغ الأولي لنتائج الفحص المحاسبي:

بعد الانتهاء من مختلف المراحل الأولية للفحص ومراجعة الملفات الجبائية والمحاسبية من الناحية الشكلية والقانونية المعمول بها، يتم تحري الإشعار بالتبليغ الأولي على أساس المعلومات من التصريحات الجبائية للمكلف والتي يجب أن تكون موجودة ضمن نظام جبايتك، إضافة إلى تصريحات الموردين والزبائن التي يتم جمعها أيضا من نظام جبايتك (بحكم أن الموردين والزبائن يقومون بالتصريح في نظام جبايتك)، وعلى هذا الأساس يقوم المحقق بنسخ الإشعار بالتبليغ الأولي لنتائج الفحص المحاسبي وإدراجه ضمن حساب المكلف على منصة جبايتك، كما يقوم بنسخه وإدراجه في حساب المكلف مع الإشعار بالاستلام من المكلف.

وهذا على غرار الطريقة الكلاسيكية التي يتم فيها إعداد الإشعار بالتبليغ الأولي وتسليمه يكون يد بيد مع المكلف وهذا يتطلب وقتا أطول كذلك.

1-4- دراسة رد المكلف وإجراءات نهاية التحقيق:

في هذه الخطوة يقوم المحقق بتسجيل كل المعلومات المتعلقة برد المكلف والتبريرات المتوصل إليها ضمن حساب المكلف على منصة جبايتك.

1-5- التبليغ النهائي:

في هذه الخطوة يقوم المحقق بتحرير التقرير النهائي للمكلف والذي يتضمن طريقة حساب مختلف الضرائب والرسوم مع غرامات التأخير، ثم إدراجه في الحساب الإلكتروني للمكلف على منصة جبايتك مع نسخ وإدراج التقرير الخاص بالإشعار بالاستلام من طرف المكلف ضمن حساب المكلف أيضا.

وفي الأخير يقوم نظام جبايتك بإعداد الورد الفردي آليا بعد تحرير وتسجيل التقرير النهائي للتحقيق المحاسبي يبين فيه قيمة الدين الجبائي الواجب دفع تجاه مديرية الضرائب.

2- مرجع نوعية الخدمة

إن مشروع مرجع نوعية الخدمة تم تأسيسه بناء على التعليمة الصادرة من المدير العام للضرائب في 07 جوان 2012، وهو عبارة عن أسلوب جديد للتعامل مع المكلفين بالضريبة، ولقد جاء لإرساء ثقافة الاستقبال وتحسين الخدمات المقدمة من طرف أعوان الضرائب الدين يتواجدون في الهياكل الجديدة (مراكز الضرائب، المراكز الجوية ومديرية كبريات الشركات)، فلقد جاء هذا المشروع لتغطية العجز في الخدمات التي كانت تقدمها الهياكل القديمة (المفتشية، القبضات والمديريات الولائية)، ومن مظاهر النقص في الخدمات العمومية نذكر:

- الخدمات السابقة لم تكن تستجيب لتطلعات المكلفين بالضريبة؛
- الإجراءات الإدارية المعقدة التي كانت تميز الهياكل القديمة (المفتشية، القباضة، المديرية الولائية)؛
- عدم وضوح المعايير الجبائية السبب الذي أدى الى ارتفاع عدد الشكاوى والغش في التصريح؛
- التأخر الكبير في معالجة الشكاوى والمنازعات المقدمة من طرف المكلفين؛
- السلطة التقديرية الممنوحة للإدارة الجبائية والتي تؤدي في بعض الأحيان الى التعسف والظلم؛
- ضعف الخدمات الإلكترونية المقدمة للمكلفين.

لذلك فإن مرجع نوعية الخدمة جاء لتدارك النقص في الخدمات التي كانت توفرها الهياكل القديمة لزبائنها، ولقد قدمت المديرية العامة للضرائب خمسة عشر تعهدا للمكلفين نلخصها فيما يأتي:

- تتعهد الإدارة الضريبية بإعلام المكلفين في كل مرة بشروط الولوج إلى الخدمات والاستقبال لدى مصالحها؛
- توفير أعوان مؤهلين بغرض استقبال المكلفين؛
- تسهيل الاجراءات وللأشخاص ذوي الحركات المحدودة؛
- استقبال ملائم للأشخاص الذين يعانون من صعوبات؛
- استقبال المكلفين بأدب وببشاشة؛

- تبسيط الإجراءات الإدارية وهذا من خلال تقليل الوثائق بالنسبة للمكلفين عندما يتقدموا بأي طلب لدى الإدارة؛
- السهر على توفير الرفاهية والراحة في فضاءات الاستقبال؛
- الالتزام باحترام السرية ومدة الانتظار؛
- الحرص على مقروئية، وضوح وصحة الأجوبة المقدمة للمكلفين؛
- الرد على البريد التقليدي المرسل في أجل 30 يوما؛
- معالجة البريد الإلكتروني الوارد في ظرف لا يتعدى 03 أيام؛
- الاستقبال الهاتفي حيث تم وضع مصلحة مختصة بالرد على أسئلة المكلفين عبر الهاتف أو توجيههم الى المصالح المعنية؛
- الرد في أجل 20 يوما على كل الشكاوى والاقتراحات؛
- القيام بالتقييم الدوري للخدمة وإعلام المكلفين بنتائجه؛
- القيام باستبيان أراء المكلفين حول نوعية الخدمات وإظهار نتائجها على مستوى المصالح والموقع الإلكتروني®.

(www.mfdgi.gov.dz/ .. /pdf/demarche، بلا تاريخ)

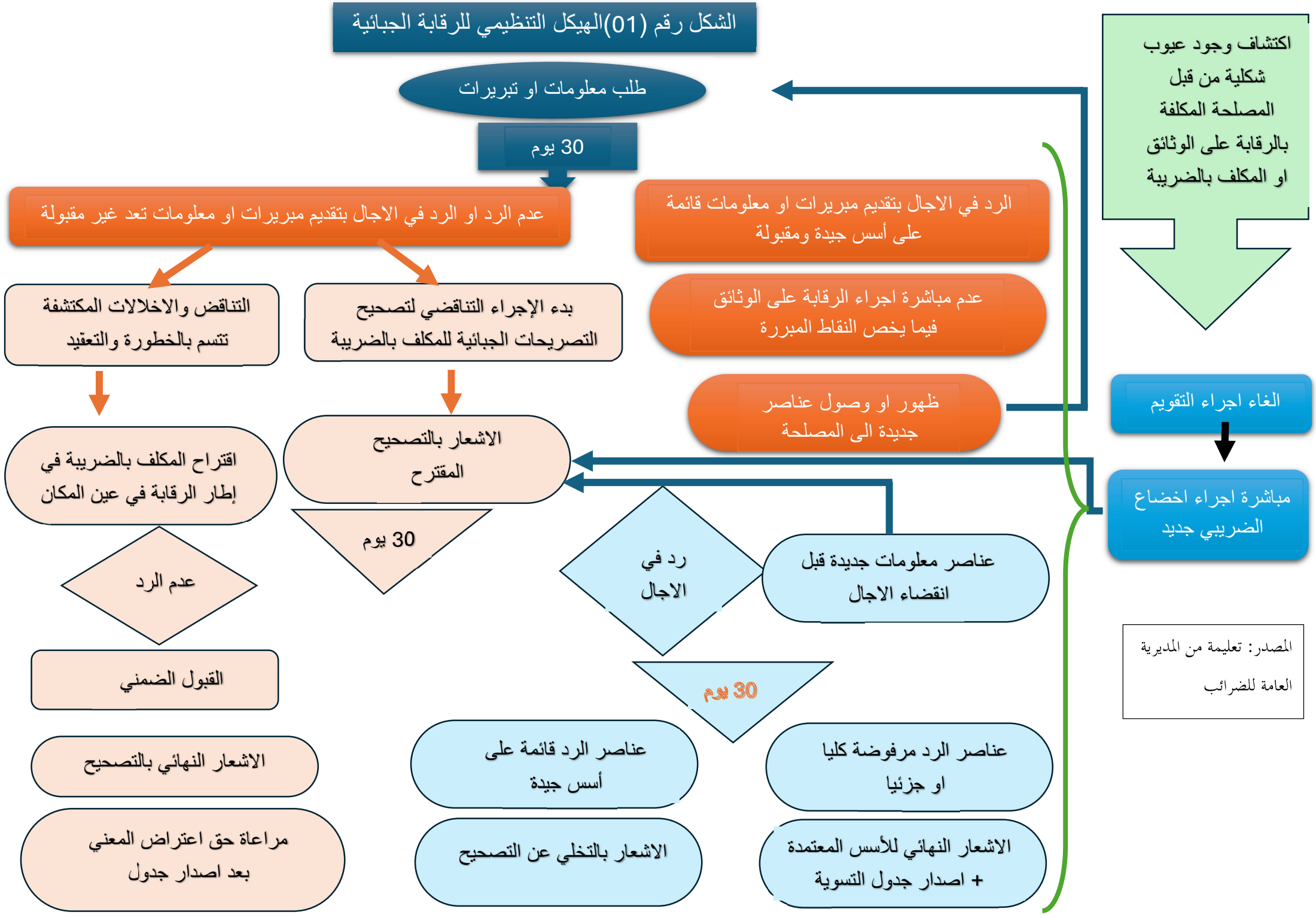
الشكل رقم (01)الهيكل التنظيمي للرقابة الجبائية
اكتشاف وجود عيوب شكلية من قبل المصلحة المكلفة بالرقابة على الوثائق او المكلف بالضريبة
طلب معلومات او تبريرات
30 يوم
عدم الرد او الرد في الاجال بتقديم مبريرات او معلومات تعد غير مقبولة
الرد في الاجال بتقديم مبريرات او معلومات قائمة على أسس جيدة ومقبولة
عدم مباشرة اجراء الرقابة على الوثائق فيما يخص النقاط المبررة
ظهور او وصول عناصر جديدة الى المصلحة
الغاء اجراء التقويم
مباشرة اجراء اخضاع الضريبي جديد
التناقض والاخلالات المكتشفة تتسم بالخطورة والتعقيد
بدء الإجراء التناقضي لتصحيح التصريحات الجبائية للمكلف بالضريبة
اقتراح المكلف بالضريبة في إطار الرقابة في عين المكان
الاشعار بالتصحيح المقترح
30 يوم
عدم الرد
رد في الاجال
عناصر معلومات جديدة قبل انقضاء الاجال
القبول الضمني
30 يوم
الاشعار النهائي بالتصحيح
عناصر الرد قائمة على أسس جيدة
عناصر الرد مرفوضة كليا او جزئيا
مراعاة حق اعتراض المعني بعد اصدار جدول
الاشعار بالتخلي عن التصحيح
الاشعار النهائي للأسس المعتمدة + اصدار جدول التسوية
المصدر: تعليمة من المديرية العامة للضرائب

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية وأشكالها

الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية في الجزائر يستند إلى مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى ضمان الامتثال الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي. من بين هذه القوانين، نجد القوانين المتعلقة بالإجراءات الجبائية، صلاحيات الإدارة الجبائية، وضوابط التحقيق والمراجعة الجبائية.

المطلب الاول: المرجعية القانونية للرقابة الجبائية

المرجعية القانونية للرقابة الجبائية في الجزائر تستند إلى مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى ضمان الامتثال الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي. من بين هذه القوانين، نجد أن الرقابة الجبائية تُمارس وفقًا للإطار القانوني الذي يحدد صلاحيات الإدارة الجبائية وآليات التحقيق والمراجعة.

1- الصلاحيات القانونية للإدارة الجبائية:

الرقابة الجبائية ونظرا للأهداف الإستراتيجية القومية التي تهدف إلى تحقيقها، تتطلب وجود مرجعية قانونية واضحة وصريحة تستند إليها.

1-1- الحق في الرقابة:

تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة، كمًا وأتعاب أو يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليس لها صفة التاجر التي تدفع أجور المرتبات، أي أن الإدارة الجبائية لها كل الصلاحيات التي خولها القانون لها للقيام بعملية المراقبة طبقا للمادتين 18 و19 مكرر 3 من قانون الإجراءات الجبائية من قانون المالية 2024. (بوقلية محي الدين، 2014، صفحة 4)

1-2- الحق في الاطلاع:

ظهر في الجزائر منذ صدور قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 1976 (القانون 76-101) في المواد 368 إلى 375. وكذلك في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بعد الإصلاح الجبائي لسنة 1990، في المواد 309 إلى 316. هذه المواد تم تحويلها إلى قانون الاجراءات الجبائية الصادر بمقتضى قانون المالية لسنة 2002، وهذا في الكتاب الرابع، الباب الثاني، تحت عنوان إجراءات الرقابة الجبائية في المواد من المادة 45 إلى المادة 64 مكرر.

يعرّف حق الاطلاع من طرف الفقه الجبائي بكونه وسيلة التحري التي تحوزها الإدارة الجبائية وتسمح لها لغرض إعداد الضريبة ورقابتها الحصول من الغير أو المكلف بالضريبة نفسه على وثائق ومعلومات لها علاقة بالنشاط المهني للشخص الذي يمارس لديه هذا الحق. (بوقلية محي الدين، 2014، صفحة 5)

حسب المواد 18 و19 مكرر 3 من قانون الإجراءات الجبائية 2024 يسمح حق الاطلاع للأعوان الإدارة الجبائية، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والمعلومات ومن الإدارات والهيئات والمؤسسات التي يمكن لموظفي الإدارة الجبائية أن يحصلوا منها على المعلومات المطلوبة نذكر:

-إدارات الدولة والولايات والبلديات، المؤسسات والهيئات الخاضعة لمراقبة الدولة وأي سلطة إدارية أخرى؛

- مصالح الضمان الاجتماعي؛

- السلطة القضائية ومختلف هيئاتها؛

- التجار والشركات التجارية؛

- المؤسسات والهيئات المالية مثل البنوك.

1-3- الحق في المعاينة:

خول المشرع الجبائي طبقا لقانون الإجراءات الجبائية من قانون المالية 2024 حسب المادة 20 مكرر 1 للأعوان الضرائب حق الزيارة الميدانية لمقرات المكلفين في إطار مباشرة الرقابة، والمتمثلة في المعاينة المادية، فيمكنهم التحرك بحرية في المقرات المهنية وبالتالي متابعة حركة البضائع عبر مختلف مراحل التسويق، ومراقبة الصفقات التي تبرم المنتجين، وتكون هذه المراقبة عندما توجد قرائن تدل ممارسات تدلسية ويكون الترخيص بأمر من رئيس المحكة المختصة إقليما أو قاضي يفوضه هذا الأخير، كما أن طلب الترخيص يكون من مسؤول الإدارة الجبائية، وتتم المعاينة وحجز الوثائق والأملاك التي تشكل أدلة حيث تكون هذه الزيارة حاضرا فيها ضابط شرطة قضائية يعينه وكيل الجمهورية معه عونان من الإدارة الجبائية, (بوقلية محي الدين، 2014، صفحة 5)

1-4- الحق في استدراك الأخطاء:

طبقا لمادتي 42 و43 من قانون الإجراءات الجبائية من قانون المالية 2024 حق استدراك الأخطاء هو الوسيلة الممنوحة للإدارة الجبائية للإجراء تقويمات لنفس المدة ونفس الضرائب، عندما يقدم لها المكلف عناصر كاملة أو خاطئة، وهذا عن طريق إعادة النظر في الاقتطاع الضريبي سواء بتعديله أو إنشاء اقتطاع جديد، إذ يمكن استدراك الاغفالات الكلية أو الجزئية المسجلة في وعاء الحقوق والضرائب والرسوم وكذا النقائص وعدم الصحة أو الأخطاء المسجلة في فرض الضريبة من طرف إدارة الضرائب.

وحددت الآجال الممنوحة للإدارة الضريبية بأربعة سنوات للقيام بتحصيل جداول الضريبة، التي يقتضيها استدراك ما إذا كان محل سهو أو نقص في وعاء الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (بوقلية محي الدين، 2014، صفحة 6)

2- حقوق والتزامات المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية:

حقوق والتزامات المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية تتعلق بضمانات المكلفين بالضريبة أثناء عمليات التدقيق الضريبي، وكذلك الالتزامات التي يجب عليهم احترامها لضمان سير العملية بشكل قانوني ومنظم.

2-1- حقوق المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية:

حقوق المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية ترتبط بالضمانات التي تكفل لهم خلال إجراءات التدقيق الضريبي ونوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم 04: حقوق المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية

الحق	الوصف
الإعلام المسبق	يجب إرسال إشعار مسبق للمكلف المعني بالرقابة الجبائية مرفقًا بوصل لتأكيد الاستلام.
الاطلاع على ميثاق المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية	يجب على المراقب إرسال أو منح المكلف "ميثاق المكلفين المراقبين" في أول يوم للتحقيق. هذه الوثيقة تلخص بوضوح القواعد الأساسية للرقابة الجبائية، إضافة إلى حقوق وواجبات المكلفين.
إمكانية الاستعانة بمستشار جبائي	يحق للمكلف بالضريبة الاستعانة بمستشار من اختياره أثناء عملية الرقابة.
حق الاطلاع والرد على نتائج الرقابة الجبائية	يحق للمكلف الاطلاع على نتائج الرقابة الجبائية بشكل مفصل، وإبداء الملاحظات والانتقادات في غضون 40 يومًا.

المصدر: من اعداد الطالبي بناء على المادة 20 قانون الإجراءات الجبائية 2025 الصفحة 14.

2-2- التزامات المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية:

يجب على المكلف احترام الالتزامات سواء كانت ذات طابع محاسبي أو طابع جبائي، حتى يتفادى العقوبات الجبائية وقد ذكرت هذه الالتزامات في المواد 9-10-11-12 من القانون التجاري والتي نلخصها فيما يلي:

- مسك دفتر اليومية؛
- مسك دفتر الجرد؛

- حفظ دفاتر المحاسبة والسندات المرسلة. (قانون التجاري المواد 9، 10، 11، 12)

أما الالتزامات الجبائية للمكلف بالضريبة فتتمثل فالقيام بمختلف التصريحات والتي نوجزها فيما يلي:

- التصريح بالوجود تقدم في الثلاثين يوم الأولى من بداية النشاط في وثيقة صنف G n°8 إلى مفتشية الضرائب؛
- التصريح الشهري أو الثلاثي يقدم خلال 20 يوم الموالية للشهر أو الفصل ويودع في وثيقة صنف Gn°50؛
- التصريح السنوي ويتم قبل 1 أفريل من كل سنة ويتم التبليغ بكل مداخله السنوية على مستوى مفتشية الضرائب التابع لها؛
- التصريح بالتنازل، التوقف عن النشاط أو بالوفاة؛
- تدوين رقم التعريف الجبائي.

المطلب الثاني: أجهزة الرقابة الجبائية وأشكالها

تتعدد أجهزة الرقابة الضريبية وأشكالها وفقًا للتشريعات الضريبية المتنوعة، حيث تهدف لضمان الامتثال الضريبي وكشف أي مخالفات أو حالات تهرب ضريبي. من بين الأجهزة والأشكال الرئيسية للرقابة الضريبية:

1- أجهزة الرقابة الجبائية:

أجهزة الرقابة الجبائية تلعب دورًا أساسيًا في ضمان الامتثال الضريبي وكشف أي مخالفات أو تهرب جبائي. وفقًا للتشريعات الجبائية، تشمل هذه الأجهزة:

1-1- مديرية الأبحاث والمرجعات (DRV):

أنشأت مديرية الأبحاث (DRV) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/228 الصادر في 13 جويلية 1998 والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، وقد جاءت هذه المدرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي، والتي هي تحت غطائها، كما أن اختصاصها يمتد على مستوى التراب الوطني، وتنحصر مهامها في تحديد واختيار المكلفين بالضريبة اللذين يقع عليهم التدقيق خلال برنامج مسبق لانتقاء الملفات الجبائية، وهذا باقتراح من مفتشيات الضرائب المعنية بالملفات ثم المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية لتصادق على البرنامج المقترح أو تعديله، والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمرجعات (DRV).

الشكل رقم02: هيكل تنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات DRV

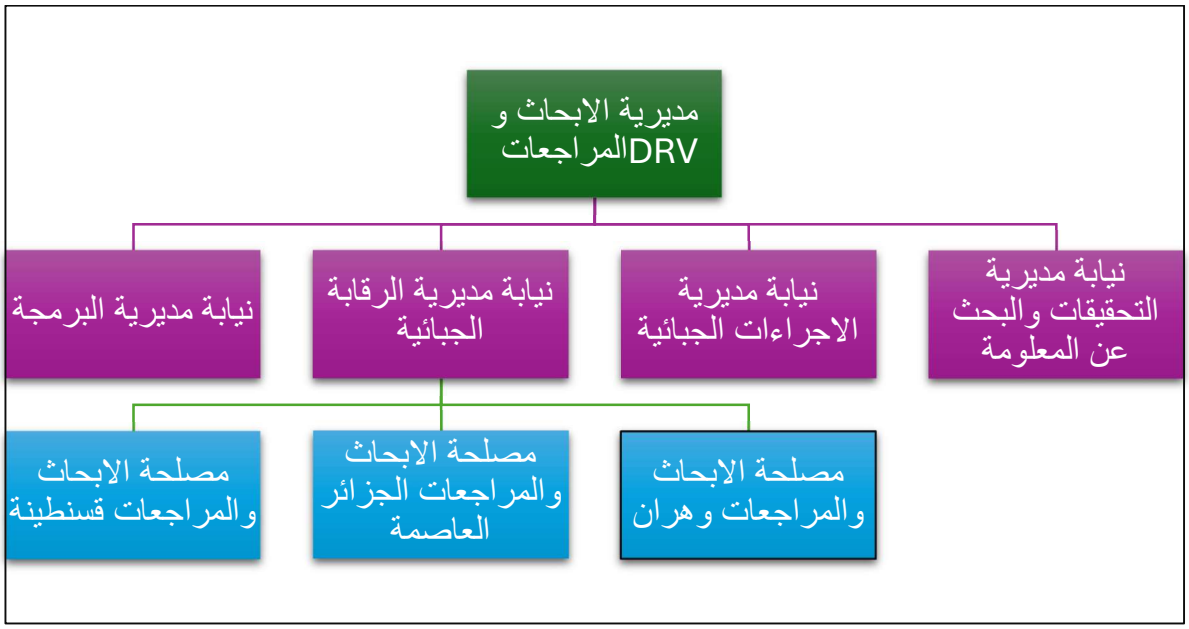

المصدر: https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi/#2.

1-2- المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية (S/DCF):

بمقتضى المرسوم 52 المؤرخ في 12 جويلية 1998 تم إنشاء المديرية الفرعية للرقابة الجبائية في المديريات الولائية للضرائب وتتضمن ثلاثة مكاتب.

1-3- مديرية كبريات المؤسسات (DGE)

أنشئت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 02/494 المؤرخ في 26/12/2005 ولها صلاحيات على المستوى الوطني لكونها مكلفة بتسيير كل المهام من تحديد الوعاء إلى التحصيل وحتى الرقابة الجبائية والمنازعات، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات.

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات.

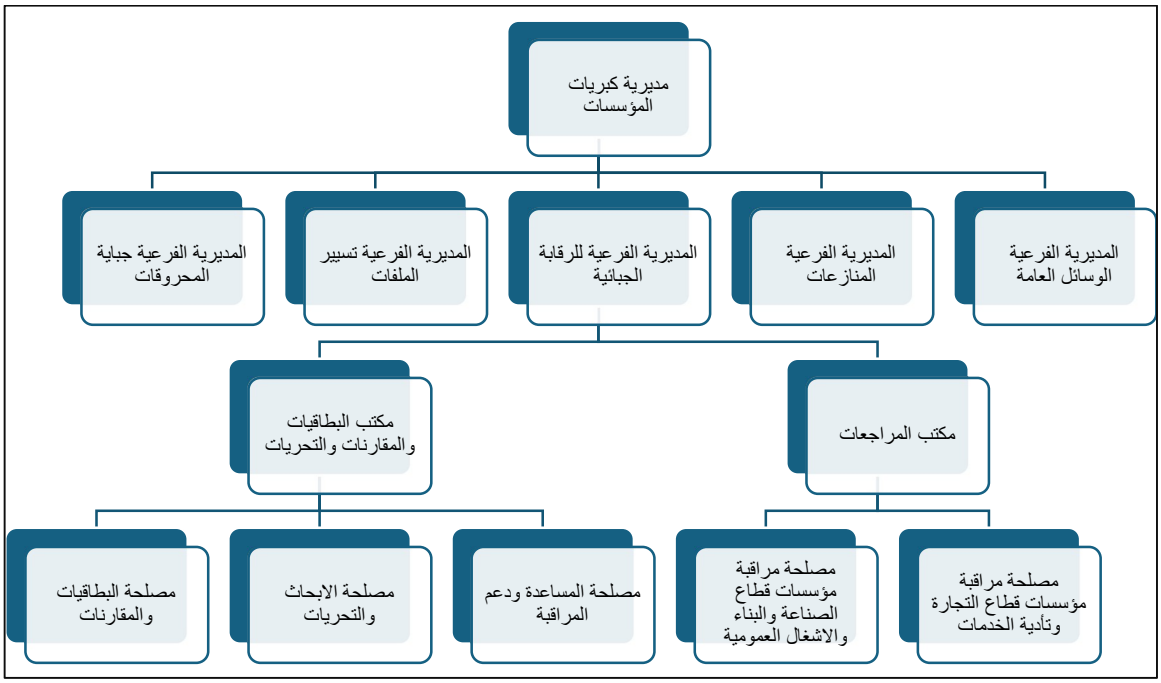

المصدر: https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi/#2.

1-4- مراكز الضرائب (CDI): هو مكلف بالمهام التالية:

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة؛
- مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها؛
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- ضبط الكتابات ومركزة تسليم القيم؛
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها؛
- تدرس الشكاوى وتعالجها؛
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛

- تعوّض قروض الرسوم؛
- تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء. لاسيّما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي؛
- تنظم المواعيد وتسيرها؛
- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

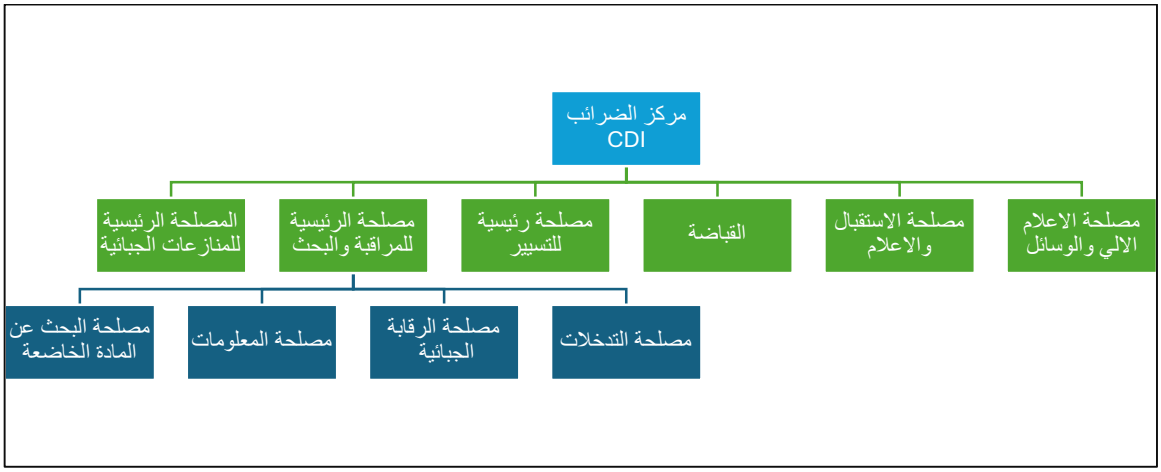

المصدر: https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi/#2.

1-5- المركز الجواري للضرائب: هو مكلف بالمهام التالية:

- تسيير المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي،
- تسيير المستثمرات الفلاحية،
- تسيير الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الذمة المالية وكذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية وغير المبنية؛
- تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة، أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للرسم؛
- تسيير المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أو مراكز الضرائب. برسم الضرائب أو الرسوم غير المتكفل بها من قبل الهياكل الجبائية التي تخضع لها؛
- تمسك وتسيّر الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاصها؛
- تصدر الجداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها؛

- تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم والأتاوى؛
- تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- تضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم؛
- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها؛
- تراقب التصريحات وتنظم التدخلات؛
- تدرس الشكاوى وتعالجها؛
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- تدرس طلبات التخفيض الإداري؛
- تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات أو التصريح بكل تعديل؛
- تنظم المواعيد وتسيّرها؛
- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص المراكز الجوارية للضرائب.

1-6- المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية:

وتهتم بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها، وتعمل على تسيير المكاتب التالية:

الجدول رقم 05 مهام للمديرية الولائية الضرائب

المكتب	المهام الرئيسية
مكتب البحث عن المعلومة الجبائية	- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات المتعلقة بالوعاء الضريبي ومراقبتها وتحصيلها. - تنفيذ برامج التدخلات والبحث، وتنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.
مكتب البطاقيات والمقارنات	-تكوين وتسيير مختلف البطاقيات الممسوكة. -التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة. -مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

مكتب المراجعات الجبائية	-متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة. -تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة. -إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.
مكتب مراقبة التقييمات	-استلام واستغلال عقود نقل الملكية (مقابل أو مجانًا). -المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التنطيق). -متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات المقدمة من السلطات العمومية.

المصدر: من الطالبين بناء على المرجع التالي: https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi/#2 .

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب

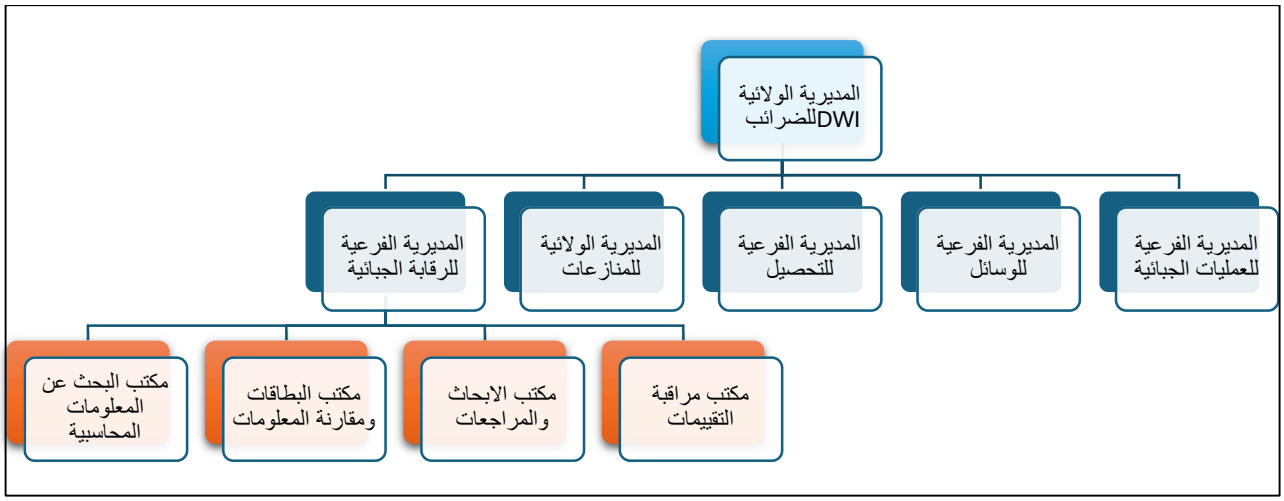

المصدر الطالبين بناء على المرجع: https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi/#2

1-7- مفتشية الضرائب:

ومن بين هذه المفتشيات نجد "مفتشية الضرائب لولاية خنشلة" والتي بدورها تتكون من أربع مصالح نوضحها في الجدول التالي

الجدول رقم 06 المهام الرئيسية الخاصة بمفتشية الضرائب

المكتب	المهام الرئيسية
مصلحة الاستقبال	- استقبال المكلفين الجدد. - فتح الملفات الجبائية وترقيمها جبائيا. - تسليم الوثائق المطلوبة للمكلفين مثل التصريحات الشهرية "G50". - تسليم بطاقة التعريف الجبائي. - إعلام المكلفين بواجباتهم الجبائية.

مصلحة الدخل الإجمالي والأشخاص الطبيعيين:	– متابعة جميع ملفات الدخل الإجمالي. – إعداد الإحصائيات الخاصة بها. – إخضاع مختلف المكلفين إلى الضرائب المستحقة ضمن الجداول الجماعية والفردية. – استغلال جميع المعلومات الواردة إلى المصلحة. – متابعة المكلفين المستفيدين من مختلف الامتيازات الجبائية في إطار تشجيع الاستثمار كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة ...الخ. – تسليم شهادات الشراء بالإعفاء من القيمة المضافة (F20) للمستفيدين من الامتيازات الجبائية في إطار تشجيع الاستثمار.
مصلحة التدخلات:	– القيام بالمعاينات الميدانية وإعداد المحاضر بمختلف أنواعها مثل محاضر الدخول في مرحلة الاستغلال للمستثمرين. – القيام بمتابعة الأنشطة المستفيدة من الامتيازات الجبائية.
مصلحة المؤسسات والمهن الحرة:	– متابعة جميع الملفات المتعلقة بالمؤسسات والمهن الحرة. – القيام بجميع التسويات الضريبية واستغلال بطاقة المعلومات. – مراقبة التصريحات الشهرية (G50). – الرد على الطعون والشكاوى المقدمة من طرف المكلفين. – إعداد المصفوفات الخاصة بأرباح الشركات. – تلقي التصريحات السنوية لمداخيل الشركات.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة.

ويمكن تلخيص الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم 06: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب

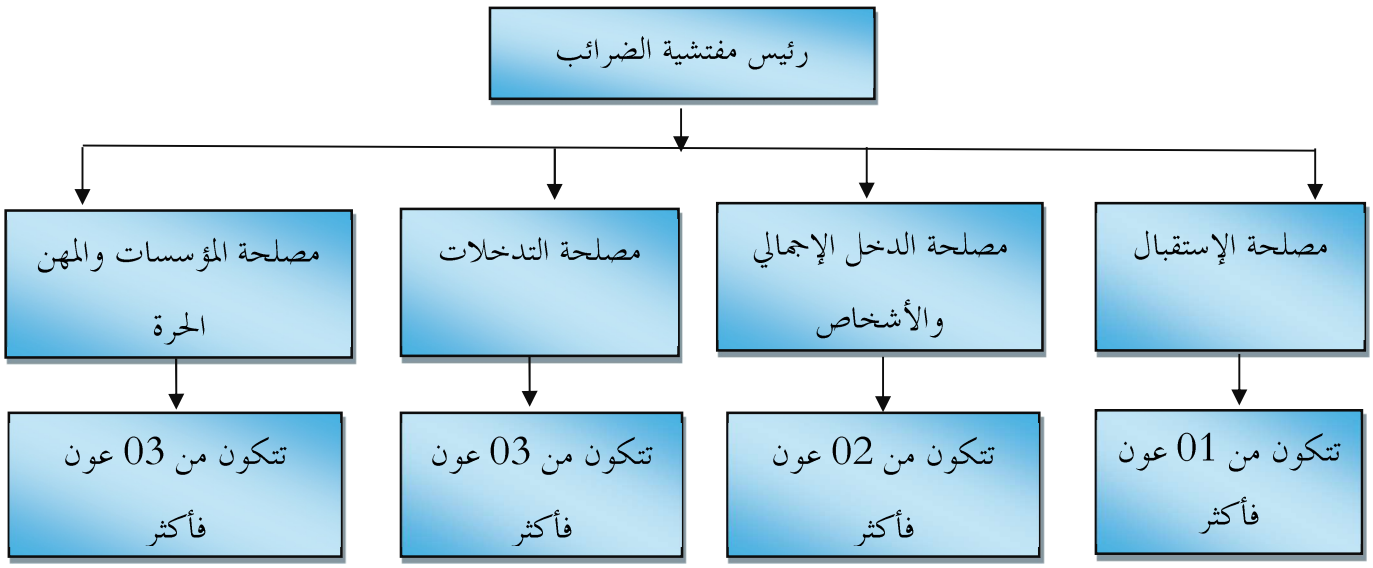

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة.

2- اشكال الرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية تهدف إلى ضمان الامتثال للقوانين الضريبية وكشف أي مخالفات أو تهرب ضريبي. هناك عدة أشكال للرقابة الجبائية وفقًا للتشريع الجبائي الجزائري، ومنها:

2-1- الرقابة الشاملة:

هذه الرقابة تتم بمكتب المراقبة على مستوى ملف المكلف بالضريبة، والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة يمتد لأكثر من مدة سنة (01) واحدة ابتداء من تاريخ استلام أو تسليم الإشعار بالتحقيق..

4-1-1- الرقابة الشكلية:

هي عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف التي تشمل مختلف التدخلات، التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقدم المكلفين للتصريحات ، أي التأكد من كيفية تقام المعطيات والمعلومات تتضمنها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تتضمن من معلومات، وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية 22، وتتم أيضا عن طريق إجراء مقارنة بين المعلومات المتأتية عن التصريحات (G50) مع المعلومات التي تحصلت عليها الإدارة الجبائية من كشوف الربط وبطاقات المعلومات وقوائم العملاء التي تمتلكها .

4-1-2- الرقابة على الوثائق:

يقوم هذا النوع بمراقبة التصريحات السنوية على الخصوص بأكثر دقة، حيث يقوم العون المكلف الذي يفترض أن تكون له درجة معينة من المعلومات المحاسبية، بتفحص هذه التصريحات ومقارنتها مع المعلومات المتوفرة لدى المفتشية 2، وهي انتقائية ولا يكون الانتقاء فقط في التصريحات الشخصية، وإنما يكون على مجمل التصريحات المهنية وذلك من أجل مراقبة الأرقام والمبالغ المصرح بها.

4-1-3- الرقابة المعمقة:

ويتم التميز بين ثلاثة أنواع من الرقابة وهي التحقيق المحاسبي، التحقيق المصوب في المحاسبة والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة وتتمثل هذه الرقابة في التدخلات المباشرة للأعوان المحققين بأماكن تواجد نشاطات المكلفين، ويتم اختيار المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية بناء على عدة مؤشرات أهمها:

- أهمية الأرباح والمداخيل المصرح بها مقارنة مع رقم الأعمال؛
- مظاهر الثروة الخارجية للشخص المستغل أو المسير أو الشركاء؛
- العجز المتكرر؛
- طبيعة النشاط الممارس وأهمية المنتوج في السوق؛

- التغير الدائم لمكان النشاط التجاري؛
- التعديلات المتكررة للقوانين الأساسية.

ونشير أن الأعوان المكلفين بهذه المهمة يجب ان لا تقل رتبهم عن مفتش ضرائب، كما يتم الانتقال إلى مكان مزاولة نشاط المكلف للإجراء المعاينة الميدانية.

أ- التحقيق في المحاسبة (VC):

"هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التصريحات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، ويرمي هذا التحقيق إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة " 24، ويعني التحقيق في المحاسبة أنه "مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته مهما كانت طريقة حفظها والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها، حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها 23' لذلك يتبين للذين يعنيهم الفحص المحاسبي الالتزام بمسك الدفاتر والوثائق المحاسبية التي أكد عليها القانون التجاري والجبائي وبما أن المحاسبة هي ترجمة صادقة لوضعية المؤسسة فإنها لا تكون منتظمة شكلا إلا إذا كانت تحترم الشروط التالية:

- محاسبة منتظمة أي ممسوكة حسب القواعد والإجراءات المنصوص عليها قانونيا؛
- محاسبة صادقة أي القيم المحاسبية المسجلة في مختلف الوثائق المحاسبية قد تم تقيمها بطريقة صحيحة؛
- محاسبة مثبتة (مقنعة) إذا استطاعت المؤسسة تبرير وإثبات صحة كل العمليات المسجلة في الدفاتر بواسطة تقاسم المستندات والوثائق التبريرية.

ونشير أن التحقيق في المحاسبة يتم في مقر المكلف ماعدا طلب المكلف عكس ذلك، كما لا يمكن تحت البطلان للإجراء أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان أكثر من ثلاثة (3) أشهر فيما يخص:

- مؤسسات تأدية الخدمات أذ كان رقم أعمالها السنوي لا يتحاوز 1000000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها؛
- كل المؤسسات الاخرى إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتحاوز 2000000دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها؛
- يمدد الاجل إلى ستة أشهر بالنسبة للمؤسسات المذكورة أعلاه إذا كان رقم اعمالها السنوي لا يفوق على التوالي 5000000دج و10000000 دج بالنسبة لكل سنة مالية يجب ألا يتحاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات الأخرى تسعة (9) أشهر.

ب- التحقيق المصوب في المحاسبة (VCP):

هو طريقة تم استحداثها ضمن قانون المالية 2010 وهو لا يختلف عن الحقيق المحاسبي العادي من حيث الإجراءات،" التحقيق المصوب هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقادمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية"، وانطلاقا من التحقيق المصوب في المحاسبة، يتميز هذا النوع من التحقيق بالخاصيتين التاليتين:

- يتم التحقيق في نوع واحد أو عدة أنواع من الضرائب؛
- يغطي التحقيق فترة كاملة أو جزء منها غير متقادمة أو لمجموعة عمليات أو معلومات محاسبية لمدة تقل عن سنة.

لا يمكن تحت طائلة البطلان أن تستغرق عملية التحقيق في عين المكان، في الدفاتر والوثائق، أكثر من شهرين (2)، للإشارة أن عملية التحقيق المصوب في المحاسبة لها نفس شروط التحقيق المحاسبي.

ت- التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة (VASFE):

يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبعين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة 28، كما أن الهدف من هذا التحقيق هو الإجابة على التساؤل التالي: من أين لك هذا؟ وذلك عن طريق مقارنة هذا الانسجام بين المداخيل المصرح بها من جهة، والذمة المالية من جهة أخرى والعناصر المكونة لنمط معيشة الشخص محل التحقيق وأفراد عائلته، ويتم اختيار الأشخاص الخاضعين للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة وفق مجموعة من المعايير نذكر منها:

- الأشخاص للذين لاحظت مفتشية الضرائب عدم تجانس بين المداخيل المصرح بها سنويا والنفقات الظاهرة والشائعة عن نمط معيشة أفراد المكلف؛
- الأشخاص الذين يعتقد انهم يمارسون عمليات غش كبيرة، وكون مراقبة المحاسبة لم تؤدي إلى تعديلات كبيرة؛
- عندما تكتشف مفتشية الضرائب أثناء مراقبة المحاسبة مؤشرات لعدم مصداقية التصريحات المكتتبة؛
- الأشخاص الذين يملكون مداخيل.

الشكل رقم 07 اشكال الرقابة الجبائية

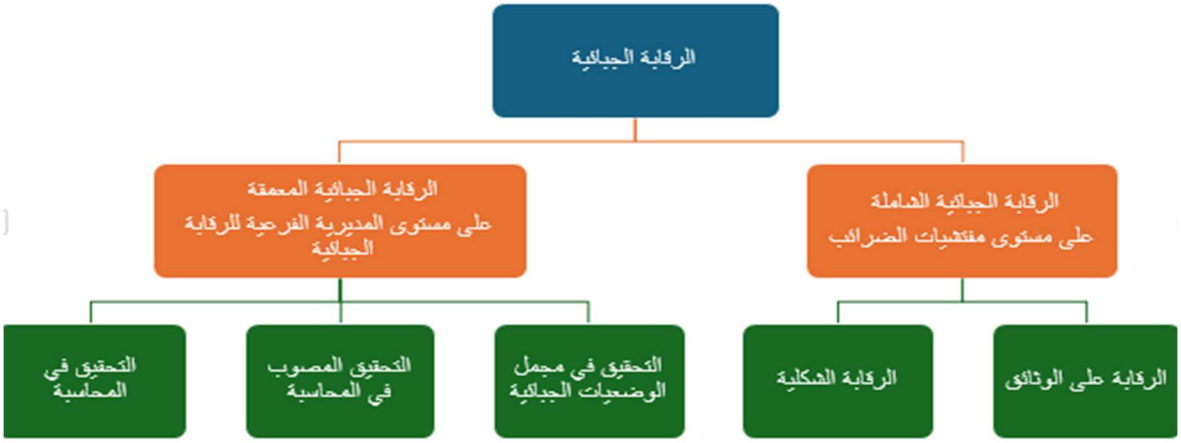

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة.

المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية وأنواعها:

المعلومات المحاسبية تلعب دورًا أساسيًا في الرقابة الجبائية. يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع وفقًا لاستخدامها وأهميتها، ومنها:

1- مفهوم المعلومات المحاسبية

تعرف المعلومات المحاسبية على أنها مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منتظمة ونافعة في عمليات اتخاذ القرار. (محمد القيومي، 1999، صفحة 52)

كما تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من البيانات التي تم جمعها وإعدادها بالطريقة التي جعلتها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة للمستخدمين، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة. (أحمد حلمي جمعة، 2008، صفحة 8)

إن تقديم المعلومات المحاسبية يكون محسد في كشوف مالية وإذا أضيفت إليها تقارير أخرى مثل تقرير محافظ الحسابات، تقرير مجلس لإدارة، التنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف الخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي الأعمال الكيان تساعد مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ قراراتهم المالية والاقتصادية.

ومما سبق ذكره يمكن القول إن المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتوج النهائي وهو المعلومات، ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية. (حسين عبد الجليل أل غزوي، 2010، صفحة 37)

2- أنواع المعلومات المحاسبية

تقسم المعلومات المحاسبية حسب عدة تصنيفات إلى أنواع متعددة تجدها في جدول رقم 06:

جدول رقم 07 أنواع المعلومات المحاسبية

الخاصية	التعريف	المتطلبات/الخصائص الفرعية
مستخدمو المعلومات المحاسبية (عقاري مصطفى ، 2002، صفحة 31)	مستخدمو المعلومات المحاسبية هم الأفراد أو الجهات التي تعتمد على البيانات المالية لاتخاذ قرارات اقتصادية وإدارية	المستثمرون؛ - الموظفون؛ - المقرضون؛ - الموردون والدائنون التجاريون الآخرون والزبائن؛ - الحكومات ووكالاتها (مصلحة الضرائب)؛ - الجمهور؛
الإلزامية القانونية (سليمان عتير، 2011-2012، صفحة 13)	-معلومات محاسبية إجبارية: حيث تلزم المؤسسة الإقتصادية بقوة القانون على مسك الدفاتر وحفظ السجلات والمستندات وإعداد القوائم المالية اللازمة. معلومات محاسبية اختيارية: مثل الموازنات التقديرية وتقارير الإدارة الداخلية. (سليمان عتير، 2011-2012، صفحة 13)	-
درجة الاستفادة منها في اتخاذ القرارات (تركي محمود ، 2003، صفحة 227)	تلعب المعلومات المحاسبية دورًا أساسيًا في دعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات الاقتصادية، إذ تقدم بيانات دقيقة تمكن من تقييم الأداء المالي واتخاذ قرارات استراتيجية فعالة. وتساهم بشكل كبير في تحسين جودة القرارات من خلال توفير تفاصيل موثوقة حول التكاليف، الإيرادات، والمخاطر المالية المحتملة .تُعد المعلومات المحاسبية أداة مهمة في التخطيط المالي ورسم التوجهات	-معلومات محاسبية تاريخية؛ -معلومات محاسبية حالية؛ -معلومات محاسبية داخلية.

	المستقبلية بالاعتماد على التحليل المالي الشامل والمدروس.	
حسب فروع المحاسبة (تركي محمود ، 2003، صفحة 227)	المعلومات المحاسبية تتنوع حسب فروع المحاسبة المختلفة، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف محددة في كل فرع. إليك بعض الأنواع الرئيسية للمعلومات المحاسبية وفقًا لفروع المحاسبة.	– المحاسبة المالية؛ –المحاسبة الإدارية؛ – محاسبة التكاليف؛ –المحاسبة الضريبية...الخ
مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية (سليمان عتير، 2011-2012، صفحة 15)	يمكن الحصول على المعلومات المحاسبية من عدة مصادر رئيسية	–**المعلومات الداخلية:** وتتمثل في المعلومة الخاصة بنشاط المؤسسة المتولدة عن العمليات التي تقوم بها مثل رقم الأعمال، كمية الإنتاج، تكاليف، الأفراد ..... الخ –**المعلومات الخارجية:** هي معلومات تأتي من الخارج وتكون متعلقة بالمحيط مثل معلومات حول الزبائن، الموردين، القوانين ..... الخ.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المراجع التالية (عقاري مصطفى ، 2002، صفحة 31)، (سليمان عتير، 2012-2011، صفحة 15)، (تركي محمود ، 2003، صفحة 227).

المطلب الرابع: جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها

جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على مجموعة من الخصائص التي تجعلها مفيدة وموثوقة لمستخدميها. من بين هذه الخصائص:

1- جودة المعلومات المحاسبية

الجودة quality مشتق من كلمة لاتينية qualies ويقصد طبيعة الشيء ودرجة صلاحيته (ناصر محمد علي المجهلي، 2008-2009، صفحة 23).

كما تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة ، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية ، ويؤدي تحديد هذا الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة، وعادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عند إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية

المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. (هوام جمعة و دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبة)

كما تعد جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي.

في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين لترشيد قراراتهم، أي أن المعلومات الجيدة هي الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات. (عباس مهدي الشيرازي، 1990، صفحة 144)

2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تتمثل اهداف التقارير المالية في توفير المعلومات المفيدة لمقابلة الأغراض المختلفة لمستخدمي تلك التقارير، سواء كان ذلك داخل المنشأة أو خارجها، ولكي تكون المعلومات مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها فلا بد من توفر مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، لذلك فإن الهدف الأساسي من تحديد هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو استخدامها لتقويم مستوى جودة المعلومات التي يتم عرضها والإفصاح عنها في التقارير المالية. (عباس مهدي الشيرازي، 1990، صفحة 195).

والجدول التالي يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

جدول رقم 08: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الخاصية	التعريف	المتطلبات/الخصائص الفرعية
الملائمة	قدرة المعلومات على تغيير قرار المستخدم أو تقليل عدم اليقين لديه.	– **القيمة التنبؤية.** – **القيمة الاسترجاعية.** – **التوقيت المناسب.**
الموثوقية	خلو المعلومات من الأخطاء والتحيز، وتمثيلها الصادق للأحداث الاقتصادية.	– **الصدق في التعبير.** – **الحياد.** – **القابلية للتحقق.**
القابلية للمقارنة	إمكانية مقارنة المعلومات عبر الزمن أو بين المنشآت لتقييم الأداء.	– **تطبيق معايير متسقة.** – **الإفصاح عن التغييرات.**
الثبات	استخدام نفس المعالجة المحاسبية للأحداث المماثلة عبر الفترات الزمنية.	**الإفصاح عن أي تغيير في الطرق والمبررات.**
القابلية للفهم	وضوح المعلومات لمستخدميها (بافتراض امتلاكهم معرفة أساسية بالمحاسبة).	– **عرضها بلغة واضحة.** – **استخدام جداول/رسومات بيانية.**
الشمول	تغطية كافة جوانب الموضوع دون حاجة إلى معالجة إضافية من المستخدم.	– **تقديم المعلومات في شكلها النهائي.** – **عدم الإفراط في الاختصار.**

المصدر: اعداد الطالبان حسب المرجع (عباس مهدي الشيرازي، 1990، صفحة 195)

ولا شك أن المعلومات الغير كاملة من حيث المضمون ومن حيث التشغيل سيؤثر سلبا على مدى استفادة متخذ القرار في هذه المعلومات.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للفصل الثاني نستنتج أن الرقابة الجبائية تعد واحدة من أهم الأدوات التي تمتلكها الإدارة الجبائية لضمان دقة التصريحات المقدمة وتطبيق القوانين الجبائية بشكل سليم .فهي بمثابة أداة قانونية تتيح للإدارة تنظيم المكلفين بالضريبة وتوجيههم، بالإضافة إلى كشف الأخطاء والمخالفات من أجل تصحيحها وتقويمها .وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، حرص المشرع الجزائري على وضع إطار قانوني يتسم بالتوازن، بحيث يكون مرجعًا مشتركًا للمكلفين بالضريبة وللإدارة الجبائية على حد سواء. هذا الإطار يمنح أعوان المراقبة صلاحيات تمكنهم من أداء مهامهم بفعالية، بينما يضع في الوقت ذاته على عاتق المكلفين بالضريبة مجموعة من الالتزامات، مع توفير حقوق تضمن لهم الحماية والإنصاف .

فضلاً عن ذلك، تلعب الرقابة الجبائية دوراً محورياً في تعزيز الإيرادات الضريبية وزيادة الموارد المالية للدولة. ومن هذا المنطلق، يستلزم نجاح هذه العمليات أن تتقن الإدارة جميع الإجراءات والخطوات التي ينفذها المحقق لضمان تحقيق النتائج المرجوة في كافة مراحل الرقابة.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية على

مستوى مركز الضرائب

الفصل الثالث: دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية أم البواقي

بعد التطرق في الجانب النظري إلى المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، ارتأينا أن نثمن وندعم البحث بدراسة ميدانية، والتي تعتبر كإسقاط للجانب النظري على الواقع، وهي دراسة تقييمية تستند على أسس وقواعد علمية، وذلك بمركز الضرائب لولاية أم البواقي وهذا بهدف الإجابة على التساؤلات، والتي يتم على أساسها إثبات أو نفي فرضيات البحث، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الجزء، من خلال النقاط التالية:

- المبحث الأول: الإطار المنهجي والتعريف بالمركز.
- المبحث الثاني: دراسة تحليلية لنتائج التحقيق الجبائي من حيث الإيرادات المحصلة.
- المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمؤشرات التسيير للتحقيق الجبائي.
- المبحث الرابع: رقمنة مركز الضرائب أم البواقي

المبحث الأول: الإطار المنهجي والتعريف بمركز الضرائب محل الدراسة

في سياق الإصلاحات التي شهدها النظام الجبائي الجزائري منذ تسعينيات القرن الماضي، والتي هدفت إلى تحديث وتعزيز كفاءة وأداء المصالح الجبائية، إضافة إلى الارتقاء بمستوى الخدمة العمومية لتواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، جرى إدماج أنظمة المعلومات وإعادة هيكلة النظام الجبائي .يُعد مركز الضرائب لولاية أم البواقي أحد المراكز الأولى التي أُنشئت ضمن إطار إعادة تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية .من خلال هذا العنصر، تم التطرق إلى التعريف بالمركز عبر استعراض مهامه وهيكله التنظيمي، مع تسليط الضوء على سياسة الرقمنة التي يعتمدها.

المطلب الأول: الإطار المنهجي

إن النظام الضريبي يهدف أساسا إلى زيادة موارد الدولة من المداخيل المتأنية من الجباية، سعيا منه بشتى الطرق والأساليب لتحقيق المبادئ التي أنشئت من أجلها الضريبية، وكذا المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني. وبما أن النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي أي أنه يعطي المكلف بالضريبة حرية التصريح بمداخيله، كما يعتبر التحقيق الجبائي على هذه التصريحات أمر ضروريا وحتمي سواء كانت تصريحات متضمنة معلومات خاطئة متعمدة أو غير متعمدة.

ولكي نتمكن من إعطاء نظرة كاملة وشاملة عن مستوى تقدم استخدام التقنيات الحديثة والمتمثلة في الرقمنة، والتي تم التطرق إليها في الفصل النظري وكذا إبراز مدى تأثير هذه التقنية في الرفع من فعالية التحقيق الجبائي تم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

1- المنهجية:

من أجل إبراز تأثير الرقمنة على فعالية التحقيق الجبائي، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهو ما ينسجم مع متطلبات الدراسة، وذلك من خلال وصف متغيرات الدراسة، وربط العلاقة بينهما والمتمثلة في الرقمنة والتحقيق الجبائي، وأثر الرقمنة في زيادة فعالية التحقيق الجبائي، ونظرا للأهمية والترابط الكبير بين متغيري الدراسة تم الاعتماد على دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

2- البيانات:

كانت دراستنا لمتغيرات الدراسة عبر جائبين هما الجانب النظري والأخر تطبيقي، ففي الجانب النظري تم الاعتماد على عدة مصادر ومراجع تمثلت في: الكتب، مجلات، ملتقيات، دراسة مذكرات ماستر وغيرها. وذلك من أجل الإحاطة بجوانب الدراسة من الناحية النظرية.

أما الجانب التطبيقي فقد تمثلت في الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة في إحدى الهياكل الضريبية للمديرية العامة للضرائب. مركز الضرائب ولاية أم البواقي. وهذا بغية معرفة مدى مطابقة ما تم التطرق إليه في الجانب النظري

مع الواقع، وكذا دراسة واقع الرقمنة الجبائية ومدى مساهمتها في الرفع من فعالية التحقيق الجبائي، وقد تم الإعتماد على البيانات الإحصائية لفترات متباينة، ما قبل الرقمنة وما بعدها من أجل معرفة وقياس درجة تأثير الرقمنة الجبائية على مستوى مصلحة الرقابة والمتابعة والتحصيل الجبائي لمركز الضرائب، وذلك وفق الانظمة المعلوماتية المستخدمة والمتمثلة في:

- نظام المعلومات SAP.
- نظام جبايتك.

3- أدوات الدراسة:

تم استخدام مجموعة من الأدوات لجمع كافة البيانات اللازمة، وتمثلت في المعلومات التي قدمت لنا من طرف مصالح مركز الضرائب بأم البواقي، وكذا الملاحظات والإحصائيات المتعلقة بالفترات التي تم تحديدها للقيام بالدراسة التطبيقية قبل الرقمنة (2017.2016)، وبعد تطبيق الرقمنة (2022.2021.) استثنينا سنوات 2018 و2019 لأسباب التالية بداية تطبيق الرقمنة وجائحة كرونة (covid 19).

4- تحليل البيانات:

من أجل التمكن من جمع المعلومات وتحليل البيانات وفق طرق علمية تم الاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مسؤولي وموظفي مركز الضرائب وكذا الأنظمة المستخدمة في المركز، ودورها في زيادة فعالية التحقيق الجبائي.

المطلب الثاني: النشأة والهيكل التنظيمي لمركز الضرائب أم البواقي

وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على مركز الضرائب ام البواقي والمصالح المكونة لهذا لمركز الضرائب

1- النشأة:

يعد مركز الضرائب لولاية أم البواقي إحدى الهياكل العملية المستحدثة تابعة للمديرية العامة للضرائب، فهو عبارة عن مديرية مصغرة، أنشأ بموجب القرار المؤرخ في 29/03/2009 المحدد والمنظم لمختلف المصالح الخارجية لمديرية الضرائب، وتهتم بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، و الجريدة الرسمية ، 2006، صفحة 11)

2- التعريف بمركز الضرائب:

يعرف المركز على أنه مؤسسة فرعية وأحد هياكل المديرية العامة للضرائب، يقوم بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي، لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة وتختص مراكز الضرائب في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة

على عاتق هذه الفئة من المكلفين بالضرائب بعنوان نشاطاتهم المهنية. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، و الجريدة الرسمية ، 2006، صفحة 11)

يتولى الإشراف عليه رئيس المركز، وللمركز مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي كانت تتكفل بها المفتشيات والقابضات، ويتكون من ثلاث مصالح رئيسية وهم: المصلحة الرئيسية للتسيير والمصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث والمصلحة الرئيسية للمنازعات والقباضة ومصلحتين ثانويتين وهم: مصلحة الإعلام الألى والوسائل ومصلحة الاستقبال والإعلام.

3- الهيكل التنظيمي:

الشكل (08): الهيكل التنظيمي مركز الضرائب لولاية أم البواقي

الشكل (08): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب أم البواقي

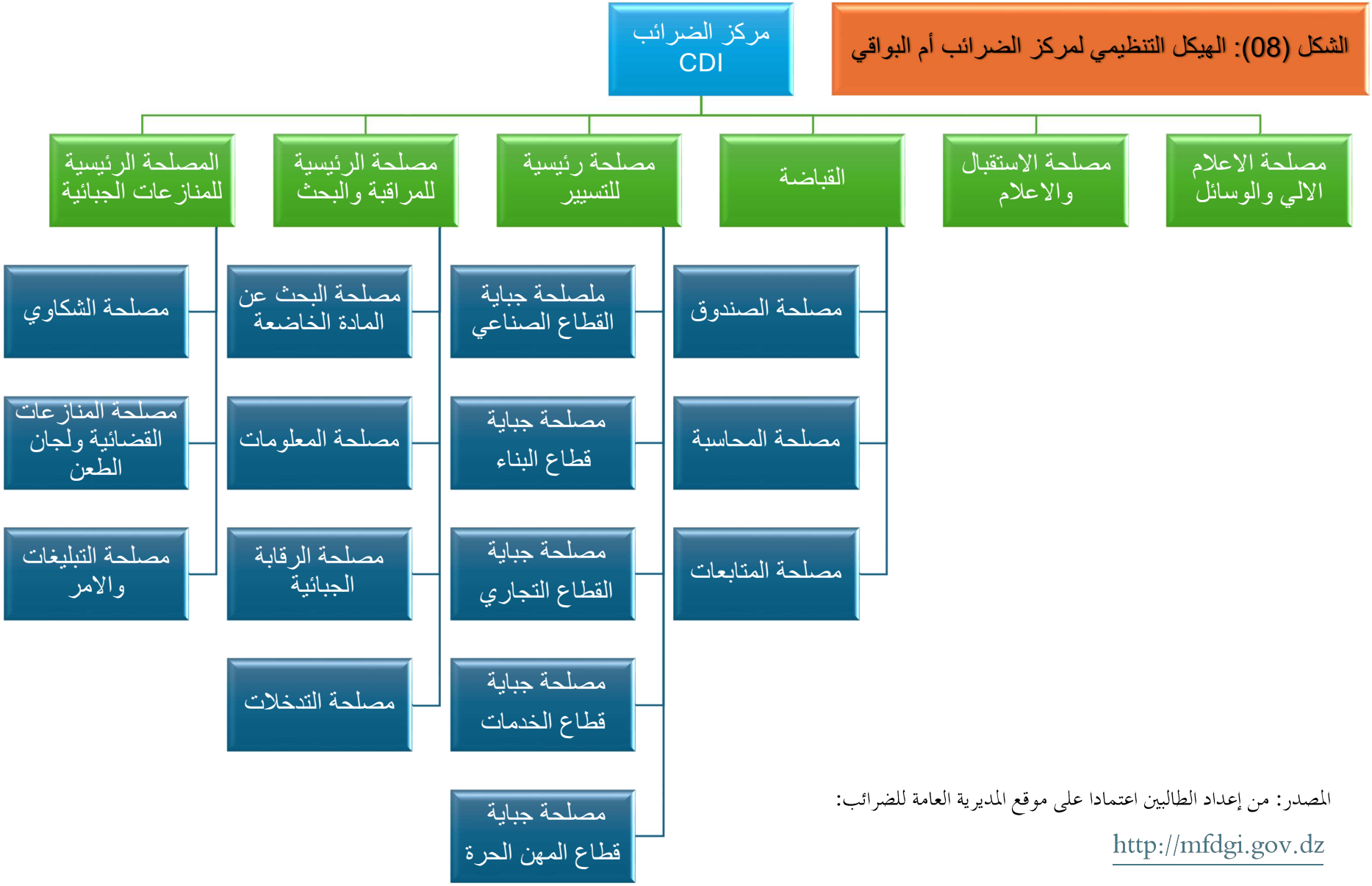

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على موقع المديرية العامة للضرائب:

http://mfdgi.gov.dz

4- **تنظيم مركز الضرائب أم البواقي:** (المواد من 21 الى 25 من المرسوم التنفيذي رقم 06/327 و في18/09/2006، 2006)

تنظم مراكز الضرائب التي يسيرها رئيس مركز الضرائب ومن ثلاث (03) مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين:

4-1- المصلحة الرئيسية للتسيير

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات؛
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب؛
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و/أو لمراجعة المحاسبة؛
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.
- كما تعمل المصلحة الرئيسية للتسيير على تسيير المصالح التالية:
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

4-2- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، وتكلف بـــ:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
- اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

كما تقوم المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بتسيير:

- **مصلحة البطاقيات والمقارنات**، وتكلف بـــ:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛
- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

- **مصلحة البحث عن المادة الضريبية** التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـــ:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

- **مصلحة التدخلات** التي تعمل في شكل فرق؛ وتكلف بـــ:

- برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها؛
- افتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

- **مصلحة المراقبة**، التي تعمل في شكل فرق أيضا، وتكلف بـــ:

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

4-3- المصلحة الرئيسية للمنازعات، وتكلف بـــ:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
- وتعمل هذه المصلحة على تسيير:

- **مصلحة الاحتجاجات**، وتكلف بـــ:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها واسترجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر؛
- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة؛
- معالجة منازعات التحصيل.

- **مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية**، وتكلف بـــ:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولاختصاص لجان الطعن الإعفائي؛
- المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

- **مصلحة التبليغ والأمر بالدفع**، وتكلف بـــ:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية؛
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

4-4- القباضة، وتكلف بـــ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلفائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.
- كما تعمل هذه المصلحة على تسيير:
- مصلحة الصندوق؛
- مصلحة المحاسبة؛
- مصلحة المتابعات حيث تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

4-5- مصلحة الاستقبال والإعلام، تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـــ:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات حول الحقوق والواجبات الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

4-6- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل، وتكلف بـــ:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

المطلب الثالث: مهام مصالح مركز الضرائب لولاية أم البواقي

سنعرض مهام مصالح مركز الضرائب بإيجاز كما جاء في نص المرسوم التنفيذي. الجريدة الرسمية. السابق ذكرها وبحسب نص المادة 20 منه وكذا من خلال المعلومات التي قدمت لنا من طرف مسؤولي المصالح ولقد قسمنا المهام بحسب مجال كل مصلحة وحدود اختصاصها فيما يلي:

1- **مجال الوعاء:** (المواد من 21 الى 25 من المرسوم التنفيذي رقم 06/327 و في18/09/2006، 2006)

- مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- تمسك وتسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتقدمها لرئيس المركز للمصادقة عليها.
- تقديم قوائم المكلفين بالضريبة المقترحة للخضوع للتحقيق (التحقيق على الوثائق، التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب، التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية VASF).

2- **مجال التحصيل:** (المواد من 21 الى 25 من المرسوم التنفيذي رقم 06/327 و في18/09/2006، 2006)

- تتكفل بالجداول الإحصائية وحواصل تقييمية دورية وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.
- تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.
- تضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم.

3- **مجال الرقابة:** (المواد من 21 الى 25 من المرسوم التنفيذي رقم 06/327 و في18/09/2006، 2006)

- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها وتراقب التصريحات.
- تعد وتنجز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقيم نتائجها.

4- **مجال المنازعات:** (المواد من 21 الى 25 من المرسوم التنفيذي رقم 06/327 و في18/09/2006، 2006)

- دراسة الشكاوى والطعون بخصوص الغرامات والعقوبات أو التخفيضات أو الإعفاءات ومعالجتها.
- متابعة القضايا النزاعية الإدارية وكذا النزاعات المقدمة إلى الهيئات القضائية.

5- **مجال الاستقبال والإعلام:** (المواد من 21 الى 25 من المرسوم التنفيذي رقم 06/327 و في18/09/2006، 2006)

- تسهر على استقبال المكلفين بالضريبة وتوجيههم؛
- القيام بتنظيم المواعيد وتسييرها؛
- إطلاع المكلفين بالضريبة على كافة المعلومات التي تهمهم عن طريق توفير منشورات المديرية العامة.

6- **مجال الإعلام والوسائل:** (المواد من 21 الى 25 من المرسوم التنفيذي رقم 06/327 و في18/09/2006، 2006)

- الإشراف على نظم المعلومات والتطبيقات وتأمينها وكذا تراخيص الولوج إليها للمكلفين بالضريبة إلى حساباتهم الخاصة.
- متابعة حاجيات المصالح من عتاد ولوازم والتكفل بصيانتها.
- العمل على توفير شروط النظافة وأمن المركز.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لنتائج التحقيق الجبائي من حيث الإيرادات المحصلة:

بعد الانتهاء من الجانب النظري والتعرف على أهم الأنظمة المعلوماتية المستخدمة في مجال الرقمنة على مستوى مركز الضرائب أم البواقي، تم الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي عن طريق انتهاج طريقة تحليل البيانات الإحصائية، المقدمة لنا من طرف مصلحة المراقبة والبحث، والمتمثلة في التحصيلات الجبائية المتأتية من خضوع المكلفين بالضريبة للتحقيق الجبائي من الفترة 2017.2016. قبل إدخال الرقمنة ومن فترة 2020إلى 2022 بعد تطبيق الرقمنة والمتمثل في نظام المعلومات SAP.

المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج فترة (2017.2016).

سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى تقييم الإيرادات المحصلة من التحقيق الجبائي، خلال فترة ما قبل الرقمنة (2017.2016)، وذلك من خلال عرض وتحليل النتائج المتحصل عليها.

1- عرض وتحليل الإيرادات:

من خلال الجدول رقم 09، سنعرض الإيرادات الجبائية السنوية التي تم جمعها من عمليات التحقيق الجبائي لكل من عامي 2016و2017 قبل تطبيق الرقمنة، سنقوم بتقديم تفسير للتغيرات المختلفة التي حدثت خلال هذه الفترة.

• الجدول رقم -09 -: الإيرادات الجبائية لفترة ما قبل الرقمنة 2016 و2017

السنوات	الإيرادات الجبائية المحصلة من التحقيق الجبائي
2016	62.430.813,00
2017	142.986,907,00

المصدر: مركز الضراب – ام البواقي – مصلحة الرقابة والبحث

من الجدول (09) نلاحظ أنه خلال سنة 2016 قبل تطبيق تقنية الرقمنة كانت الإيرادات الجبائية المتأتية من التحقيق الجبائي تقدر ب: 813.00 430 62 دج، كما أن سنة 2017 كانت تقدر بـــ: 986.142.907,00دج.

نلاحظ من خلال جدول رقم 09 الخاص بالإيرادات المحصلة خلال الفترة 2016 و2017 قبل الرقمنة، ان هنالك ارتفاع ملحوظ والذي يقدر بـــ 80.556.094 دج هذا يدل على ان المكلف بالضريبة لا يصرح برقم اعمال الحقيقي، وبالتالي زيادة في حجم الإيرادات الجبائية عند التحقق من سلامة التصريحات وإخضاع بعض هذه الملفات إلى مختلف أشكال التحقيقات.

2- عرض وتحليل طبيعة الإيرادات:

من خلال الجدول رقم 10 سنعرض طبيعة الإيرادات الجبائية السنوية المحصلة من التحقيق الجبائي لكل من سنة 2016 و2017 وذلك قبل تطبيق الرقمنة، ونقوم بتحليلها.

الجدول رقم 10: مكونات الإيرادات المحصلة من التحقيق الجبائي قبل الرقمنة

طبيعة الإيرادات	2016	2017
IRG الضريبة على الدخل الاجمالي	8.116.005,69 دج	38.606.464,89 دج
IBS الضريبة على أرباح الشركات	19.977.860,16 دج	25.737.643,26 دج
TAP الرسم على النشاط المهني	4.509.131,60 دج	12.868.821,63 دج
DT حقوق الطابع	1.733.949,70 دج	1.183.003,01 دج
الرسم على DIVERS (TVA) القيمة المضافة	28.093.865,85 دج	64.590.974,21 دج

المصدر: مركز الضراب – ام البواقي – مصلحة الرقابة والبحث

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) التحقيقات الجبائية تمكنت من استدراك أخطاء المكلفين بالضريبة من خلال الرقابة على الوثائق او من خلال التحقيق المحاسبي وهذا ما يوضحه الجدول زيادة في مداخيل الإيرادات الخاصة بالضريبة او الرسوم.

- الشكل رقم (09): عرض نسب مختلف الضرائب والرسوم المحصلة عن طريق الخضوع لإجراء التحقيق الجبائي خلال سنة 2016

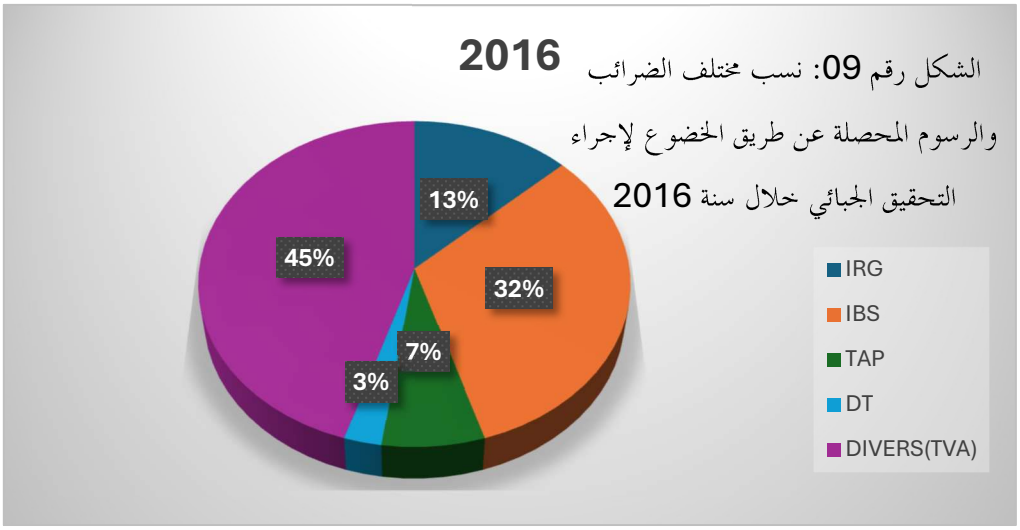

المصدر: من إعداد الطلبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 10.

الشكل رقم (10): عرض نسب مختلف الضرائب والرسوم المحصلة عن طريق الخضوع لإجراء التحقيق الجبائي خلال سنة 2017

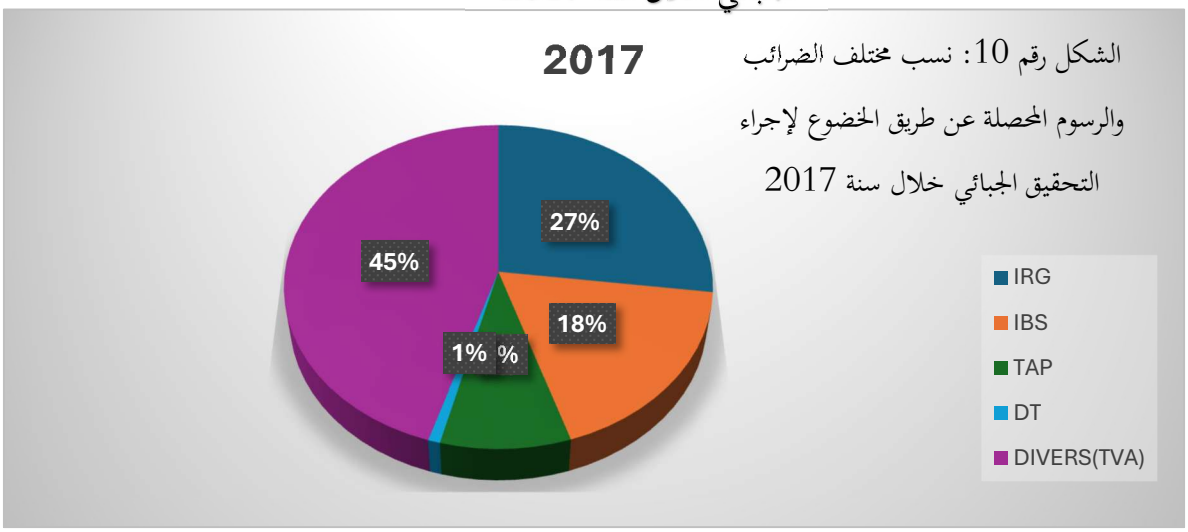

المصدر: من إعداد الطلبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 10.

نلاحظ من الشكل (09) و(10) مدى نجاعة التحقيقات الجبائية من خلال تنوع الضرائب والرسوم في زيادة الإيرادات الجبائية حيث كانت النسب متفاوتة وجلها تتمثل في الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلفين بالضريبة وفق النظام الحقيقي بحيث سجلت أعلى نسبة قدرت بـــ 45% خلال السنتين 2016 و2017 بالنسبة للإيرادات المختلفة، والمتضمنة الرسم على القيمة المضافة، أما باقي النسب فهي متفاوتة من مختلف الضرائب والرسوم، وبشكل عام وفي ظل السير التقليدي للإدارة الجبائية، نلاحظ تنوع في الضرائب والرسوم المحصلة، وهذا راجع لحرص الإدارة الجبائية على استرداد المبالغ المغفل عنها.

المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج للفترة (2020.2021.2022).

سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى تقييم الإيرادات المحصلة من التحقيق الجبائي خلال فترة ما بعد الرقمنة (2020.2021.2022)، وذلك من خلال عرض وتحليل النتائج المتحصل عليها.

1- عرض وتحليل الإيرادات:

من خلال الجدول رقم 11 نستعرض الإيرادات الجبائية السنوية المحصلة من التحقيق الجبائي، لكل من سنة 2020. 2021 و2022، وذلك بعد تطبيق الرقمنة، ونقوم بإعطاء تفسيرات لمختلف التغيرات الحاصلة.

الجدول رقم 11: الإيرادات الجبائية لفترة ما بعد الرقمنة (2020، 2021، 2022)

السنوات	الإيرادات الجبائية المحصلة من التحقيق الجبائي
2020	106.718.096,00
2021	96.333.327,00
2022	22.447.437,87

المصدر: مركز الضرائب – ام البواقي – مصلحة الرقابة والبحث

من الجدول (11) نلاحظ أنه خلال سنة 2020 و2021 و2022 بعد تطبيق تقنية الرقمنة كانت الإيرادات الجبائية المتأتية من التحقيق الجبائي سنة 2020 تقدر ب: 106 778 096.00 دج، كما أن سنة 2021 كانت تقدر ب: 96 333 327.00 دج –وسنة 2022 تقدر ب: 22.447.437,87 دج. نلاحظ إنخفاض في الإيرادات الجبائية من سنة لأخرى بشكل كبير، وبحسب المقابلة التي قمنا بها مع رئيس المصلحة تبين أن هذا الإنخفاض راجع إلى عدة أسباب منها ان تقنية الرقمنة لا تزال في بدايتها (مرحلة التجربة) وكذلك عملية ادراج الملفات الخاصة بالمكلفين بالضريبة في برنامج SGF متواصلة مما أدى الى تعطيل عملية الرقابة الجبائية وهذا بسبب أن نظام الرقمنة لا يزال مقتصرا على الخدمات الموجهة للمكلف بالضريبة، سواء تعلق الأمر بالتصريحات أو مختلف وسائل التواصل عن بعد.

2- عرض وتحليل طبيعة الإيرادات:

من خلال الجدول رقم 12 سنعرض طبيعة الإيرادات الجبائية السنوية المحصلة من التحقيق الجبائي، لكل من سنة 2020 2021 و2022 وذلك بعد تطبيق الرقمنة، ونقوم بتحليلها.

الجدول رقم 12: مكونات الايرادات المحصلة من التحقيق الجبائي بعد تطبيق الرقمنة

طبيعة الإيرادات الجبائية	2020	2021	2022
IRG الضريبة على الدخل الاجمالي	35.236.771.68	28.032.998.16	10.240.477,37
IBS الضريبة على أرباح الشركات	4.271.123.84	4.816.666.35	3.160.540,00-
TAP الرسم على النشاط المهني	3.005.926.88	3.756.999.75	1.839.460,00-
DT حقوق الطابع	197.416.00	1.030.766.60	28.010.50
DIVERS (TVA) الرسم على القيمة المضافة	64.006.857.60	58.695.896.14	7.178.950,00

المصدر: مركز الضرائب – ام البواقي – مصلحة الرقابة والبحث

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن الرقمنة تمكنت من تقليص وبشكل ملحوظ من التهرب الضريبي حيث نجد انخفاض الإيرادات الخاصة بالضرائب والرسوم المفروضة على المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي مع انه هناك أسباب اوضحناها في الملاحظات السابقة.

- الشكل رقم (11) و(12) و(13): عرض نسب مختلف الضرائب والرسوم المحصلة عن طريق الخضوع لإجراء التحقيق الجبائي خلال السنوات 2020 2021 2022.

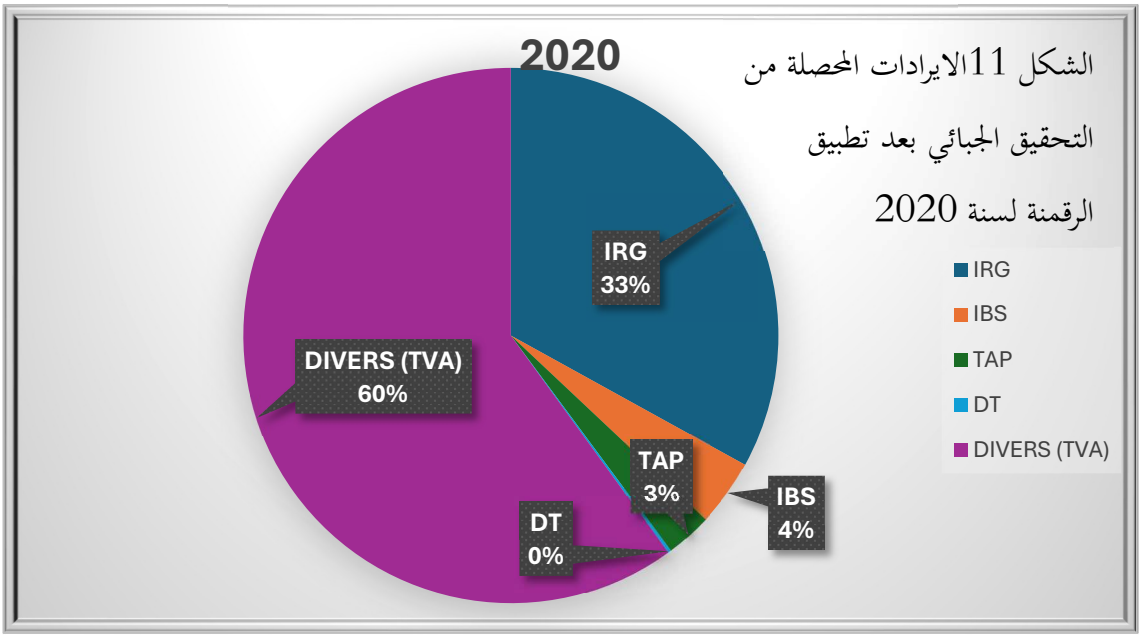

الشكل 11الايرادات المحصلة من التحقيق الجبائي بعد تطبيق الرقمنة لسنة 2020

المصدر: من إعداد الطلبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 12.

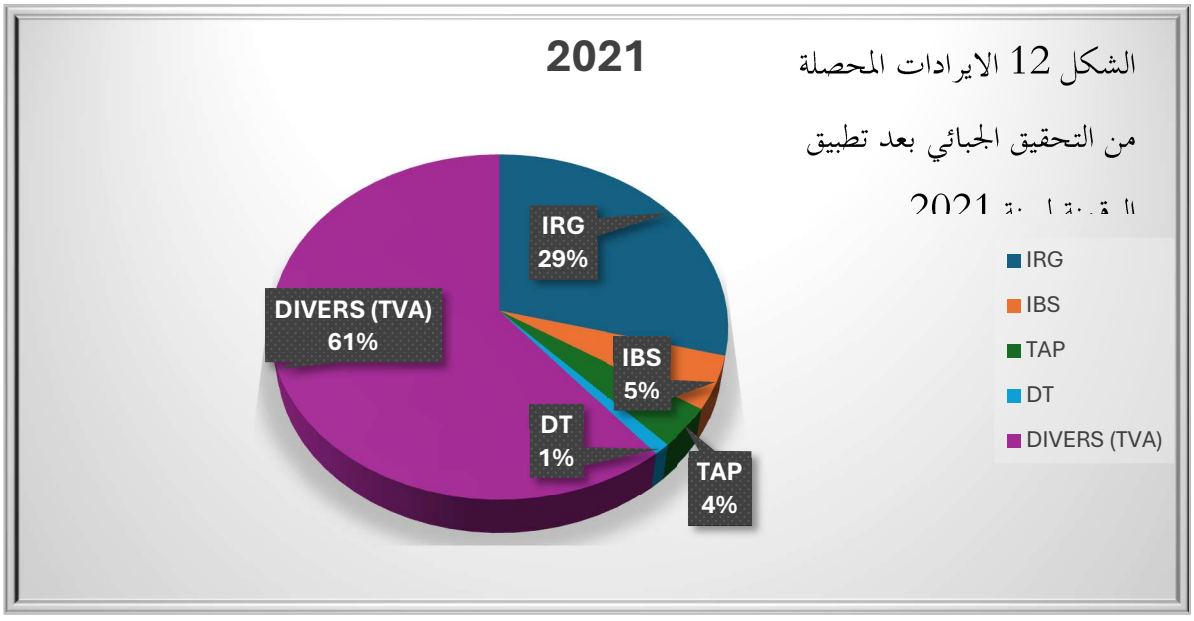

الشكل 12 الايرادات المحصلة من التحقيق الجبائي بعد تطبيق الرقمنة لسنة 2021

المصدر: من إعداد الطلبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 12.

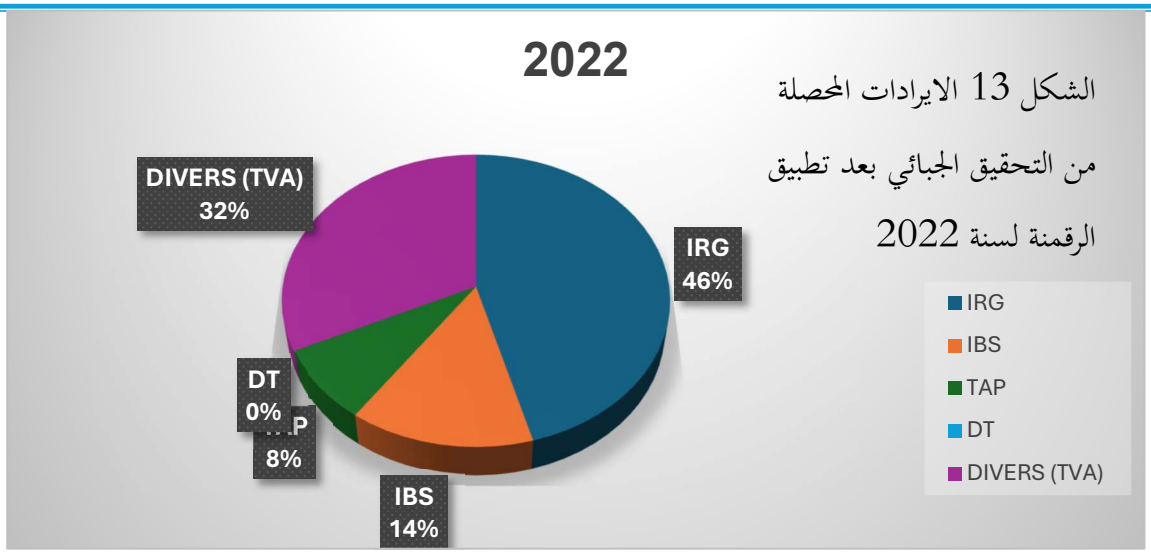

الشكل 13 الايرادات المحصلة من التحقيق الجبائي بعد تطبيق الرقمنة لسنة 2022

المصدر: من إعداد الطلبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 12.

نلاحظ من الشكل (11) و(12)و(13) أن نسب التحقيقات الجبائية للضرائب والرسوم في حصيلة الإيرادات الجبائية بعد تطبيق الرقمنة، كانت متفاوتة من سنة إلى أخرى، وفي انخفاض مستمر بشكل عام، وهذا ما يبين لنا أن تأثير تقنية الرقمنة في الرفع من فعالية التحقيق الجبائي، ففي سنة 2020 كانت الحصيلة الجبائية من الضريبة على أرباح الشركات تقدر ب 4% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحجم الإيرادات الإجمالية، لكن في سنة 2021 لاحظنا ارتفاع طفيف ويقدر ب 5%، لترتفع في سنة 2022 بنسبة 14%، وهذا ما يفسر بأن التحقيق الجبائي له عدة عوامل يتأثر بها (البرنامج في بداية التجربة، تخوف المكلف بالضريبة من الرقمنة،...الخ) ، وغير مرتبطة باستخدام الوسائل التقنية الحديثة.

3- مقارنة الإيرادات الجبائية المحصلة خلال الفترتين قبل وبعد تطبيق الرقمنة:

سنقوم في هذه الخطوة من الدراسة التطبيقية بمقارنة النتائج وتحليلها في الفترتين السابق ذكرها:

جدول (13) مقارنة النتائج وتحليلها في الفترتين ما قبل وبعد تطبيق الرقمنة

السنوات	الإيرادات الجبائية المحصلة من التحقيق الجبائي
2016	62.430.813,00
2017	142.986,907,00
2020	106.718.096,00
2021	96.333.327,00
2022	22.447.437,87

المصدر: مركز الضرائب – ام البواقي – مصلحة الرقابة والبحث

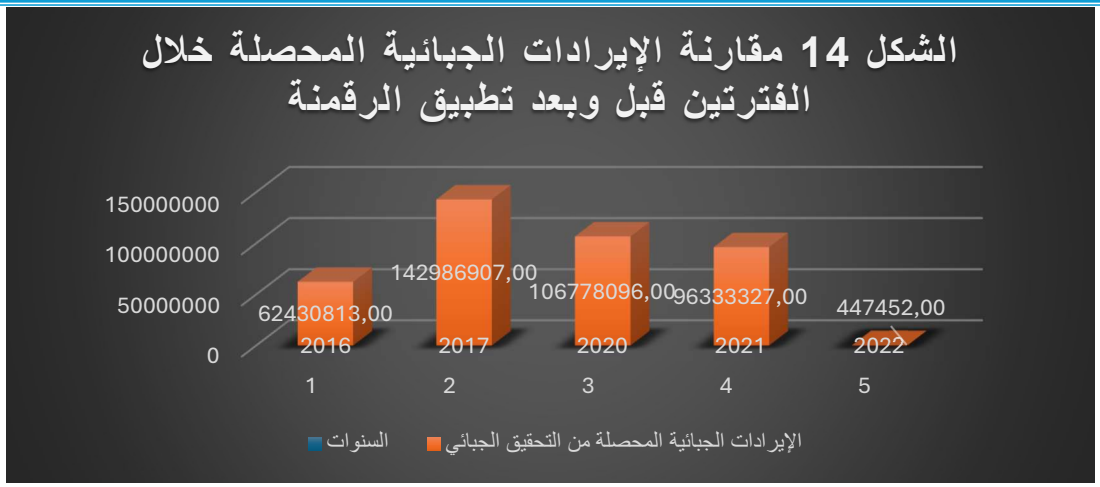

المصدر: من إعداد الطلبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 13.

من خلال الشكل (14) والذي يبين التغيرات الحاصلة في الإيرادات الجبائية من التحقيق الجبائي، بمركز الضرائب أم البواقي خلال الفترتين ما قبل تطبيق الرقمنة وما بعد تطبيقها ،نلاحظ تطبيق الرقمنة كان الزيادة في التهرب الضريبي مما أدى الى الزيادة في الإيرادات الجبائية، وفي الفترة الثانية نجد نقص طفيف في التهرب الضريبي بعد تطبيق الرقمنة مما أدى الى نقص في الإيرادات الجبائية المحصلة عن طريق الرقابة الجبائية وهذ يبين لنا أنه يوجد أثر بسيط للرقمنة على حجم الإيرادات الجبائية المتأتية من التحقيق الجبائي، ويدل كذلك على أن هناك عدم إستغلال جيد لتقنية الرقمنة، مما أثر سلبا على أداء وفعالية التحقيق الجبائي والذي يعتبر من بين أهم المصادر التي تعول عليها الإدارة الجبائية في تقويم وتطوير عمل النظام الضريبي وكذا تمكينها من استرداد المبالغ، التي تم الإغفال عنها، والتي تم كشفها من قبل مصلحة الرقابة والبحث، من خلال البيانات والمعلومات المتدفقة إلى الأنظمة المعلوماتية المستخدمة، وكذا شبكة الاتصالات الداخلية بين مختلف مصالح مركز الضرائب .

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمؤشرات التسيير للتحقيق الجبائي

في هذا المبحث نقوم بتحليل نتائج البيانات الإحصائية المقدمة من طرف مصلح المراقبة والبحث والمتمثلة في المؤشرات للتسيير للحقيق الجبائي خلال فترة 2016، 2017، 2020 2021، 2022

المطلب الأول: دراسة تحليلية لفترة 2017.2016

تعتبر مؤشرات التسيير للتحقيق الجبائي، أداة أساسية لقياس مدى التقدم وفعالية أداء الإدارة الجبائية في تسوية مختلف الوضعيات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للتحقيق الجبائي، وهذا بغية الوقوف على أهم نقاط القوة وتثمينها وكذا نقاط الضعف والبحث عن حلول مناسبة.

وسوف نتطرق في هذا المبحث لبعض المؤشرات من بين المؤشرات المعتمدة وذلك لعدة أسباب:

- عدم توافر البيانات الإحصائية اللازمة لباقي المؤشرات.
- كون المؤشرات التي تم اختيارها محل الدراسة تعتبر أحد أهم المؤشرات والتي يمكن من خلالها قياس فعالية التحقيق الجبائي بشكل جيد ودقيق.

1- متوسط عدد الملفات المسندة للتحقيق:

من خلال الجدول رقم 14 سنعرض عدد الملفات الجبائية الخاضعة للتحقيق، وكذا عدد المحققين، لكل من سنة 2016 2017، وذلك قبل تطبيق الرقمنة، ومن خلال حساب مؤشر التسيير والمتعلق بمتوسط عدد الملفات المسندة لكل محقق سنقوم بإعطاء تفسيرات لمختلف التغيرات الحاصلة.

الجدول رقم 14 متوسط عدد الملفات الخاضعة للتحقيق (قبل الرقمنة 2016، 2017)

	السنوات	عدد المحققين	عدد الملفات الخاضعة للتحقيق	C1
قبل الرقمنة	2016	06	16	2.67
	2017	06	27	4,5

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات مصلحة الرقابة والبحث.

هذا المؤشر C1 يقيس لنا متوسط عدد الملفات المسندة لكل محقق ومن خلال الجدول (14):

نلاحظ أن نسبة المؤشر ضعيفة قليلا لكن هناك تحسن طفيف في سنة 2017 وهذا يشير إلى النقص الكبير في عدد المحققين مقارنة بعدد المكلفين والسبب هو رفع عتبة النظام الحقيقي في قانون المالية لسنة 2015 مما سبب زيادة في عدد ملفات المكلفين بالضريبة وبالتالي صعوبة تغطية جانب تسيير هذه الملفات في ظل الإمكانيات والوسائل التقليدية المتاحة.

2- حجم المردودية:

من خلال الجدول رقم 15 سنعرض عدد الملفات الجبائية الخاضعة للتحقيق، وكذا مبالغ الاستردادات المحصلة لكل من سنة 2016 و2017، وذلك قبل تطبيق الرقمنة، ومن خلال حساب مؤشر التسيير والمتعلق بحجم مردودية الملف الواحد مقارنة بعدد الملفات المسندة للتحقيق، سنقوم بإعطاء تفسيرات لمختلف التغيرات الحـــاصلة.

الجدول رقم 15: حجم المردودية للملفات الخاضعة للتحقيق (قبل الرقمنة)

	السنوات	عدد الملفات الخاضعة للتحقيق	مبلغ الاستردادات (التسوية)	C2
قبل تطبيق الرقمنة	2016	16	75.291.229,00	12.548.538,16
	2017	27	215.921.981,00	7.997.110,40

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات مصلحة الرقابة والبحث.

هذا المؤشر C2 يقيس لنا حجم المردودية الإجمالية للملف الواحد مقارنة بعدد الملفات المحقق فيها لكل أشكال التحقيق وقد تبين من البيانات المقدمة والمسجلة في الجدول (15) ما يلي:

نلاحظ أن نسبة المؤشر متفاوتة من سنة إلى أخرى وفي تناقص ومردودية الملف تختلف من عام إلى أخر وأكبر مردودية للفرد سجلت سنة 2016 وعلى العموم فإن مردودية التحقيق قبل تطبيق الرقمنة، لم تظهر أي تحسن وكانت ضعيفة والسبب راجع إلى عدم قدرة المحققين من استكمال إجراءات التحقيق بحكم عامل الوقت والنقص الكبير في عدد المحققين، والذي من شأنه الرفع من وتيرة سير عملية التحقيقات بالإضافة إلى ضعف القاعدة البيانية، التي تساعد المحققين في الكشف السريع والدقيق، لإغفالات وأخطاء لم تأخذ بالحسبان ضمن التحقيق، وبالتالي صعوبة استرداد كافة المبالغ الواجب دفعها من قبل المكلفين بالضريبة، والذي ينعكس سلبا على أداء وفعالية المحققين الجبائيين خاصة والإدارة الجبائية بصفة عامة.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لفترة 2020-2022

ان مؤشرات التسيير الخاصة بالتحقيق الجبائي أداة رئيسية لقياس مستوى التقدم وكفاءة أداء الإدارة الجبائية في معالجة مختلف الوضعيات الضريبية للمكلفين الخاضعين للتحقيق .وتهدف هذه المؤشرات إلى تحديد جوانب القوة للاستفادة منها، والكشف عن مواطن الضعف للبحث عن حلول مناسبة خلال فترة تطبيق الرقمنة 2020 -2022.

1- متوسط عدد الملفات المسندة للتحقيق:

من خلال الجدول رقم 16 سنعرض عدد الملفات الجبائية الخاضعة للتحقيق وكذا عدد المحققين، لكل من سنة 2018.2020 2021،2022 وذلك بعد تطبيق الرقمنة، ومن خلال حساب مؤشر التسيير والمتعلق بمتوسط بعد الملفات المسندة لكل محقق، سنقوم بإعطاء تفسيرات لمختلف التغيرات الحاصلة.

الجدول رقم 16: متوسط عدد الملفات الخاضعة للتحقيق (بعد تطبيق الرقمنة) (2020، 2021، 2022)

	السنوات	عدد الملفات الخاضعة للتحقيق	عدد الملفات الخاضعة للتحقيق	C1
بعد تطبيق الرقمنة	2020	06	17	2,83
	2021	04	20	5
	2022	04	01	0,25

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات مصلحة الرقابة والبحث.

نلاحظ أن نسب المؤشر متفاوتة من سنة إلى أخرى مرة بالزيادة ومرة بالنقصان، وهذا يشير إلى أن هناك معايير لانتقاء الملفات المبرمجة للتحقيق، من بينها أهمية الملف وكذا النتائج التي تكشف عنها الإجراءات الميدانية للتحقيق والتي تدخل ضمن مهام المحققين، وبالتالي وبحسب النتائج التي تحصلنا عليها يتضح لنا أن تقنية الرقمنة لا تزال غير مستغلة من طرف مصالحة الرقابة والبحث وأن الآليات المستخدمة حاليا هي نفسها المستخدمة سابقا ويرجع ذلك الى (ادراج الملفات في برنامج SGF).

2- حجم المردودية:

من خلال الجدول رقم 17 سنعرض عدد الملفات الجبائية الخاضعة للتحقيق وكذا مبالغ الاستردادات المحصلة لكل من سنة 2020.2021.2022، وذلك بعد تطبيق الرقمنة، ومن خلال حساب مؤشر التسيير والمتعلق بحجم مردودية الملف الواحد مقارنة بعدد الملفات المسندة للتحقيق سنقوم بإعطاء تفسيرات لمختلف التغيرات الحاصلة.

الجدول رقم 17 حجم المردودية للملفات الخاضعة للتحقيق (بعد تطبيق الرقابة)

	السنوات	عدد الملفات الخاضعة للتحقيق	مبلغ الاسترادات (التسوية)	C2
بعد تطبيق الرقمنة	2020	17	202.397.110,00	11.905.712,00
	2021	20	442.826.367,00	22.141.318,00
	2022	01	447.452,00	447.452,00

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات مصلحة الرقابة والبحث.

نلاحظ أن نسب المؤشر متفاوتة مرة في تزايد ومرة في تناقص ففي سنة 2020 كان عدد الملفات يقدر بـــ: 17 ملف ومبلغ الاسترادات يقدر ب: 202 397 110.00 دج مع العلم أن عدد المحققين في نفس السنة كان 06 محققين بمعدل مردودية للملف الواحد يقدر ب: 11 905 712.00 دج، في حين في سنة 2021 أي بعد سنة من تطبيق تقنية الرقمنة، كان عدد الملفات يقدر ب: 20 ملف ومبلغ الاسترادات يقدر ب: 442 826 367.00 دج مع العلم أن عدد المحققين في نفس السنة كان 04 محققين أي نفس عدد سنة 2021 بمعدل مردودية للملف الواحد يقدر ب: 22.141.318,00 دج وهذا يشير إلى تحسن نسبي في أداء المحققين وسهولة وسرعة إختيار الملفات المبرمجة للتحقيق الجبائي بالرغم من وجود نقص كبير في عدد المحققين أما فيما يخص تقنية الرقمنة بمختلف الوسائل المتاحة لا تزال فتية أي لم يكن لها تأثير كبير وواضح على جانب تسيير الملفات والطرق المعتمدة في اختيار الملفات وبرمجتها للتحقيق لا تزال الطريقة المعتمدة سابقا وهذا كون نظام المعلومات SAP والذي تم التطرق إليه في الجانب النظري من الدراسة وبحسب المقابلات التي قمنا بها من الناحية العملية لم يرفع من فعالية الأجهزة الرقابية بالشكل الذي كان منتظر.

المطلب الثالث: مقاربة بين مؤشرات التسيير للتحقيق الجبائي قبل وبعد تطبيق الرقمنة:

بعدما استعرضنا بعض مؤشرات التسيير الخاصة بالتحقيق الجبائي، وذلك بحساب كل من متوسط عدد الملفات الخاضعة للتحقيق مقارنة بعدد المحققين، وكذا حجم مردودية الملفات الخاضعة للتحقيق، من خلال حساب مردودية الملفات، مقارنة بمبالغ الاسترادات، وهذا خلال فترة قبل الرقمنة وما بعد تطبيق الرقمنة، ولإجراء مقاربة بين هذه المؤشرات، ارتأينا تمثيلها بشكل بياني يوضح مختلف التغيرات الحاصلة خلال فترتي الدراسة، وكذا القيام بتحليلها.

1- عرض التمثيل البياني لمؤشرات التسيير:

متوسط عدد الملفات الجبائية المحقق فيها قبل وبعد الرقمنة

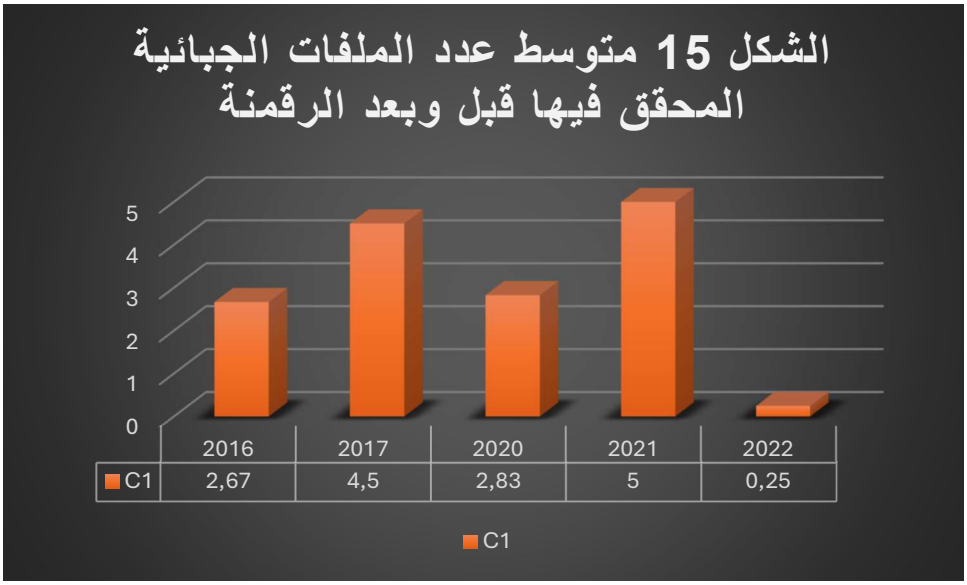

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 16

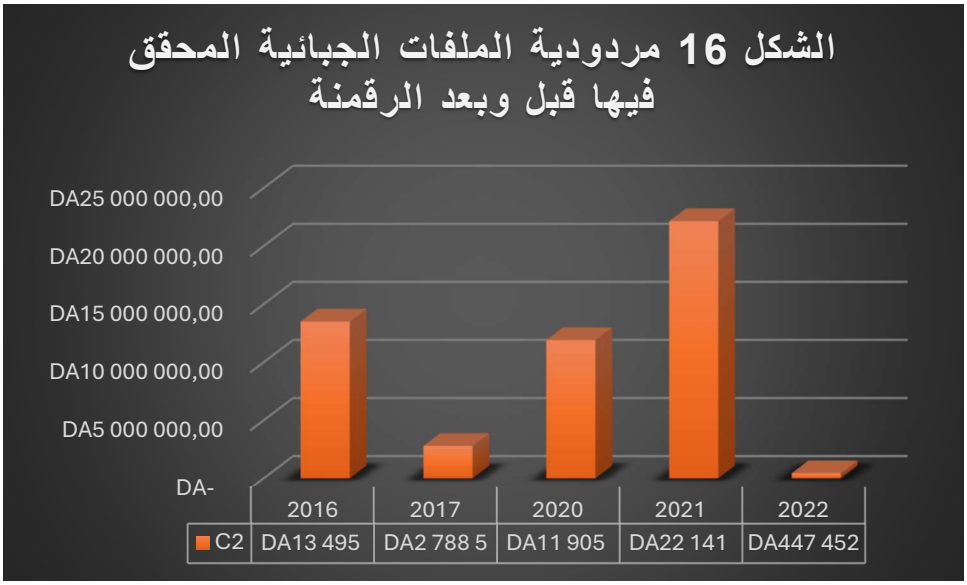

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 17

2- تحليل النتائج:

من خلال الشكلين 15 و16 والمبينة لتطورات كل من متوسطات عدد الملفات المسندة للتحقيق وكذا استردادات التحقيق الجبائي قبل اعتماد الرقمنة وأثناء تطبيقها، يتضح أن نتائج التحقيق الجبائي متفاوتة من سنة إلى أخرى، حيث سجلنا ارتفاع للمنحنين ما بين سنة 2020 و2021، في حين هناك انخفاض للمنحنيين ما بين سنة 2021 و2022 هذه التغيرات الغير مستقرة، تشير إلى أنه هناك عوامل وأسباب خارجية أخرى، أثرت في مردودية التحقيق الجبائي وغير مرتبطة بالنظام الرقمي، ونذكر على سبيل المثال الظروف الصحية التي مرت بها الجزائر جراء أزمة كوفيد19، ناهيك عن العوامل والأسباب الداخلية والتي تخص السير الحسن لمصالح الرقابة والبحث ومثال ذلك: عدم الاستغلال الأمثل للنظام الرقمي في إعداد البرامج التحقيق وهو ما يفسر هبوط المنحنى المفاجئ خلال سنة 2022.

المبحث الرابع: رقمنة مركز الضرائب ام البواقي

رقمنة مركز الضرائب تهدف إلى تحسين كفاءة الإدارة الجبائية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة لتبسيط العمليات الضريبية وزيادة الشفافية في التحصيل الجبائي. في الجزائر، تم تطبيق الرقمنة في بعض مراكز الضرائب مثل مركز الضرائب لولاية أم البواقي، حيث ساهمت في تحسين الأداء وتقليل التهرب الضريبي من خلال التصريحات الإلكترونية. كما أن رقمنة الإدارة الجبائية تساعد في رفع الإيرادات الضريبية عبر أنظمة معلوماتية متطورة.

المطلب الأول: أهمية رقمنة مركز الضرائب أم البواقي

يحتل مركز الضرائب أم البواقي مكانة معتبرة نظرا لأهمية الملفات التي يتكفل بتسييرها، بالإضافة إلى حصيلة الإيرادات المتأتية من الضرائب والرسوم التي يتم دفعها من قبل المكلفين بالضريبة، وكغيره من المراكز فإنه يسعى بمختلف مصالحه إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة لمراكز الضرائب على مستوى التراب الوطني، والمتمثلة أساسا في التسيير الجيد لملفات المكلفين وتقديم أحسن الخدمات لهم، بالإضافة إلى الرفع من فعالية وأداء الرقابة والتحصيل الجبائيين، وهو الأمر الذي سعت إليه مديرية الضرائب من خلال اعتماد جملة من الإصلاحات كان أهمها رقمنة مراكز الضرائب على المستوى الواسع، فقد تم اعتماد برنامج الرقمنة المتمثل في إدخال خدمات البوابة الالكترونية "جبايتك" خلال سنة 2018، بعد القيام بالعديد من الإجراءات المتمثلة في ترحيل الملفات الجبائية ضمن نظام المعلومات للتطبيقات والإنتاج (SAP)، ثم تكوين الموظفين بالمركز للتعريف بكيفية العمل بالنظام في كل مصلحة إلى حين الإطلاق العملياتي للنظام بتاريخ 28 أوت 2018.

إن تطبيق نظام التشغيل SAP سبقه العمل بنظام التشغيل SGF، والذي يعتبر نظام تشغيل من أجل العبور إلى اعتماد بوابة جبايتك، وفي هذا الإطار وقبل التعرف على كيفية العمل بنظام SAP، كان لزاما علينا التعريف بالنظام السابق وهذا من أجل الوصول إلى تحليل النتائج التي تم تحقيقها في إطار بوابة 'جبايتك".

1- نظام التسبير الجبائي (SGF)systeme de gestion fiscale:

لقد اعتمدت المديرية العامة للضرائب على نظام المعلومات للتسيير الجبائي SGF من أجل تسيير مراكز الضرائب التي تم افتتاحها، وعلى غرار بقية المديريات الولائية للضرائب، فقد كانت مديرية الضرائب لأم البواقي من بين المديريات السباقة في استخدام هذا النظام على مستوى مصالحها (مصلحة التسيير، مصلحة المنازعات، وكذا القباضة)، وباعتبار أن نظام التسيير الجبائي SGF هو عبارة عن وسيط أو الخطوة الأولى من أجل انتهاج سياسة الرقمنة في النظام الجبائي

من خلال المرور إلى البوابة الالكترونية "جبايتك"، فإن هذا النظام يعمل على تخزين المعطيات على مستوى وسيط للتخزين الخارجي، بالإضافة إلى استخدام مفاهيم بسيطة للعمل، كما أن تنصيبه لأول مرة كان بهدف اختباره مع قاعدة البيانات المدمجة بهدف تأسيس نظام معلوماتي ناجح (lettre de la DGI, 2015, page 07) ويتميز نظام SGF بالامتيازات التالية:

- يعتبر نظام تشغيل سهل التحكم والممارسة من طرف أعوان الإدارة الجبائية؛
- تحقيق السرعة في الاستجابة من أجل توفير المعلومات وإعداد الإحصائيات؛
- توفير قاعدة بيانات مثينة مع إمكانية تقسيم المهام حسب الأعوان والمصالح الجبائية؛
- سهولة الاسترجاع في حال استدعت الضرورة للتأكد من البيانات؛
- استخدام شبكة داخلية لانتقال البيانات كما يتميز بدرجة من الوضوح؛
- إمكانية وصول كل مستخدمي النظام إلى كل الملفات المخزنة وحسب صلاحيات كل عون.

ورغم الميزات التي يقدمها هذا النظام إلا أنه ينطوي على جملة من العيوب التي نلخصها فيما يلي:

- يعتبر نظاما بسيطا غير مواكب للتطورات التكنولوجية؛
- يتميز بوظائف محدودة في الخدمات المقدمة للأعوان مع عدم إمكانية تطويره؛
- لا يتمتع بنظام حماية متطور ما يعرض البيانات للخطر الالكتروني والتلف؛
- لا يخدم المكلفين بالضريبة وتنحصر خدماته للإدارة فقط؛
- صعوبة تقدير الوعاء الضريبي ولا يمكن ممارسة الرقابة الجبائية عن طريقه.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن النظام السابق كان يتميز بمحدودية الأداء و لم يقدم أي تفوق في مجال تحصيل الضرائب ولا فيما يخص الرقابة الجبائية، فهو يمثل نظام لتجميع البيانات فقط ومحطة عبور أو خطوة ايجابية بالنسبة للإدارة الجبائية من أجل المرور إلى استخدام البوابة الالكترونية "جبايتك".

2- نظام المعلومات للتطبيقات والإنتاج (SAP) systeme d'applications et de production

إن إدراج تكنولوجيا المعلومات على مستوى الإدارة الجبائية يعتبر مكسبا مهماً بالنسبة لهذه الأخيرة، ويعتبر من أهم الخطوات المتبعة من أجل التحديث والعصرنة في القطاع، الأمر الذي يسمح بتكييف النظام الجبائي الجزائري من أجل الاعتماد على التقنيات غير المادية في تسيير المكلفين بالضريبة، بالإضافة إلى تعزيز المتابعة المركزية للمصالح الجبائية وتنظيم الدخول الالكتروني للنظام المركزي.

2-1- تعريف نظام المعلومات للتطبيقات والإنتاج (جبايتك):

لقد تطرقنا في الفصل الأول من دراستنا عن الرقمنة الجبائية إلى التعريف بأهم الخدمات التي اعتمدتها الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الخدمات الجبائية عن بعد، والمتمثلة أساسا في اعتماد البوابات الالكترونية، والتي كان أهمها البوابة الالكترونية "جبايتك"، والتي تم اعتمادها من طرف مركز الضرائب أم البواقي سنة 2018، وبقي لنا في هذا الإطار التعرف على أهم ما تقدمه هذه البوابة للمصالح في المركز، مع الإشارة إلى كيفية الانخراط فيها من طرف المكلفين بالضريبة.

إن البوابة الالكترونية "جبايتك" أو ما يعرف عنها بنظام التشغيل المعلوماتي SAP عبارة عن تقنية حديثة تم اعتمادها من طرف المديرية العامة للضرائب، بالنسبة لمصالحها الخارجية بما فيها مراكز الضرائب، وقد تم تنظيم المشروع حاليا في عدة ورشات والمتمثلة في: (معلومات من مركز الضرائب أم البواقي).

الهيكل التنظيمي ل SAP

الشكل 17: تنظيم مشروع نظام SAP

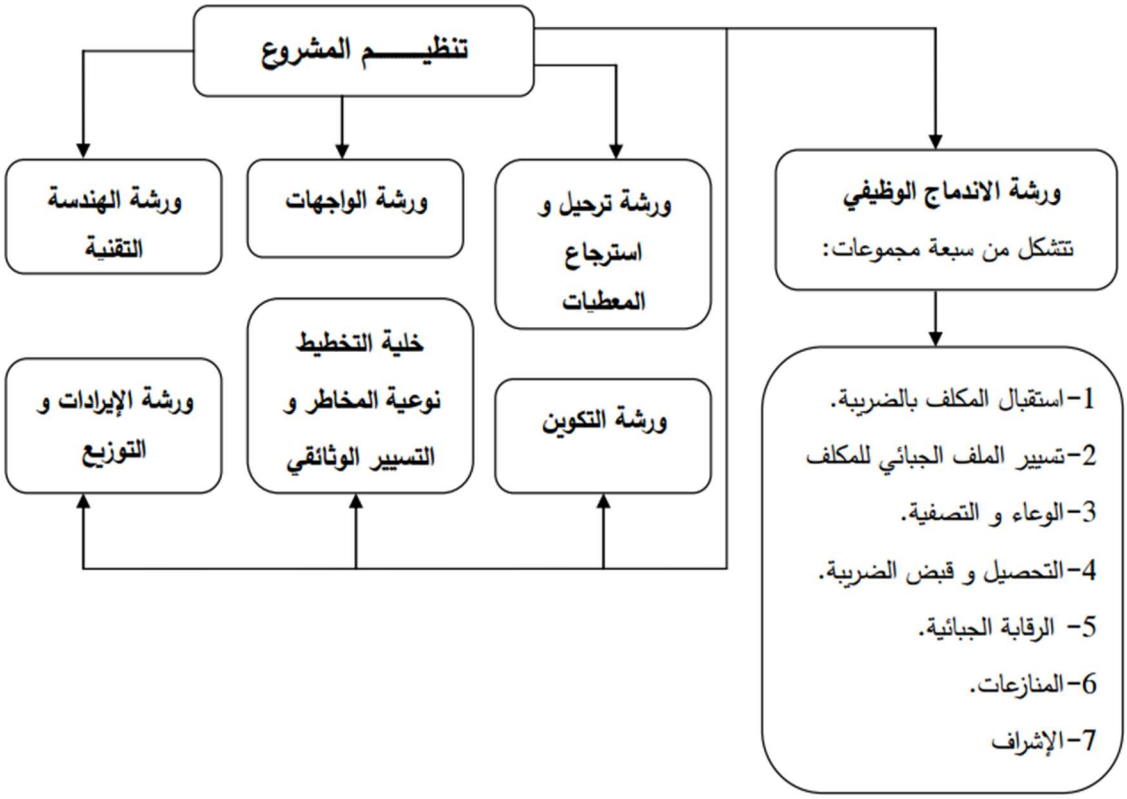

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الضرائب ام البواقي

2-2-النتائج المنتظرة من تطبيق نظام المعلومات للتطبيقات والإنتاجSAP:

إن جل ما يتم انتظاره من تطبيق نظام SAP على مستوى مركز الضرائب لأم البواقي لا يختلف عن تلك النتائج المنتظرة على مستوى المصالح الجبائية التي تم إدماجها للعمل في نطاق البوابة الالكترونية "جبايتك"، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

- تخفيف حجم المهام الموكلة سابقا للأعوان الجبائيين والتي كانت ترهق كاهلهم، خاصة وأن نظام التشغيل هذا تم برمجته من أجل توسيع العمل به في كل المصالح بما فيها مصلحة التسيير، مصلحة المراقبة، مصلحة المنازعات، ومصلحة القباضة؛

– التخلي عن الصفة المادية التي تميز الوظائف في مركز الضرائب، والتي كان أساسها سابقا اللجوء للملف الجبائي في كل مرة يتم فيها القيام بأي عمل، أو تأدية أي خدمة لصالح المكلفين بالضريبة، حيث أصبح بإمكان الأعوان الاطلاع على ملف المكلف بمجرد الدخول في التطبيق الخاص بنافذة "جبايتك"، وكتابة اسم المستخدم ورقمه السري، والولوج إلى المنظومة المعلوماتية والتي تم تحديد نطاق تدخل كل عون حسب المصلحة التي يعمل فيها وكذا حسب منصبه وصلاحياته والوظيفة التي يمارسها، فلو أخذنا على سبيل المثال عونا تابعا لقباضة الضرائب، والذي يقوم بتولي تسيير مصلحة الصندوق (أمين الصندوق) فإن شكل الواجهة الخاصة به يكون حسب الشكل التالي:

الشكل (18) القائمة الخاصة بأمين الصندوق في نظام SAP

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الضرائب ام البواقي

– التبادل السريع للمعلومات ما بين مصالح مركز الضرائب أم البواقي، وتقديم الجداول الخاصة بالإحصائيات الدورية الخاصة بالمردودية؛

– التحصيل حسب نوع الضرائب وحسب كل قطاع من قطاعات مصلحة التسيير؛

– إمكانية برمجة الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية، مع تقليص مدة معالجة الشكاوى التراعية الخاصة بالمكلفين بالضريبة وكذلك مركزة قاعدة البيانات بالنسبة لجميع المكلفين بالضريبة ما يسمح للمحققين في المحاسبة الدخول إلى البطاقيات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم.

2-3- كيفية التسجيل في البوابة الالكترونية " جبايتك":

لقد كان الهدف من وراء تبني المديرية العامة نظام المعلومات الجبائي، توسيع نطاق الخدمات الالكترونية عن بعد، تحسين الخدمة العمومية، بالإضافة إلى تحسين المردودية الجبائية والرفع من مستويات التحصيل الجبائي إلى جانب تسهيل الإجراءات الخاصة بالمصالح الأخرى خاصة الرقابة الجبائية ومصلحة تسيير ملفات المكلفين بالضريبة، وقد تعرفنا سابقا في دراستنا أن المديرية العامة للضرائب لم تقم بتعميم هذا النظام على جميع مراكز الضرائب، والمراكز الجوارية للضرائب دفعة واحدة، وإنما تبنت ذلك بالتدريج ابتداء من تطبيقه في مديرية كبريات المؤسسات سنة 2017، ثم تلاها مركز الضرائب للجزائر شرق ثم بدأت العملية في التعميم، ذلك بغية تحقيق تغطية شبه كاملة على كل المراكز الضريبية والمراكز الجوارية.

وكغيره من مراكز الضرائب، فإن مركز الضرائب لأم البواقي اعتمد منذ تطبيقه للرقمنة ودخوله حيز العمل الجبائي عبر البوابة الالكترونية " جبايتك "، على الاتصال بالمكلفين بالضريبة الخاضعين للاختصاص الإقليمي له، من أجل الانخراط في البوابة الالكترونية، حيث يقوم المركز باستقبال المكلفين لاستماع إلى انشغالاتهم فيما يخص النظام والمشاكل التي يواجهونها في استخدام التطبيق الخاص بهم، بالإضافة إلى تنظيم أيام توعوية حول النظام وطريقة العمل به.

ويتم الانخراط في بوابة "جبايتك"، من خلال توجه المكلف بالضريبة لمركز الضرائب أن البواقي، وبالتحديد إلى مصلحة الاستقبال والتوجيه، أين يتم استلام ملف الانخراط في البوابة، حيث يتكون الملف الخاص بالانخراط من الوثائق التالية:

- استمارة طلب التسجيل في منصة البوابة "جبايتك" والمتاحة على الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب (public)http://mfdgi.gov.dz/portail، والتي تحتوي على بيانات للملا، تخص اسم المكلف بالضريبة أو التسمية الاجتماعية في حالة الشخص المعنوي، رقم التعريف الجبائي، البريد الالكتروني، تحديد الممثل القانوني، والمفوض الخاص بالمكلف، ويتم إمضاء الاستمارة بعد الاطلاع على دفتر الشروط العامة الخاص باستعمال بوابة "جبايتك" والمتاح في الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب ؛

- كشف التعريف البنكي (Releve d'ldentifiant Bancaire-RIB)، حيث يسمح للمكلف باستعمال على الأكثر ثلاث (03) حسابات بنكية تعود لوكالات محلية أو أجنبية، والتي يتم بموجبها الاستفادة من شهادة التوطين البنكي؛

– تفويض للشخص المتعامل باسم المكلف في حالة ما إذا كان المفوض بالإمضاء ليس هو الممثل القانوني باسم الشركة، حيث يمنح هذا التفويض من أجل الإمضاء وعادة ما يكون المحاسب، ولا يمكن أن يستفيد المكلف من هذا الإجراء إلا بعد حصوله على تأشيرة رئيس مركز الضرائب على التفويض.

بعد إيداع ملف الانخراط من طرف المكلف بالضريبة يتم تسجيل المكلف في البوابة، يمنح له اسم للمستخدم ورقمه السري والذي يعطى له في ظرف مغلق، ليتمكن من التصريح الجبائي في المنصة والذي يكون بعد مرور شهر من التسجيل بغية التحقق من البيانات واعتمادها في النظام.

يتم إنشاء الحساب الخاص بالمكلف من طرف العون المسؤول على الحسابات الخاصة بالمكلفين في نظام SAP، حيث أن هذا العون تكون له صلاحية إنشاء الحسابات دون غيره من الأعوان (createur de BP)، ويكون شكل النافذة الخاصة به حسب الشكل التالي:

الشكل (19) نافذة العون المكلف بإنشاء حسابات المكلفين بالضريبة عبر بوابة " جبايتك"

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الضرائب ام البواقي

وتجدر الإشارة أنه قد تم تغيير التسمية الجبائية للشخص المسجل في إطار نظام المعلومات الجبائي من المكلف الخاضع للضريبة إلى تسمية الشريك التجاري(Businesse Partenaire) وباختصار يدعى BP، ويتكون اسم المستخدم الخاص به من : EX متبوعا بعشرة (10) أرقام كالتالي: مثال: اسم المستخدم: EX1200065952، أما الرقم السري فيكون كالتالي: init5952. ويتم تغيير الرقم السري بالضرورة عند الدخول لأول مرة في حساب

المكلف والخاص بالتصريح الجبائي الالكتروني، كما أن الحساب الخاص بالمكلف يتم تحيينه سنويا من أجل تجديد وتحيين معلومات المكلف، وذلك من خلال إيداع الطلب والوثائق التي تثبت أي تغيير طرأ في وضعية المكلف لدى مصلحة الاستقبال والتوجيه.

2-4- العمليات الجبائية من خلال نظام SAP:

لقد أتاح نظام المعلومات الجبائي SAP العديد من الخدمات، والتي سمحت للإدارة الجبائية من جهة وللمكلف بالضريبة من جهة أخرى، بالقيام ببعض الإجراءات والعمليات الجبائية عن بعد وبصورة إلكترونية، إضافة إلى مساهمته في مساعدة مركز الضرائب في تحسين أداء الرقابة الجبائية وتسهيل إجراءات التحصيل الضريبي، وهو الأمر الذي سنتطرق إليه في النقاط التالية:

- **بالنسبة لتسبير الملفات الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة:** لقد سهل نظام SAP طريقة العمل التي تم الاعتماد عليها سابقا في إطار نظام التسيير الجبائيSGF، حيث أصبحت الخدمات التي تقدم للمكلفين بالضريبة لا تستدعي اللجوء في كل مرة للملف المادي، بل أصبح الاعتماد على قاعدة البيانات المتاحة، ليتم البحث عن بيانات المكلف المختلفة وصولا إلى جميع تصريحاته الجبائية، وهو الأمر الذي عمل على تبسيط الإجراءات وحصول المكلف على خدماته في وقت وجيز؛

- **بالنسبة لتحرير وثيقة طلب المعلومات الموجهة للمكلف بالضريبة:** إن طلب المعلومات الذي تقوم بتحريره مصلحة المراقبة للمكلف بالضريبة من أجل طلب معلومات فيما يخص التأكد من صحة تصريحاته الجبائية وذلك بهدف تسوية وضعيته الجبائية، وتمثل الخطة الأولى لبداية عملية الرقابة الجبائية، حيث أن هذه الوثيقة كانت تحرر سابقا بصفة بدوية عن طريق السلسلة (Ca902) ومع تطبيق النظام المعلوماتي صار بالإمكان تحريرها بطريقة الكترونية وطباعتها ثم إرسالها للمكلف المعني وذلك بالاعتماد على معلومات المكلف من خلال قاعدة البيانات الخاصة بالنظام.

الشكل رقم (20) واجهة العون المكلف بإرسال وثيقة طلب المعلومات

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الضرائب ام البواقي .

الشكل رقم (21) تحرير وثيقة طلب المعلومات في نظام SAP

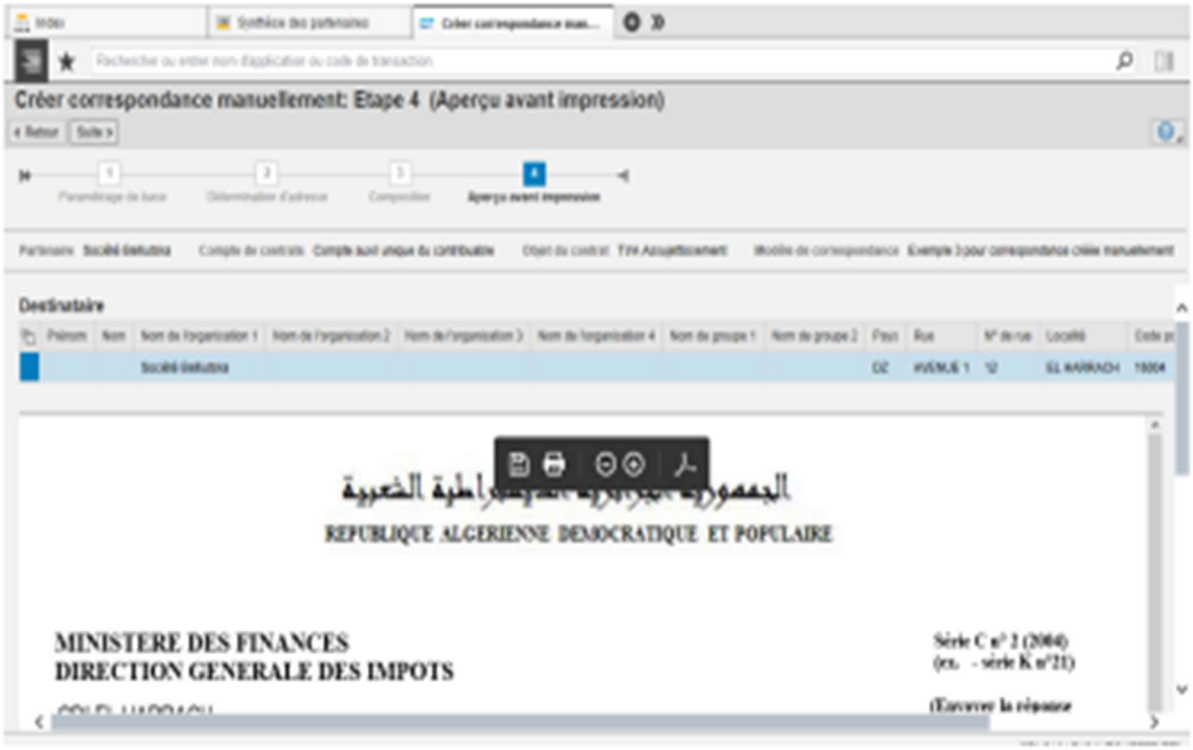

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الضرائب ام البواقي

- **بالنسبة لتحرير الورد الفردي:** يمثل الورد الفردي المرحلة الأخيرة التي تعتمدها الإدارة الجبائية عند القيام بعملية الرقابة الجبائية وإعادة تقييم المكلف بالضريبة، والتي يكون هدفها تصحيح الاختلالات التي يتم اكتشافها عند التحقيق في صحة التصريحات الجبائية، أو في صحة التقييد المحاسبي للعمليات التي يقوم بها المكلف، وبالمقارنة بين الإجراءات المتبعة سابقا، فقد أصبح تحرير الورد الفردي (سواء في مصلحة التسيير أو في مصلحة الرقابة الجبائية) يتم بطريقة آلية، فبعد تحديد القاعدة المعاد تقييمها والمعتمدة من طرف المصلحة واحتساب الحقوق المستحقة عليها وإضافة الغرامات الجبائية، يقوم العون المحرر للورد الفردي بإرسال هذا الأخير آليا لرئيس مصلحة التسيير أو الرقابة الجبائية حسب نوع الرقابة المطبقة، والذي يقوم بقبوله ويرسله بدوره لرئيس مركز الضرائب من أجل التصديق عليه، وهو بدوره يرسله إلى قابض الضرائب من أجل إرساله للمكلف وتحصيله.

- **بالنسبة لتحرير مستخرج من جدول الضرائب (Extrait de roles):** مستخرج جدول الضرائب عبارة عن جدول يتم من خلاله تحديد الضرائب والرسوم التي يكون المكلف بالضريبة مدينا بها لصالح الإدارة الجبائية، والمتأتية من إعادة تقييمه أو تسوية وضعيته الجبائية، حيث كان يتم استخراج هذه الوثيقة سابقا يتم بطريقة بدوية، بينما سمح نظام المعلومات الجبائي SAP، بإمكانية استخراجها آليا بالاعتماد على قاعدة البيانات الموجود في مركز الضرائب، والخاصة بالمكلف بالضريبة فيما يخص معلوماته ووضعيته اتجاه الإدارة الجبائية.

الشكل رقم (22) الواجهة الخاصة بعون المتابعة الجبائية في نظام SAP

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الضرائب ام البواقي

الشكل (23) نسخة من مستخرج جدول الضرائب في نظام SAP

Aperçu avant impression pour page ZLOC de 00001 00001

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
CDI

RECETTE DES IMPOTS : CDI EL HARRACH

01.03.2017 à 15:28:27

Extrait de rôles

IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE

MF:

Raison soc: SPA AMENHYD Formation

Adresse: RUE BOULEM GHEBOUB 16004 EL HARRACH

COTISATIONS RECUES

VERSEMENT EFFECTUES

Nature cotisation	Année exigible	N° Rôle	Date mise en recouv	Principal à payer	Pénalités	Total	Principal payé	Pénalités	Total	Reste dû	N° et date bordereau
TVA	2017	1000000000001	31.01.2017	2.000	0	2.000	4.000	0	4.000	2.000	30.09.2017
TVA	2017	1000000000002	20.02.2017	5.000	0	5.000	0	0	0	5.000	
TAP	2017	1000000000003	20.04.2017	700	0	700	1.100	0	1.100	700	30.09.2017
IRG	2017	1000000000004	20.12.2017	4.000	0	4.000	0	0	0	4.000	
IBS	0717	1000000000005	20.03.2017	14.791,15	0	14.791,15	83.000	0	83.000	14.791,150	30.09.2017

A _____ le _____

Certifié exact Le Receveur _____

Etabli par l'Agent

M. _____

Fonction _____

Références des bordereaux d'versements accordés

- Date de signature de l'engagement:
- Montant du versement initial exigé:
- Montant de la mensualité fixée en principal:

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الضرائب ام البواقي

- بالنسبة للتصريح الالكتروني (Tele declaration): لقد أتاح نظام المعلومات الجبائي SAP، إمكانية التصريح الجبائي عن بعد بمجرد حصول المكلف على اسم المستخدم وكلمة السر، ويكون ذلك من خلال الولوج إلى فضائه الشخصي المتاح له على بوابة "جبايتك"، حيث يقوم بإيداع تصريحاته الجبائية الكترونيا من خلال التصريحات الالكترونية المتاحة على الموقع، فيقوم بإدخال رقم الأعمال الشهري المحقق ومختلف الضرائب والرسوم التي يخضع لها، ويتولى نظام المعلومات الحساب وتطبيق الإعفاءات الجبائية تلقائيا.

أما عن طريقة الدفع، فإن المكلف بالضريبة يقوم بالاتجاه إلى مصالح الصندوق من أجل تسديد مختلف الحقوق المترتبة عليه، وذلك من خلال قيام العون المكلف بتسيير الصندوق في قبضة مركز الضرائب أم البواقي الدخول إلى الملف الخاص بالمكلف على البوابة وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم، مع إمكانية استخراج وصل للتسديد آليا بمجرد الانتهاء من العملية.

وتجدر الإشارة أن خدمة الدفع الالكتروني عن بعد، لم يتم تطبيقها بعد على مستوى مركز الضرائب أم البواقي، وإنما انحصر الأمر فقط على قباضة مديرية كبيرات المؤسسات، وهو الأمر الذي استوجب مواصلة الدفع عن طريق قباضة مركز الضرائب أم البواقي.

خلاصة الفصل:

لقد كانت الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مركز الضرائب بولاية أم البواقي، دراسة إحصائية لبيانات والنتائج المحققة من مختلف أشكال التحقيقات الجبائية، وكذا اعتمدنا على مؤشرات تسيير التحقيق الجبائي، وهذا كونها تعتبر أكثر دقة ومبنية على نتائج واقعية.

ولقد قمنا بدراسة وتحليل مدى فعالية التحقيق الجبائي، قبل استعمال النظام الرقمي وبعد استخدام الرقمنة وأثرها على مستوى أداء الإدارة الجبائية في مركز الضرائب أم البواقي.

وقد خلصة الدراسة الميدانية إلى عدة نتائج، أهمها:

- أن تقنية الرقمنة كان لها الأثر الإيجابي، فيما يتعلق بجانب المكلفين بالضريبية، من خلال الخدمات المقدمة لهم، والمتمثلة في توفير بوابة –جبايتك – وكذا –مساهمتك– لتسهيل التصريح بمداخيلهم عن بعد.
- توفير كافة البيانات والمعلومات التي تخص المكلف بالضريبة، والاطلاع الدائم على كل المستجدات الخاصة بالنظام الضريبي.
- أن أثر الرقمنة ودورها في الرفع من فعالية التحقيق الجبائي بجميع أشكاله يكاد ينعدم، حيث لا حظنا أن المحققين الجبائيين، يعتمدون في مباشرة تحقيقاتهم، وفقا الإجراءات والقوانين المعمول بها سابقا، وهذا بالرغم من توافر بعض البيانات والمعطيات في شكل جداول تلخيصية على نظام SAP:
- عدم توافر واجهات رقمية، والتي من شأنها أن توسع تدعم عمل المحققين، من خلال الاطلاع والولوج إلى المعطيات التي يحتاجونها عن الملف الخاضع للتحقيق وتأكيدها.

وكذلك وضعنا نموذج نشرح فيه كيفية الولوج الى نظام جبايتك المخصص للمكلفين بالضريبة من خلال موقع الخاص بالمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا، يمكن القول أن الرقمنة كأسلوب حديث يهدف إلى ترقية وتطوير الإدارة، كما تعتبر من أهم المواضيع التي أثارت إهتمام الحكومات مطلبا رئيسيا، حيث سارعت مختلف الحكومات إلى تبني تحولات الرقمية، حيث مكنت هذه الأخيرة الإدارة الجبائية من تفعيل عملياتها من خلال التنسيق بين المصالح الضريبية بشكل إلكتروني.

وقد أبرزت هذه الدراسة الدور الذي يلعبه استخدام التكنولوجيا والرقمنة في الإدارة الجبائية لتطوير وتحسين عملية الرقابة الجبائية، وهذا من خلال التطرق للجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في رقمنة الإدارة الجبائية كمشروع وأسلوب حديث، والرقابة الجبائية كهدف أساسي لها.

وتناولنا في الجزء التطبيقي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية خنشلة والتطرق إلى نظام التسيير المالي كالتي سعت من خلالها المديرية العامة للضرائب الى عصرنة القطاع الضريبي.

نتائج عامة للدراسة:

- التحول الرقمي للتحصيل الضريبي كان خيار حتمي وضرورة، نظرا لما يحققه من مكاسب إقتصادية عديدة في ظل ما يشهده العالم من تكنولوجيا؛
- تحد الرقمنة بشكل كبير من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.
- تعبر رقمنة الإدارة الجبائية أهمية كبيرة من خلال الدقة والموضوعية في انجاز مختلف العمليات داخل الإدارة الجبائية.
- وجود أثر لإستخدام الرقمنة على مستوى مديرية الضرائب لولاية خنشلة على تفعيل العمليات الضريبية المتمثلة في الرقابة الجبائية، التحصيل الجبائي، المنازعات الجبائية؛
- سهل الفضاء الرقمي في التعامل مع المكلفين بالضريبة الذين يتواصلون مع مصالح الإدارة عن بعد دون التنقل والانتظار، الأمر الذي يشجع المواطن على الانخراط في الفضاء والاستفادة من الخدمات التي يقدمها؛
- أهم عائق يؤدي الى تخفيض فعالية التواصل الإلكتروني هو مشكل تدفق الانترنت وصعوبة الولوج المختلف المنصات مما يجعل المواطن ينفر من هذه الفضاءات ويفضل التعامل التقليدي المباشر امام المصالح الإدارية المختصة.

اختبار صحة الفرضيات

توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النقاط التالية:

- صحة الفرضية الأولى الرقمنة الجبائية تساهم قي تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة الجبائية؛

تم التحقق من صحة هذه الفرضية من خلال الجانب النظري للدراسة حيث تم تحديد عدد من العناصر الجوهرية اللازمة لتطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية حيث تسعى من خلال تبني الرقمنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، ومن أبرزها :

- تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية عبر توظيف التكنولوجيا الرقمية لتقديم الخدمات وإنجاز التعاملات بشكل أكثر فعالية؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية وتسريعها مع العمل على تبسيطها وتقليل نسبة الأخطاء المرتبطة بها .إنشاء أنظمة معلومات شاملة تغطي مختلف العمليات المرتبطة بالجباية لتعزيز الكفاءة والفعالية؛
- تمكين الأفراد والمؤسسات من إنجاز المعاملات الجبائية عن بُعد، بما يشمل تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضرائب من خلال حلول إلكترونية مبتكرة؛
- تقديم منصات إلكترونية لتبادل البيانات بين الإدارة الجبائية والمكلفين مما يخفف الأعباء الإدارية ويسرّع من العمليات.

- الفرضية الثانية القائلة ب: تساهم الرقمنة في دعم التحقيق المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية".

تم التحقق من صحة الفرضية الثانية حيث تعد الرقمنة عاملاً رئيسياً في تعزيز التحقيق المحاسبي وتحسين جودة المعلومات المالية من خلال تحقيق دقة أعلى ومصداقية أكبر للمعلومات المحاسبية حيث تعمل الرقمنة على تبسيط عمليات جمع البيانات المالية وتحليلها وعرضها بدقة وشفافية أكبر، مما يؤدي إلى زيادة موثوقية الوثائق والتقارير المالية، كما ان تطوير دعم التحقيق المحاسبي في الإدارة الجبائية فالرقمنة تلعب دوراً جوهرياً في تحسين الرقابة والتحقيقات الجبائية، حيث تتيح الأدوات الرقمية إمكانية مراقبة الوثائق بشكل أكثر دقة وسرعة، وتحد من الغش الضريبي وعمليات التهرب من خلال تحليل البيانات الضريبية بفعالية أفضل. غير ان تطبيق الرقمنة في بعض الإدارات الجبائية لا يزال محدوداً في الجانب الرقابي، إلا أن تساهم في تحسين الإجراءات المتعلقة بالتصريحات والدفع الإلكتروني، مما يعزز من فعالية التحقيق الجبائي وتطوير الرقابة الرقمنة الضريبية لذا،

يمكن اعتبار الرقمنة أداة أساسية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ودعم عمليات التحقيق المحاسبي، خاصة في مجالات الرقابة الجبائية .

- الفرضية الثالثة القائلة ب: تساهم الرقمنة في دعم التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة".

تم التحقق من صحة الفرضية الثالثة حيث تساهم الرقمنة في دعم التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة من خلال عدة أوجه رئيسية كتفعيل التحقيق الجبائي كآلية لتشخيص الخطر الجبائي حيث تساعد الرقمنة في الكشف المبكر عن المخاطر الجبائية عبر تحليل البيانات الرقمية، مما يساهم في تحقيق جبائي معمق وأكثر دقة؛ اما عن تحسين كفاءة التحصيل والرقابة فالرقمنة تسهل عملية جمع المعلومات الضريبية بدقة وفعالية، مما يعزز من قدرة الإدارة على متابعة الملفات الضريبية وبالتالي تحسين جودة التحقيقات الجبائية، مما يجعل العمليات أكثر سرعة وفعالية.

وبالتالي، تلعب الرقمنة دوراً محورياً في دعم التحقيق المعمق للوضعية الجبائية الشاملة من خلال تحسين جمع وتحليل للبيانات، تعزيز الشفافية، وتوفير أدوات تقنية متطورة، رغم وجود بعض التحديات في التطبيق الكامل للجانب الرقابي والتحقيقي

- الفرضية الرابعة القائلة ب: تحد الرقمنة الجبائية من التهرب الضريبي والرفع من كفاءة التحصيل الضريبي خلال السداد الإلكتروني للضرائب والفوترة الإلكترونية.

ام عن صحة الفرضية الرابع فتم التحقق من صحتها من خلال دراستنا للجانب التطبيق حيث تساهم الرقمنة الجبائية بشكل كبير في الحد من التهرب الضريبي والرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، خاصة من خلال السداد الإلكتروني للضرائب وتطبيق الفوترة الإلكترونية، وذلك من خلال:

تحسين دقة الإحصاءات والوعاء الضريبي، فالرقمنة تساعد في إعطاء إحصاءات صحيحة ودقيقة للوعاء الضريبي، مما يمكن الإدارة الجبائية من تحديد المكلفين الحقيقيين بالضرائب والحد من التهرب الضريبي. تبسيط وتسريع الإجراءات الضريبية من خلال أنظمة مثل "جبايتك" و"مساهمتك" التي تسمح بتقديم التصريحات والدفع إلكترونياً، يتم تسهيل الإجراءات وتقليل الأخطاء البشرية، مما يزيد من التزام المكلفين ويخفض فرص التهرب وتعزيز الشفافية والرقابة كتسجيل كل المعاملات المالية إلكترونياً ويتيح تتبعها بدقة، هذا ويسهل تدقيقها ومراجعتها، مما يقلل من فرص التلاعب والفساد ويعزز من نزاهة النظام الضريبي،

ان توفير نظام دفع وتحصيل إلكتروني متطور يسرع عملية تحصيل الضرائب ويؤمن استيفاءها بسرعة إلى الخزينة العمومية، مع رفع كفاءة عمل الإدارة الضريبية وتقليل الوقت والتكاليف على المكلفين، وتحسين جودة البيانات المحاسبية الضريبي من خلال تطبيق الفاتورة الإلكترونية التي ترفع من دقة البيانات الضريبية، وتسهل التحقق الآلي من الالتزام الضريبي، كما تسرع الإجراءات ويجعلها أكثر شفافية، بالتالي فإن إدخال السداد الإلكتروني للضرائب والفوترة الإلكترونية ضمن منظومة الرقمنة الجبائية يشكلان ركيزتين أساسيتين في الحد من التهرب الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل، عبر توفير نظام أكثر دقة، سرعة، شفافية، وعدالة في التعاملات الضريبية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها من هذه الدراسة يمكننا استخلاص التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة انشاء شبكة معلوماتية تربط مختلف الإدارات الجبائية فيما بينها بالإضافة إلى ربطها مع بعض الإدارات العمومية الأخرى.
- ✓ ضرورة تحديد معايير واضحة وشفافة وموضوعية لانتقاء المكلفين الذين سيتم اخضاعهم للرقابة الجبائية.
- ✓ تسهيل التواصل الالكتروني بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة لتقليل الفجوة بين الطرفين.
- ✓ ضرورة مواصلة الجهود والاهتمام أكثر برقمنة الإدارة الجبائية من أجل توجيهها نحو مسارها الصحيح.
- ✓ تحديث وعصرنة الإدارة الجبائية من حيث الهياكل والموارد البشرية وخاصة ضرورة تزويدها بشبكة معلومات واسعة فيما بينها.
- ✓ تعميم استحداث مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب على كل القطر الوطني وكذا تفعيلها لتمكين كل مكلف بالضريبة بالتعامل مع مصلحة تناسب احتياجاته.
- ✓ العمل على ادراج نظام التصريح والدفع عن بعد جبايتك في مديرية الضرائب لولاية خنشلة.

آفاق الدراسة

في سياق هذه الدراسة يمكن طرح بعض المواضيع التي من الممكن أن تعالج في بحوث أخرى مستقبلية:

- ✓ مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في توسيع الوعاء الضريبي.
- ✓ دور الرقمنة في زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.

- ✓ فعالية نظام الرقمنة في النظام الجبائي الجزائري.

• المراجع

- www.mfdgi.gov.dz. (2023, 12 نوفمبر). *https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/droits-garanties-ar/control-fiscal-ar*. Récupéré sur https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/droits-garanties-ar/control-fiscal-ar: www.mfdgi.gov.dz
- www.mfdgi.gov.dz/ .. /pdf/demarche. (s.d.).

- احمد حسين علي حسين .(2002) .*نظم المعلومات المحاسبية*) .د. ا. والتوزيع (.Éd, القاهرة :دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- أحمد حلمي جمعة .(2008) .*نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر* .دار المناهج للنشر والتوزيع الاردن.
- احمد عبد الله, ا., راندا رفعت , م & .,صفية, ا .(2024) .تفعيل تطبيق الادارة الرقمية لتقليل الهدر التربوي بالتعليم قبل الجامعي في مصر .*المجلة التربوية لتعليم الكبار كلية اسيوط مصر ,المجلد* 6(العدد 1), 160.
- ارفيس سمية & ,قيمر شيماء .(2020-2021) .*دور الرقمنة في تخفيض التكاليف في مؤسسة التعليم العالي* .مسيلة: جامعة مسيلة الجزائر.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, وزارة المالية & ,الجريدة الرسمية .(24 09 ,2006) . الجريدة الرسمية . (العدد 59), 11.
- المديرية العامة للضرائب .(2025) .قانون الاجراءات الجبائية .*المادة 45*.
- المديرية العامة للضرائب .(s.d.). *https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi*. Récupéré sur https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi: https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi .
- المواد من 21 الى 25 من المرسوم التنفيذي رقم 06/327, 2 & .,في18/09/2006, ا .(24 09 ,2006) .المرسوم التنفيذي .*الجريدة الرسمية*.11 ,
- آية رهام بوحفصة & , عنترة برباش .(2023) .*مداخلة بعنوان: آليات رقمنة الادارة الضريبية في الجزائر دراسة نظام التصريح الالكتروني عبر بوابة، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الادارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، مبادرات وتحديات* .قالمة: جامعة 08 ماي 1945 قالمة.
- بطاط نور الدين .(2021) .الرقمنة واسهاماتها في تحديث الادارة الرياضية .*مجلة علوم الاداء الرياضي* ,مجلد 3)العدد 1).
- بطاهر بختة .(2023) .*مداخلة بعنوان واقع الادارة الالكترونية في ظل فرض الضرائب الرقمية، الملتقى الوني حول تحديث ورقمنة الادارة الضريبية في الجزائر لمواجهة الغش والتهرب الضريبي، مبادرات وتحديات* .قالمة : جامعة 08 ماي 1945 قالمة.
- بن عمارة منصور & ,جلابة علي .(2023) .*مداخلة بعنوان آليات الرقمنة المستحدثة بالادارة الجبائية واثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر - دراسة حالة مركز الضرائب بولاية قالمة، الملتقى الوطني حول رقمنة الادارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضربي، مبادرات وتحديات* .قالمة: جامعة 08 ماي 1945.
- بودالي محمد، و بوشنب موسى. (13 12, 2016). رقمنة الادارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر - الادارية الجبائية - نموذجا. (مجلة دراسات جبائية، المحرر) *مجلة دراسات جبائية، مجلد* 5(العدد 2)، 257.

- بوقلية محي الدين .(2014) .*الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية* .ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- تركي محمود .(2003) .*تحليل التقارير المالية* . الرياض المملكة العربية السعودية: جامعة ملك سعود الرياض المملكة العربية السعودية.
- حسين عبد الجليل أل غزوي .(2010) .*حوكمة الشركات واثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجيستير في الادارة والاقتصاد* .الاكاديمية العربية في الدنمارك.
- خابي عبد اللطيف & ,بن لدغم محمد .(01 03 ,2025) .التصريحات الجبائية الالكترونية آلية فاعلة لتعزيز الشفافية في الرقابة الجبائية دراسة تحليلية) .ج. ا. تلمسان (.Éd ,*المجلة الجزائرية الجزائرية للمالية العامة ,المجلد 15*)العدد 01.(
- خير الدين شرواطي .(08 06 ,2022) .دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة حالة لدى مديرية الضرائب لولاية البليدة .*مجلة الابحاث الاقتصادية ,المجلد 17*(العدد 01), 400- 405.
- ديلمي عمر .(2009-2008) .*اثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومات المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير* . باتنة الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.
- رحاب فايزة, ا & ,.عمر, ح .(2020) .المكتبات الجامعية كانموذج للتحول نحو العمل في البيئة الرقمية .*مجلة بيليوفيليا الدراسات المكتبات والمعلومات*.17 ,
- سليمان عتير .(2012-2011) .*دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير* .بسكرة: جامعة بسكرة.
- سليمة بن حسن .(2014) .دور الادارة الالكترونية في تحسين اداء الخدمات الادارية .*المجلة الجزائرية للامن والتنمية*(العدد 7), 217.
- عامر ايمان & ,عتيق شيخ .(01 03 ,2025) .الصعوبات والتحديات لمواجهة التحول الرقمي في الجزائر) .ج. سعيدة , (.Éd*المجلة الجزائرية للمالية العامة ,المجلد 15*(العدد 01), 451-452.
- عباس مهدي الشيرازي .(1990) .*نظرية المحاسبة الطبعة الاولى* .Vol)الطبعة الاولى) .(ذ. ا. والنشر (.Éd ,الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر.
- عقاري مصطفى .(07 12 ,2002) . التقارير المالية) .ج. باتنة (.Éd ,*مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*.31 ,
- علي حميدوش، و بوزيدة حميدة. (ديسمبر 2020). اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية -"دروس وعبر". 44.
- عوادي مصطفى & ,شيخي حسين .(2023) .*مداخلة بعنوان: الادارة الضريبية ودورها في مكافحة الغش الضريبي في ظل التحول الرقمي الذي يشهده القطاع الضريبي، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الادارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي مبادرات وتحديات* . قالمة: جامعة 08 ماي 1945 قالمة.
- غاشوش عايدة & ,لقصير مريم .(2011) .*دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية* .قسنطينة الجزائر: جامعة قسنطينة.
- قوادري محمد .(16 10 ,2022) .رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر) .ج. ز. الجلفة , (.Éd*مجلو المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ,المجلد 06*)العدد 02.(

- كوثر ريموش & ,فاتح احمية .(2023) .*مداخلة بعنوان رقمنة الادارة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، تجارب دول عربية واجنبية الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الادارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي مبادرات وتحديات* .قالمة : جامعة 08 ماي 1945 قالمة.
- لطفي بن شيخ .(2023) .*مداخلة بعنوان: متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الادارة الضريبية، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الادارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش الضريبي* .ميلة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.
- محمد القيومي .(1999) .*تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية* .)) .مصر (.Éd ,الاسكندرية: (د.م) (د. ن) مصر.
- مشنق الحسين & ,بشيش عبد المالك .(2023) .*مداخلة بعنوان متطلبات التحول الرقمي للادارة الجبائية في الجزائر لمواجهة التهرب الضريبي، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الادارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي* .قالمة: جامعة 2 ماي 1945 قالمة.
- ناصر محمد علي المجهلي .(2008-2009) .*خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير* .باتنة الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.
- نعيم حسين دهمس .(1995) .*القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما* .عمان الاردن: دار المكاتب الوطنية.
- هوام جمعة .(s.d.) .دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية .*مداخلة الملتقى العلمي الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة جامعة ام البواقي* .أم البواقي.
- هوام جمعة، و دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبة. (بلا تاريخ). *دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبة، مداخلة الملتقى العلمي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة*. ام البواقي الجازائر: جامعة أم البواقي.
- واضح سليمة & ,عيسى اسماعين .(30 12 ,2023) .الرقابة الجبائية على استرداد فروض الرسم على القيمة المضافة " دراسة حالة على مستوى المديرية الةلائية الضرائب لولاية الشلف) ."ج. ا. الوادي (.Éd ,*مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ,المجلد 08*(العدد 02), 220.

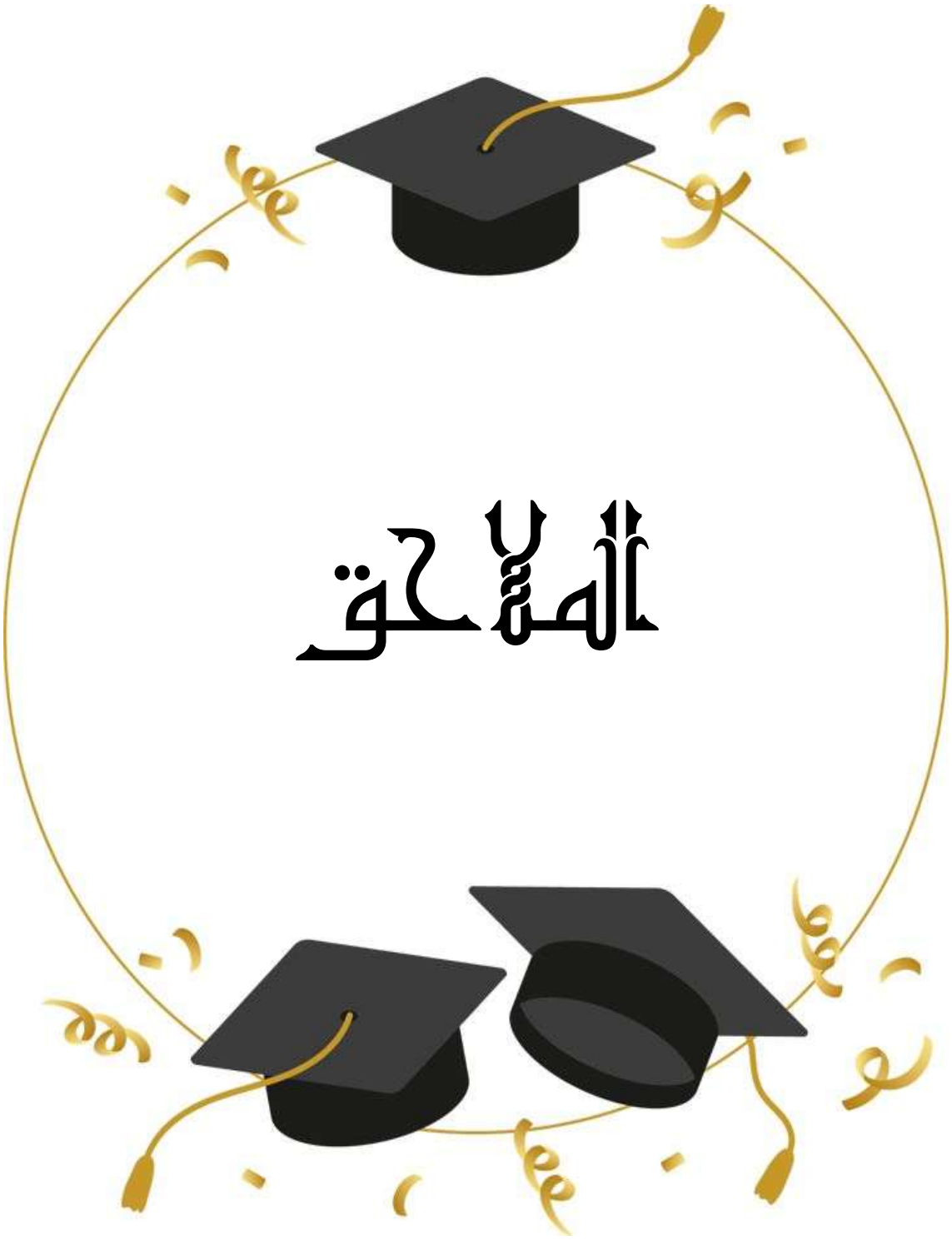

الملاحق

Série D N° 29 - (2018)

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA

D .....

ANNEE : .....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

INSPECTION DE .....

RECETTE DE .....

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب

لولاية : .....

FICHE DE CONTROLE DES G 50

Désignation : .....

NIS : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|_| NIF : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|_|

Activité : ..... Code Activité : ..... Forme Juridique : .....

Adresse : ..... Article d'imposition : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

RAPPELS

Imp. Officielle, Alger

MOIS	MISES EN DEMEURE		CONVOCATIONS		REGULARISATIONS					
	N°	Dates	N°	Dates	N° Rôle	Droits Simples	Montant Pénalités	Montant Total	Date d'Emission	Date Recouvrement
01										
02										
03										
04										
05										
06										
07										
08										
09										
10										
11										
12										

PERIODE	CA - TAP				TOTAL	MONTANT
Mois Trimestre	CA - BRUT	CA - Exonéré	CA - avec réfaction	CA - sans réfaction	Base imposable	DES DROITS
Janvier						
Février						
Mars						
Avril						
Mai						
Juin						
Juillet						
Août						
Septembre						
Octobre						
Novembre						
Décembre						
TOTAUX						
Régularisation						

- Ligne **1** : Elément d'après les déclarations G 50 et 50 A.
- Ligne **2** : Elément résultant du contrôle formel (erreur dans le calcul des droits et dans l'application des taux).
- Régularisation différence avec la déclaration annuelle des salaires.

CA - TVA			Total CA	Droits calculés sur les ventes	TVA-MP Services	TVA-biens amortissables	Précomptes antérieurs	Déductions suppl.	Reversement	Solde débiteur	Solde créditeur
T.N	T.R	Exonéré									

Période	Retenue à la source IRG (R S)		Timbre sur état		Autres	
Mois Trimestre	Revenu imposable	Montant à payer	CA imposable	Montant à payer	Base imposable	Montant à payer
Janvier						
Février						
Mars						
Avril						
Mai						
Juin						
Juillet						
Août						
Septembre						
Octobre						
Novembre						
Décembre						
TOTAUX						
Régularisation						

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب
لولاية .....
مفتشية
.....

MISE EN DEMEURE

M .....
.....

N.I.S : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|

N.I.F : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|

A ..... le .....

J'ai l'honneur de vous rappeler que les contribuables relevant du régime du réel et du régime général de la TVA et les titulaires des professions libérales qui sont soumis au versement d'impôts et taxes payables au comptant ou par voie de retenue à la source, sont tenus de déposer , auprès du Receveur des Impôts de leur circonscription, la déclaration modèle G ....., tenant lieu de bordereau avis de versement, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le ..... au titre duquel les droits sont dus, ou au cours duquel les retenues à la source ont été opérées et de payer simultanément les montants correspondants.

(Articles 110, 121, 123, 124, 129, - 1,358-2 et 359-1 du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées)
(Articles 28, 29, 76, 78, 88 et 178 du Code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires)

Cette déclaration ne m'étant pas parvenue au titre du .....
Je vous serais obligé de vous acquitter des versements qui vous incombent en m'informant de leur date, ou à défaut, de me faire connaître les motifs de votre abstention au regard de :

- la Taxe sur l'Activité Professionnelle ;
- des acomptes IBS ;
- l'IRG Salaires ;
- du droit de Timbre sur état ;
- de la TVA ;
- .....
- .....

Si vous entendez produire des observations à ce sujet, vous aurez à me les faire parvenir par écrit ou me les présenter verbalement en produisant les justifications dans le délai cité ci-après.

J'ajoute qu'à défaut de réponse avant le ....., votre situation sera régularisée selon la procédure de taxation d'office avec application de la pénalité de 25 % émise par voie de rôle, immédiatement exigible.

Veuillez agréer, M ....., l'expression de ma considération distinguée.

L' ..... des Impôts

DGI/ Série C. n° 6 Imprimerie Officielle - Alger (2023)

Série C n° 4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

STRUCTURE .....
.....

Référence : .....

Accusé de Réception.
N° .....

NOTIFICATION DE PROPOSITION DE REDRESSEMENTS

M .....

Activité / Profession .....

Adresse .....
.....

N° d'Article I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I

N° NIF I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I..I

A ..... le .....

J'ai l'honneur de vous faire connaitre que conformément aux dispositions de l'article 19 du Code des Procédures Fiscales, l'administration fiscale envisage d'apporter des rectifications à vos déclarations et aux éléments servant de base pour le calcul des impôts, droits et taxes marqués d'une croix ci-dessous, au titre de(s) l'exercice(s) repris ci-après :

Imp. Officielle, Alger (2021)

	Nature des impôts, droits et taxes à régulariser	Exercice(s) concerné(s)
	IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL (IRG) :	
	IRG - Bénéfices professionnels	
	IRG - Revenus de la location des propriétés bâties et non bâties	
	IRG - Revenus des Capitaux Mobiliers	
	IRG - Traitement, salaires, pensions et rentes viagères	
	IRG - Plus-values de cession à titre onéreux des immeubles bâtis ou non bâtis et des droits y afférents	
	IRG - Revenus agricoles	
	IRG - Retenue à la source entreprise étrangère non installée	
	IRG - Autres retenues à la source	
	IMPOT SUR LES BENEFICES DES SOCIETES (IBS)	
	IBS - Régime général	
	IBS - Retenue à la source sur les revenus des capitaux mobiliers	
	IBS - Retenue à la source opérée sur les revenus des entreprises étrangères n'ayant pas d'installation permanente en Algérie	
	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE (TAP)	
	TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE (TVA)	
	IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU)	
	TAXES FONCIERES	
	IMPOT SUR LE PATRIMOINE (ISP)	
	AUTRES IMPOTS ET TAXES (à préciser) :	

Vous disposez d'un délai de trente (30) jours pour me faire parvenir votre acceptation ou vos observations aux redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai équivaut à une acceptation tacite (Article 19 du CPF).

Vous pouvez vous faire assister par un conseil de votre choix (Article 19 du CPF).

Veuillez agréer, Madame/ Monsieur l'expression de ma considération distinguée.

SIGNATURE DU RESPONSABLE

REDRESSEMENTS ENVISAGES

1- DESIGNATION DE L'AGENT AYANT PROPOSE LE REDRESSEMENT :

Nom :..... Prénom :..... Grade :.....

II- DEMANDE DE RENSEIGNEMENTS ET /OU DE JUSTIFICATIONS (SERIE C 2)

1. Référence et date d'envoi :
2. date de réception de la réponse du contribuable :

III- STRUCTURE DE LA NOTIFICATION DES REDRESSEMENTS ENVISAGES (ART .19 DU CPF) :

1. Origine, éléments de fait et motifs du redressement ;
2. Base légale du redressement (indication obligatoire des articles correspondants au redressement);
3. Calcul du redressement et motivation des pénalités et/ ou majorations appliquées.

Série O n° 19

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية .....

مفتشية الضرائب لـ .....

رمز مفتشية .....

رقم التعريف الجبائي :

رقم المادة :

محضر معاينة

..... (1)

المواد 152 و 224- 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
المواد 59 و 73 من قانون المالية لسنة 2002

في اليوم ..... من عام .....

..... و على الساعة ..... (2) نحن الممضين أسفله (3) :

.....

.....

.....

الحالفين اليمين و الحاملين لبطاقات انتدابنا، تقدمنا عند (4) :.....

.....

.....

الممثل من طرف (5) :.....

.....

للقيام بمعاينة ميدانية.

قد عاينا مايلي :.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

و عند نهاية تدخلنا، قمنا بقفل هذا المحضر في اليوم و الشهر المذكورين أعلاه و دعونا السيد : .....

.....لإمضائه معنا و الذي قبل - رفض - (6) و صرح بمايلي :

.....

.....

.....

.....

و بطلب منه، سلمناه نسخة من هذا المحضر مقابل و صل استلام .

إمضاء المعني،

إمضاء الأعوان،

(1) موضوع المعاينة المادية ؛
(2) تكتب السنة و الشهر و اليوم و الساعة بالحروف كاملة ؛
(3) اسم و لقب ورتبة العون ؛
(4) الإسم و اللقب أو العنوان الإجتماعي وعنوان المكلف بالضريبة ؛
(5) اسم و لقب و صفة الممثل ؛
(6) أشطب العبارة غير الملائمة

Serie Dh-1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

بيان تأسيس الضرائب

المديرية العامة للضرائب

مفتشية ....
....

ملف النشاط

المتعلق بـ ....
....
....

مديرية الضرائب لولاية
....

قباضة ....
....

رقم التعريف الجبائي

|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| |_|_|_|

المطبعة الرسمية - الجزائر (2020)

	سنة	العنوان	المادة
مقر مديرية الشركات أو المكان الرئيسي للمؤسسة	......	......	|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_
_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
صناعة أو تجارة، خدمات أو مهن حرة	......	......	......

سنة	تحديد الضرائب	ملاحظات

سنة	تحديد الضرائب	ملاحظات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

دليل اقتناء قسيمة السيارات عن بعد

مارس 2025

دليل اقتناء قسيمة السيارات عن بعد

تقديم للدليل

يهدف هذا الدليل إلى مرافقتكم في استخدام خاصيات المنصة الرقمية " قسيمتك" الموجهة لاقتناء قسيمة السيارات عن بعد.

ترمي هذا الخدمة المبتكرة إلى تبسيط التزاماتكم الجبائية، مما يتيح لكم الحصول على قسيمة السيارات الخاصة بمركبتكم بسهولة وسرعة.

يتيح لكم هذا الحل الرقمي توفيرا للوقت وتعزيزا لأمان معاملاتكم، إذ يمكنكم إتمام عملية الدفع وتحميل القسيمة فورا، وذلك في بضع نقرات فقط.

يوفر لكم هذا الدليل جميع المعلومات اللازمة لاستخدام المنصة من خلال تعليمات مفصلة تضمن لكم استخداما سلسا وخاليا من الأخطاء.

1 الولوج الى المنصة الرقمية "قسيمتك"

قوموا بالولوج إلى الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب عبر متصفح الإنترنت الخاص بكم، على العنوان التالي:

https://www.mfdgi.gov.dz/

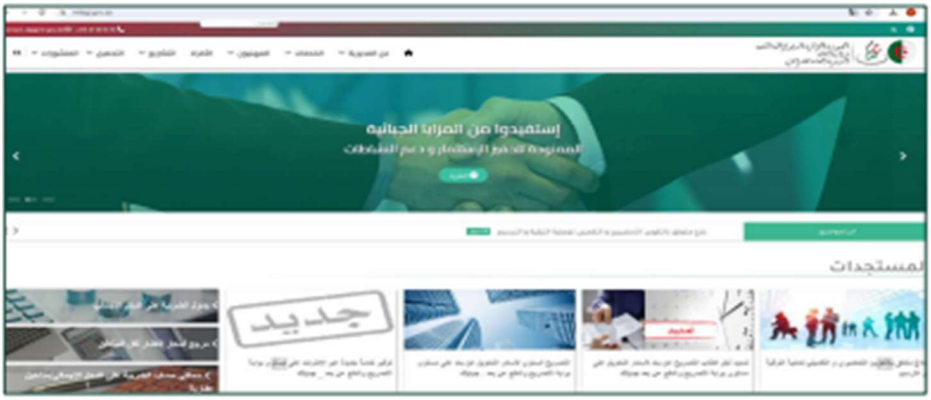

اضغطوا على رابط المنصة الرقمية «قسيمتك » التالي:

www.qassimatouka.mf.gov.dz

ستظهر الصفحة الرئيسية للمنصة الرقمية.

4

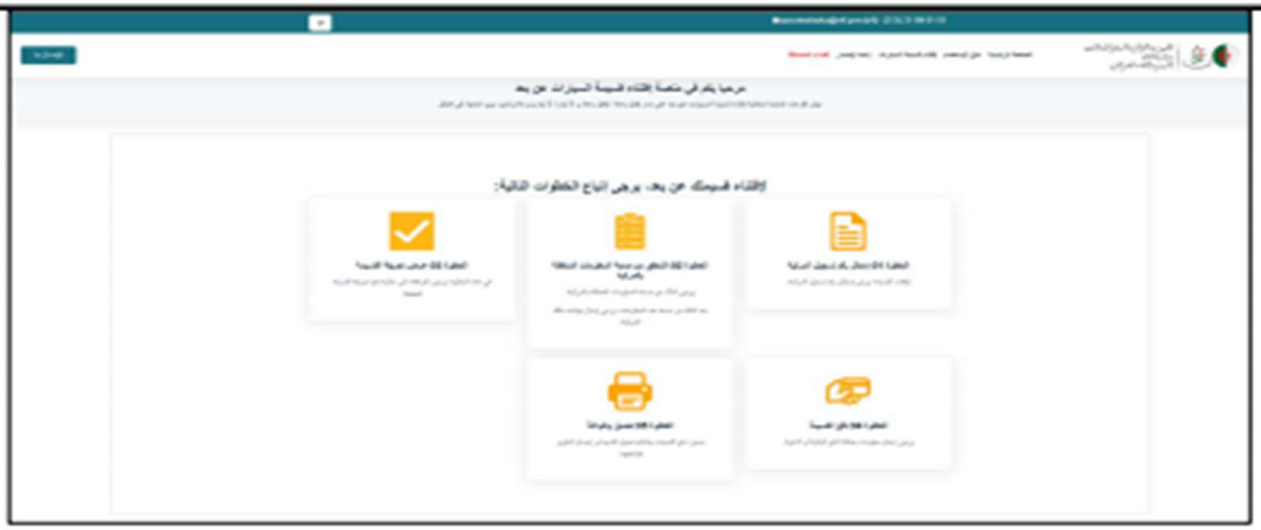

تجدون على الصفحة الرئيسية، عرض ملخص موجز للخطوات الواجب اتباعها لاقتناء قسيمة المركبة الخاصة بكم ، مما يتيح لكم متابعة العملية بسهولة حتى إصدار القسيمة.

2 البحث عن المركبة

للبدء في عملية الاقتناء، اضغطوا في أعلى الصفحة على زر " اقتناء قسيمة السيارات " ليتم توجيهكم بعد ذلك إلى استمارة أين يمكنكم إدخال رقم التسجيل الخاص بمركبتكم.

قوموا بإدخال رقم التسجيل بعناية وذلك لضمان استرجاع المعلومات الصحيحة المرتبطة بالمركبة.

بعد ذلك، اضغطوا على زر «التالي» للانتقال إلى الخطوة الموالية.

3 عرض المعلومات المسترجعة الخاصة بالمركبة والتحقق منها وإدخال بيانات المالك

بمجرد تأكيدكم لرقم التسجيل المدون ،ستقوم المنصة تلقائيًا باسترجاع بيانات المركبة المرتبطة بهذا الرقم، والتي تشمل المعلومات التالية:

- صنف المركبة،
- عدد المقاعد،
- القوة،
- الوزن الإجمالي عند الحمولة،
- سنة وضعها في السير،
- الولاية.

يتم عرض الاستمارة المسبق ملأها على النحو التالي:

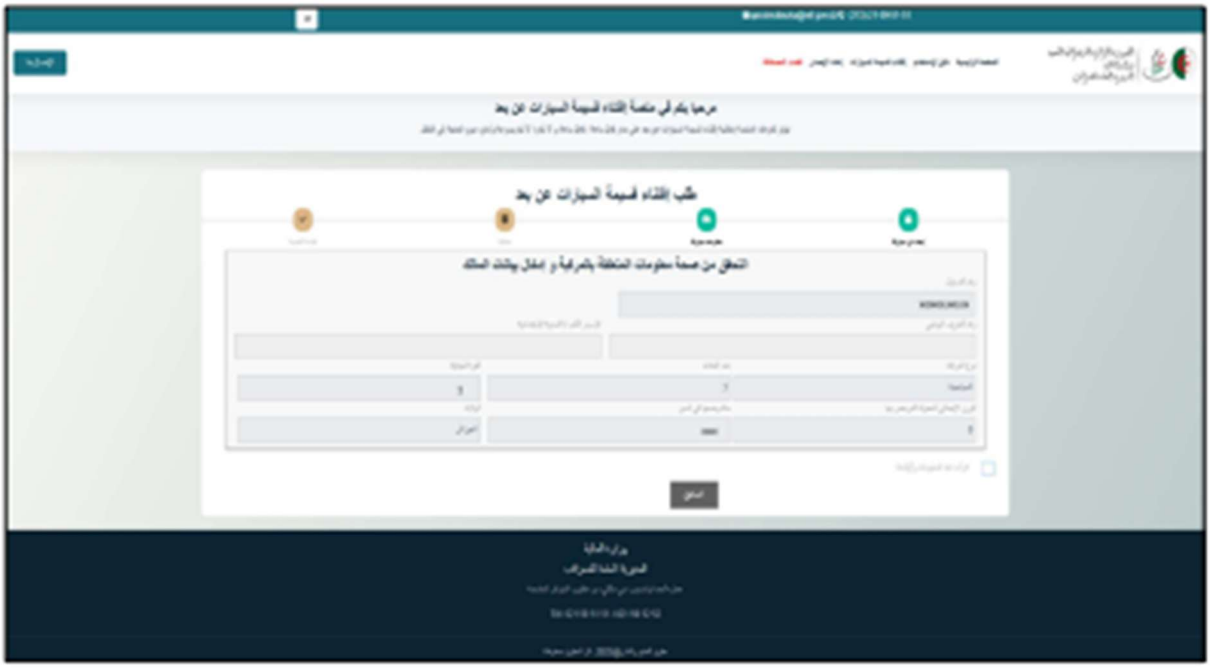

تحققوا من صحة جميع المعلومات المدخلة قبل تأكيد الاستمارة.

في حال كان رقم تسجيل المركبة الذي تم إدخاله غير صحيح، قوموا بالضغط على زر "السابق" للعودة والتصحيح.

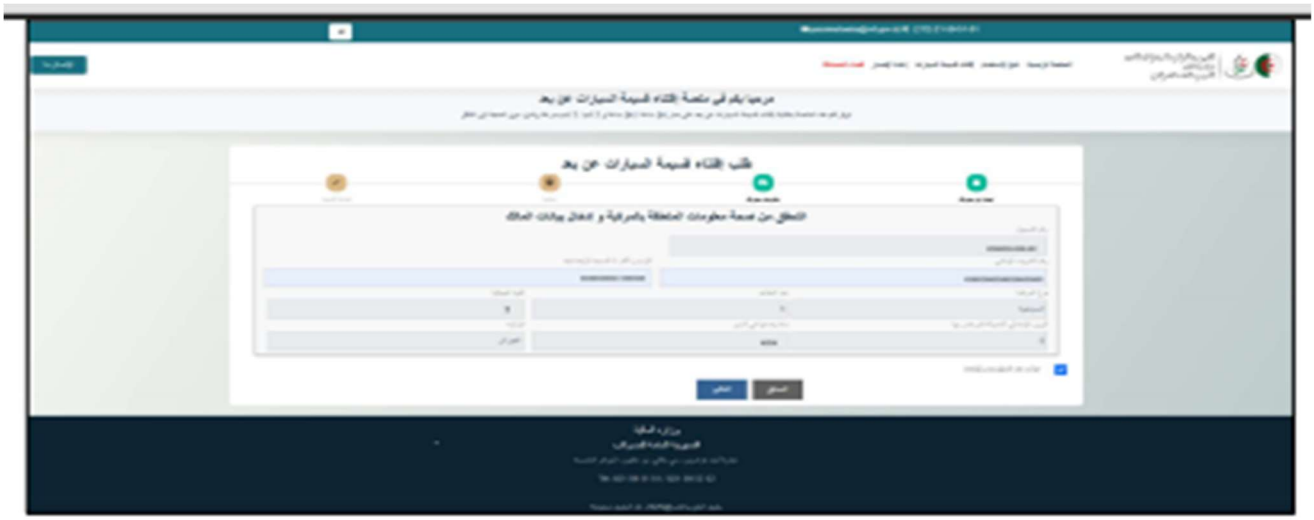

إذا كانت جميع المعلومات صحيحة، تابعوا ملء الاستمارة بإدخال بيانات مالك المركبة (الاسم، اللقب أو التسمية الاجتماعية).
قوموا بتحديد الخانة التي تشير إلى أنكم قد قرأتم المعلومات و تأكيدها.
اضغطوا على زر "التالي" لإرسال الاستمارة.

4 عرض تعريفة قسيمة السيارات

بعد تأكيد المعلومات المدخلة، تظهر الاستمارة المسبق ملأها.

تتضمن هذه الاستمارة المعلومة المتعلقة بتعريفة القسيمة المطبقة.

الرجاء إتمام عملية دفع القسيمة بالضغط على زر « دفع ».

5 دفع قسيمة السيارات

بمجرد تأكيد المعلومات، سيتم توجيهكم إلى منصة الدفع التي تختارونها لإتمام المعاملة SATM . او بريد الجزائر .

منصة SATIM

منصة بريد الجزائر

ادخلوا المعلومات الخاصة ببطاقتكم البنكية او الذهبية:

- رقم البطاقة،
- رمز التحقق من البطاقة CVV2،
- تاريخ انتهاء الصلاحية،
- الاسم واللقب.

أكدوا عملية الدفع بالنقر على زر «تأكيد». يرجى الانتظار حتى يتحقق النظام من صحة بياناتكم. لتظهر الصفحة التالية:

ادخلوا «كلمة المرور» ثم اضغطوا على زر «تأكيد».

انتظروا حتى يتم التأكد من إتمام المعاملة. بعد نجاح المعاملة، ستظهر الرسالة التالية التي تشير إلى نجاح الدفع.

بمجرد اكتمال الدفع بنجاح، ستظهر رسالة تؤكد نجاح الدفع. اضغطوا على زر «موافق».

بمجرد التأكيد، سيظهر لك زران يتيح أحدهما طبع القسيمة وإيصال الدفع والاخر لتنزيلهما. اضغطوا على الزر المطلوب لطباعة او تنزيل القسيمة وإيصال الدفع.

6 طبع القسيمة و إيصال الدفع الخاص بها

قوموا بطباعة القسيمة وإيصال الدفع الخاص بها.

7 اقتناء قسيمة السيارات بعد انقضاء اجال أدانها

بعد انقضاء الآجال القانونية المحددة لاقتناء قسيمة السيارات، ستظهر خانة اختيار تحت الإشارة «عقب عملية رقابة » في أسفل الاستمارة أدناه.

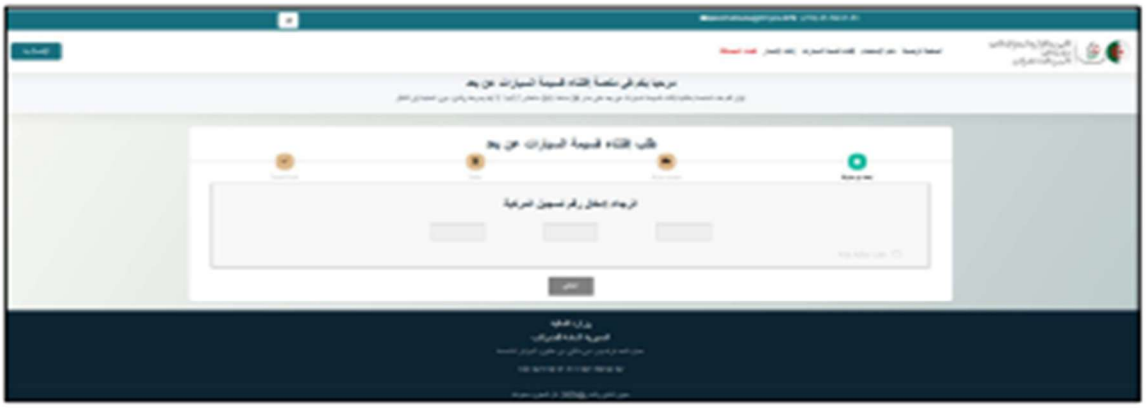

يؤدي انقضاء مهلة اقتناء الضريبة الخاصة بالسيارات تلقائيًا إلى عمليتين:

- **الدفع الطوعي** للقسيمة مع زيادة بنسبة 50% على التعريفة. **<u>في هذه الحالة، لا داعي لتحديد خانة «عقب عملية رقابة».</u>**
- **الدفع عقب عملية رقابة مرورية**، مما يؤدي إلى تطبيق غرامة جبائية قدرها 50% في حالة اقتناء القسيمة مسبقًا ولكن عدم تقديمها أثناء عملية الرقابة مدعمة بإيصال الدفع الخاص بها او تطبيق زيادة بنسبة 100% في حالة عدم اقتناء القسيمة. **<u>في هذه الحالة، يجب تحديد خانة «عقب عملية رقابة».</u>**

لاقتناء قسيمة السيارات، يجب اتباع نفس الخطوات المذكورة أعلاه.

كما تجدر الإشارة إلى أن مبلغ الزيادة أو الغرامة سيظهر على إيصال دفع القسيمة.

الملاحظات

1. يجب تقديم قسيمة السيارات التي تم اقتناؤها عن بعد، مصحوبة بإيصال الدفع، عند عمليات المراقبة التي يجريها الموظفون المؤهلون قانونا من الضرائب والجمارك ، وكذا أعوان الأمن الوطني.
2. لا تطبق إلزامية استظهار قسيمة السيارات على الزجاج الأمامي للسيارة على القسيمة المقتناة عن بعد.
3. عدم تقديم قسيمة السيارات المقتناة عن بعد مرفقة بإيصال الدفع الخاص بها ، أثناء عملية الرقابة ، يؤدي إلى السحب الفوري لبطاقة ترقيم السيارات مقابل وصل مؤقت يرخص بالسياقة، لمدة سبعة (7) أيام.
4. لا ترد بطاقة الترقيم للمخالف إلا بعد تقديم بيان دفع القسيمة عن بعد مرفقة بإيصال الدفع الخاص بها، مع تطبيق الزيادة. تطبق غرامة جبائية تساوي 50% من مبلغ القسيمة المقتناة عن بعد، في حالة عدم تقديمها مدعمة بإيصال الدفع الخاص بها.

إعادة إصدار قسيمة السيارات

8

يمكنكم في حالة فقدان قسيمة السيارات الذي تم اصدارها عبر المنصة الرقمية « قسيمتك » إعادة طباعتها بالنقر على زر «إعادة الإصدار» الموجود في القائمة أعلى الصفحة الرئيسية.

عند الولوج إلى الصفحة، أدخلوا رقم تسجيل المركبة . ثم اضغطوا على زر «طباعة».

9 الاتصال بنا

اذا واجهتكم مشكلة أو كانت لديكم أسئلة بخصوص استخدام هذه الخدمة الإلكترونية، يمكنكم الاتصال بنا على البريد الإلكتروني التالي :

qassimatouka@mf.gov.dz

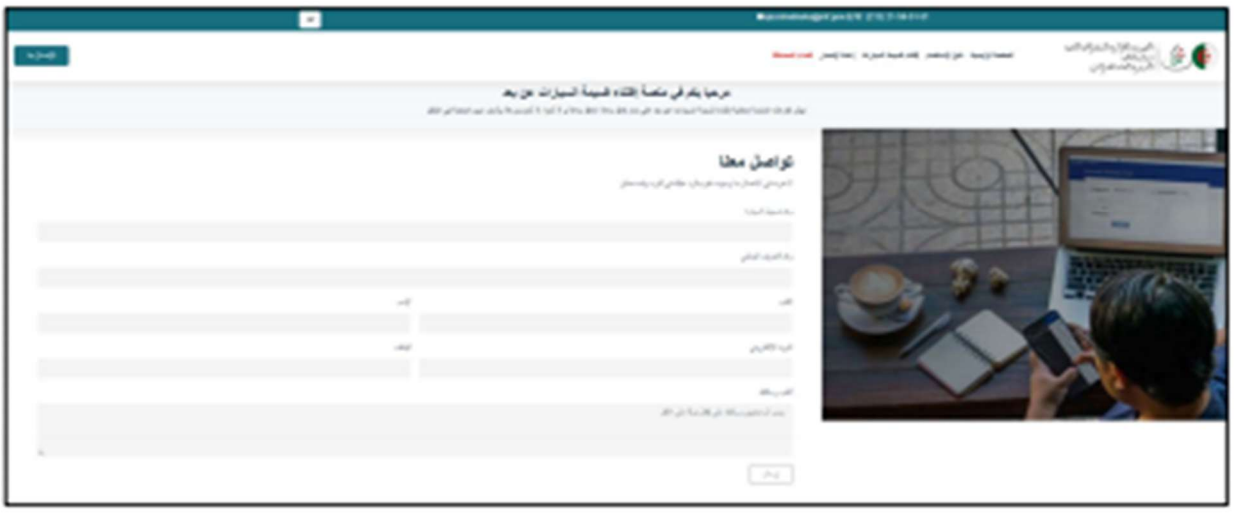

المديرية العامة للضرائب، عمارة احمد فرنسيس، حي مالكي بن عكنون، الجزائر العاصمة

اتصلوا بنا:

021 59 51 51

qassimatouka @mf.gov.dz

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مساهمتك

دليل التصريح و الدفع عن بعد
"لرسم التوطين البنكي"

الجاهزية		السرعة	
السهولة		الأمان	

جويلية 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

مساهمتك

دليل الانخراط في بوابة التصريح و الدفع عن بعد

مساهمتك

الجاهزية

السهولة

السرعة

الأمان

جويلية 2021

سلسلة ج رقم 4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

المصلحة:.....

المرجع:.....

إشعار بالتصحيح المقترح

السيد:.....

النشاط/ المهنة:.....

العنوان:.....

إقرار بالاستلام
رقم.....

رقم المادة: |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

رقم التعريف الجبائي: |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

بـ.....في.....

يشرفني أن أبلغكم أنه وفقًا لأحكام المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية، تعتزم إدارة الضرائب إجراء تصحيحات على تصريحاتكم و توضيح العناصر التي تُستخدم كأساس لحساب الضرائب، الحقوق والرسوم، والتي تم تمييزها بعلامة (X) أدناه، للسنة أو للسنوات المالية المدرجة فيما يلي:

	طبيعة الضرائب و الحقوق والرسوم المطلوب تصحيحها	السنة (السنوات) المعنية
	الضريبة على الدخل الإجمالي (ض د ا)	
	ض د إ - الأرباح الصناعية والتجارية	
	ض د إ - أرباح المهن غير التجارية	
	ض د إ - المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية و غير مبنية.	
	ض د إ - مداخيل رؤوس الأموال المنقولة	
	ض د إ - المرتبات والأجور و المنح و الريوع العمرية.	
	ض د إ- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل على العقارات المبنية وغير مبنية و الحقوق العينية العقارية و كذلك تلك الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والحصص الاجتماعية و السندات المماثلة.	
	ض د إ- المداخيل الفلاحية.	
	ض د إ- الاقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية الذين لا يوجد لها مقر جبائي بالجزائر.	
	ض د إ- اقتطاعات أخرى من المصدر	
	الضريبة على أرباح الشركات (ض أ ش)	
	(ض أ ش) النظام العام	
	(ض أ ش) الإقتطاع من المصدر على ريوع رؤوس الأموال المنقولة	
	(ض أ ش) الإقتطاع من المصدر على مداخيل المؤسسات الأجنبية	
	الرسم على النشاط المهني (ر ن م)	
	الرسم على القيمة المضافة (ر ق م)	
	الضريبة الجزافية الوحيدة	
	الرسم العقاري	
	الضريبة على الثروة (ض ث)	
	ضرائب ورسوم أخرى (يتم تحديدها)	

لديكم فترة ثلاثين (30) يومًا لإرسال موافقتكم أو ملاحظاتكم على التصحيح المقترح، عند إنقضاء المدة دون أي رد، يعتبر قبول ضمني طبقا لأحكام المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية.

يمكنكم الاستعانة بمستشار من إختياركم (المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائ

تقبلوا، سيدتي / سيدي، فائق الاحترام.

إمضاء المسؤول

سلسلة ج رقم 4 مكرر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

المصلحة:.....

المرجع:.....

إشعار نهائي بالتصحيح

السيد:.....

النشاط/ المهنة:.....

العنوان:.....

إقرار بالاستلام

رقم.....

رقم المادة: |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

رقم التعريف الجبائي: |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

بـ.....في.....

يشرفني أن أحيطكم علما:

○ أنه في حالة غياب الرد خلال الأجل الممنوح للإشعار بالتصحيح المقترح رقم ..... بتاريخ .....، تقرر الإبقاء على التعديلات المقترحة.

○ بعد فحص ردكم المستلم في ..... على الإشعار بالتصحيحات المقترحة رقم..... المؤرخ في: ..... و الذي من خلاله قدمتم ملاحظاتكم المتعلقة بالتصحيحات المقترحة، تقرر مايلي:

☐ القبول الجزئي للأسباب و التبريرات المقدمة.

☐ الإبقاء الكلي بالتصحيحات المقترحة.

توضح أسباب عدم اعتماد ملاحظاتكم وتبريراتكم المقدمة على ظهر هذا الإشعار.

كما نعلمكم أنه سيتم إعداد جدول تسوية محدد للأسس الضريبية و الحقوق و العقوبات المتعلقة بها ، و[illegible] ممارسة الحق في الاعتراض المنصوص عليه في المواد 70 إلى 72 من قانون الإجراءات الجبائية

تقبلوا، سيدتي / سيدي، فائق الاحترام.

إم

التصحيح النهائي

تعيين العون الذي اقترح التصحيح:

اللقب ..... الاسم .....

الرتبة .....

هيكل الإشعار بالتصحيح النهائي (المادة 19 من ق ا ج).

1- اعادة كتابة ملاحظات المكلف بالضريبة المتعلقة بكل نقطة تخص التصحيح

2- الرد على ملاحظات المكلف بالضريبة مع التبرير القانوني (الإشارة الإجبارية للمواد القانونية المتعلقة بالتقويم)

3- حساب مبلغ التقويم وتعليل العقوبات و / أو الزيادات المطبقة.

الملحق II

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

المديرية الجهوية للضرائب:.....

المديرية الولائية للضرائب:.....

المصلحة المسيّرة:.....

الوضعية الاحصائية لتنفيذ برنامج الرقابة على الوثائق
لسنة.....السداسي.....
نسبة إنجاز البرنامج السنوي:.....

يتم إرسال الوضعية من طرف المصلحة المسيّرة إلى م و ض خلال 15 يومًا التي تلي السداسي المعني

اللقب و الإسم، التسمية الإجتماعية	الضرائب/ الرسوم/ الأتاوات									
	الرسم على القيمة المضافة	الرسم على النشاط المهني	الضريبة على أرباح الشركات	الضريبة على الدخل الإجمالي	الطابع	الضريبة على الدخل الإجمالي/ أجور	الضريبة الجزافية الوحيدة	.....	المجموع
1الشراء/إعادة البيع - الممستوردين - تجار الجملة - تجار التجزئة									
2المنتجون - المعالجات									
3مقدمي الخدمات									
4المهن الحرة									
5أخرى									

Série C n° 4 Bis

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTEREDESFINANCES
DIRECTIONGENERALEDESIMPOTS

NOTIFICATION DEFINITIVE DE REDRESSEMENT

Structure : مفتشية الضرائب الحامة

Référence : 2022/423 رقم

Accusé de Réception

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مديرية الضرائب لولاية خنشلة
مفتشية الضرائب الحامة
N°

M : .....

Activité / Profession : مقهى حمامات

Adresse : بلدية الحامة

N° d'Article 401501 الرمز N° NIF 177401501001401

A الحامة le : 03/04/2022

J'ai l'honneur de vous faire connaitre :

☒ Qu'en l'absence d'une réponse dans le délai imparti à la notification de proposition de redressement N° 222 du 23/02/2022 il a été décidé de maintenir les redressements envisagés à votre encontre.

☐ Qu'après examen de votre réponse reçue en date du ..... à la notification de proposition de redressement N° ..... Du .....,par laquelle vous avez émis des observations aux redressements envisagés , il a été décidé :

☐ D'accepter partiellement les motifs et les justificatifs présentés.

☒ De maintenir la totalité des redressements envisagés.

Les motifs pour lesquels vos observations et justificatifs n'ont pas été retenus sont expliqués au verso.

Je vous informe, par ailleurs n qu'un rôle de régularisation sera établi à votre encontre, lequel vous ouvrira le droit de réclamation prévu aux articles 70 à 72 du code des procédures fiscales

Veuille

SIGNATU

RIN° 65 / Du : 03/04/2022

Série C n° 4

REDRESSEMENT ENVISAGES

I- DESIGNATION DE L'AGENT AYANT PROPOSE LE REDRESSEMENT

- Nom : ..... Prénom : ..... Grade : ... I. C .....

II – DEMANDE DE RENSEIGNEMENT ET / OU DE JUSTIFICATIONS (SERIE C2)

1. Référence et date d'envoi :
2. Date de réception de la réponse du contribuable :

III – MISE EN DEMEURE POUR DEFAUT DE DECLARATION (SERIE C6)

1. Référence et date d'envoi :
2. Date de réception de la réponse du contribuable :

IV- STRUCTURE DE LA NOTIFICATION DES REDRESSEMENTS ENVISAGENT (ART. 19 DU CPF) :

1. Origine, éléments de fait et motifs du redressement ;
2. Base légale du redressement (indication obligatoire des articles correspondants au redressement) ;
3. Calcul du redressement et motivation des pénalités et/ou majorations appliquées.

بناءا على التبليغ الذي أرسل إليكم بتاريخ: 2022/02/23
تحت رقم 2022/212، المتضمن تسوية وضعيتكم الجبائية للسنوات
2020، 2019، 2018 وبما أنكم لم تقوموا بالرد على التبليغ المشار
إليه أعلاه سوف نعتمد الأسس التالية ذكرها للتسوية وتكون كما يلي

السنة 2018 الخاضعة للرسم المتعلق (Taxe d'App)
القاعدة المعتمدة: 1.371.259,-
المعدل: 1%
المبلغ: 13.713,- × 25% = 3.428,- مجموع: 17.141,-

السنة 2019
الخاضعة للرسم المتعلق (Taxe d'App)
القاعدة المعتمدة: 1.744.446,-
المبلغ: 1.505.800,-
الفرق: 238.646,-
2.626,- مجموع 239,- = 10% × 2.386,- = 1% × 238.646,-

السنة 2020
الخاضعة للضريبة على الدخل الجبائي (IRG) لعدم تقديم التصريح
عدم التصريح بـ 12 شهر القابلة
القاعدة المعتمدة: 5.201.321,-
1.316.462,- = 35% × 3.761.321,- = 1.440.000,- - 5.201.321,-
1.688.462,- = 372.000,- + 1.316.462,-
2.110.577,- مجموع 422.115,- = 25% × 1.688.462,-
المجموع الكلي الواجب التسديد: 2.130.343,-

- انتهى -

RECOUVREMENT

E D'EXIGIBILITE

CETTE DES IMPOTS
الحامة

(Cachet d'identification)

(Nom - Raison sociale)
Activité ou Profession : محطة خدمات (مع الوقود)
Adresse : بلدية الحامة
Article d'Imposition : 401955016 016 1
Numéro d'Identification Statistique :
Numéro d'Identification Fiscale : 1777 1010 0101447

(اللقب، الاسم، إسم الشركة) السيد (ة)
النشاط أو المهنة
العنوان
رقم المادة
رقم التعريف الإحصائي
رقم التعريف الجبائي

مفتشية الضرائب
الحامة

(Cachet d'identification)
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مديرية الضرائب لولاية خنشلة
مفتشية الضرائب الحامة
. 402 95A 1007 2022

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

Série D 37 - Imp. Officielle, Alger (2019)

IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de laquelle l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT De la base imposable	DROITS RESULTANT De la base imposée (Déclarée)	T.V.A. déductibles	MONTANT des droits rappelés	PENALITES Taux	PENALITES Montant	TOTAL des droits et pénalités à payer
I.R.G.	2020	5.201.321		5.201.321	Bar	1.688.462			1688.462	25%	422115	2.110.577
Majorations et Amendes (VF+IRG) à												
I.B.S.												
Versement Forfaitaire												
TAXE D'APPRENTISSAGE	2018	1.371.259		1.371.259	1%	13.713			13.713	25%	3.428	17.141
" "	2019	1.744.446	1.505.800	238.646	1%	17.444	15.058		2.386	10%	239	2.625
Taxe sur l'Activité Professionnelle												
Taxe sur la Valeur Ajoutée à												
Réintégration TVA/achats												
Pénalités d'assiette/TVA												
Taxe sur achats à												
E 2700 - Enregistrement												
E 2 - C 200 - Timbre												
C 1 - B - 00 - TF et TA												
C 1- F- 00 - Impôt sur le Patrimoine												
TOTAL GENERAL DU ROLE						1719.619	15.058		1704.561		425782	2.130.343